



الموسم الثاني
للانصات المركزي

الأسبوع الحاسم.. دعوة من اوجلان وخطوة جديدة متوقعة من "الكرديستاني"

المركز

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 32
الخميس
2025/07/03

No. : 8021

بانتظار المصادقة

رواتب كردستان رهن التفاهم المشترك



رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هه‌لۆ ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
حسن رحمن ابراهيم

المطبعة
احمد غريب قادر

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد



Marsa Daily .com

العراق واقلية كردستان

قوباد طالباني: المباحثات مع بغداد إيجابية ونسعى الى التوصل لاتفاق

مجلس وزراء الاقليم: متمسكون بجميع التزاماتنا ونفدنا ما يفوقها

اشادات المانية بدور الرئيس مام جلال في بناء العراق الجديد

الاتحاد والبارتي: ضرورة تعزيز العلاقات لخدمة مكونات كركوك و المتنازع عليها

كتلة الاتحاد الوطني تدين الهجمات التي تعرضت لها كركوك والسليمانية

المكتب السياسي في بغداد : اهمية تعزيز مسار التجربة الديمقراطية الوطنية

لطيف نيروبي: مقترح يواكب التغيرات الداخلية في الإتحاد الوطني الكردستاني

رئيس الجمهورية: نطالب بنظام مالي عادل وتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية

رئيس الجمهورية و كلمة المجموعة الـ 77 والصين: يجب أن تتحول الوعود إلى أفعال

رئيس الجمهورية: نعمل على تحسين الاقتصاد وتقديم الخدمات للمواطنين

مقتل عدد من سفاحي داعش في عملية بطولية للاسايش ومكافحة الارهاب العراقية

السوداني: ايران والولايات المتحدة، وكلاهما يقدران اهمية استقرار العراق

وزير العدل يطلق الاستراتيجية الوطنية لدعم سيادة القانون وترسيخ العدالة

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

عدالت عبدالله: العراق وضرورة إحتواء الصراع الداخلي

د. حيدر البرزنجي: الثابت والمتغير في السياسة العراقية

العراق و «صراع أجنحة» داخل السلطة القضائية

المرصد التركي و الملف الكردي

رسالة أوجلان إلى الوفد الأوروبي

الوفد الأوروبي: يجب إطلاق سراح أوجلان دون قيد أو شروط

الأسبوع الحاسم.. دعوة من اوجلان وخطة جديدة متوقعة من "الكردستاني"

الحزب الكردي: ضمان الأمن بالمساواة والعدالة وليس بمزيد من التسلح

المرصد السوري و الملف الكردي

إنهاء برنامج العقوبات المفروضة على سوريا لصالح الشعب السوري

فتح الله حسيني: آن الأوان لـ "الليل" التركي الطويل أن ينجلي

كنان السيد: الإدارة الذاتية... الطريق الواقعي لبناء سوريا الجديدة

رضوان شيخو : مراجعة للواقع السياسي الكردي

المرصد الإيراني

قلق اممي من تعليق إيران تعاونها مع وكالة الطاقة الذرية

نيويورك تايمز: آية الله الخامنئي لديه خطة

عباس عراقجي: غرب آسيا في ملتقى الردع الذكي والدبلوماسية الحكيمة

رؤى و قضايا عالمية

الموقف الرسمي لمجموعة السبع بشأن إيران والشرق الأوسط

موديرن دبلوماسي: الصين و تصاعد انتشار القواعد الأمريكية في الشرق الأوسط

غسان شربل: دروس الزلزال والخرائط المعلقة

المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية ودعوات لتغيير المسار

العدد: 8021 ... 2025-07-03



قوباد طالباني: المباحثات مع بغداد إيجابية ونسعى الى التوصل لاتفاق

استقبل قوباد طالباني، نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كردستان، باتريك دوريل، السفير الفرنسي لدى العراق، وجرى بحث العلاقات بين إقليم كردستان وبغداد، وعدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك. وخلال الاجتماع الذي عقد الاثنين، ٣٠ حزيران ٢٠٢٥، حضره كل من يان بريم، القنصل العام الفرنسي في الإقليم، ودابان شدله، نائب رئيس دائرة العلاقات الخارجية في الإقليم، واللواء جتو صالح، نائب وزارة الداخلية، جرى التباحث حول آخر تطورات المفاوضات بين أربيل وبغداد. وبالإشارة إلى أوضاع المواطنين في إقليم كردستان، أوضح قوباد طالباني أن «المفاوضات بين الوفدين من الجانبين خلال الأيام الماضية شهدت تقدماً إيجابياً»، معرباً عن أمله في «التوصل إلى اتفاق قريب، ولاسيما فيما يتعلق بحل مشكلة رواتب موظفي إقليم كردستان»، وأكد

«نواصل مساعيها للتوصل إلى اتفاق مع بغداد وتأمين المستحقات المالية لإقليم كردستان».

وفي محور آخر من الاجتماع، أعرب نائب رئيس مجلس وزراء الاقليم عن «شكره لدعم الحكومة الفرنسية لإقليم كردستان، وخاصة في مجال التنمية الإقليمية»، وأشار إلى أن «النسبة المرتفعة لهجرة الشباب من المدن والبلدات الأقل نموا تتطلب تعزيز التنمية في تلك المناطق، لما لذلك من أثر كبير في الحد من الهجرة غير القانونية، وهو ما يصب في مصلحة جميع الأطراف».

الاتفاق هو السبيل الأنجع لحل المشكلات المالية

هذا و تتجه مشكلة تمويل رواتب موظفي اقليم كردستان نحو الحل، حيث تستمر المباحثات بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية حول استئناف تصدير النفط من اقليم كردستان، ويؤكد رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس النواب العراقي، أنه لايمكن أن تذهب رواتب موظفي الاقليم ضحية لمصالح شركات النفط. وقال هريم كمال آغا، رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس النواب، خلال تصريح لـ PUKMEDIA: «هناك تقدم جيد في المباحثات بين الاقليم وبغداد، ونأمل أن تتم حل هذه المشكلة في القريب العاجل، لأن هناك تفاهما جيدا بين الجانبين».

وأضاف هريم كمال آغا: «لايجوز أن تذهب رواتب موظفي الاقليم ضحية لمطالب ومصالح الشركات النفطية في اقليم كردستان، وعلى الشركات أن تتفهم هذه المسألة، ويمكن الاستناد الى الدستور وقرارات المحكمة الاتحادية في حل المشكلات المالية بين أربيل وبغداد»، مشيرا الى أن «حصص شركات النفط والواردات غير النفطية واستئناف تصدير النفط من الاقليم، هي العراقيل الرئيسة التي سببت المشكلات المالية بين الجانبين، والمحادثات الحالية هي حول هذه النقاط».

وشدد رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني النيابية، على أن السبيل الأنجع لحل هذه المشكلة هو الاتفاق مع الحكومة الاتحادية واستئناف تصدير النفط المنتج في الاقليم عن طريق شركة سومو، وفق ما جاء في الدستور وقانون الادارة المالية».



مجلس وزراء الاقليم: متمسكون بجميع التزاماتنا ونفذنا ما يفوقها

جميع الأطراف تنتظر الآن قرار الحكومة الاتحادية

عقد مجلس وزراء إقليم كردستان، الأربعاء ٢ تموز (يوليو) ٢٠٢٥، اجتماعه الأسبوعي الاعتيادي برئاسة رئيس مجلس الوزراء مسرور بارزاني.

وفي المحور الرئيسي للاجتماع، عُرضت نتائج الاجتماعات الأخيرة بين وفدي حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية، والتي عُقدت في أربيل وبغداد بحضور ممثلي الشركات النفطية، وخصصت لاستئناف تصدير النفط الإقليمي عبر شركة تسويق النفط (سومو)، ومتابعة صرف رواتب شهري أيار وحزيران لمتقاضي الرواتب في إقليم كردستان. وأكد مجلس الوزراء أن إقليم كردستان قد أوفى بجميع التزاماته ونفذ ما يفوقها، مبدئياً في الوقت نفسه مرونة تامة لاستئناف تصدير النفط عبر (سومو) وإيداع إيرادات بيعه إلى وزارة المالية الاتحادية، وأشار المجلس إلى أن إقليم كردستان والشركات النفطية أبدوا استعداداً كاملاً للتعاون مع الحكومة الاتحادية لتصدير النفط، وذلك لقطع الطريق على كل الحجب والذرائع التي تستخدمها بغداد للامتناع عن إرسال رواتب المتقاضين في إقليم كردستان. وشدد الاجتماع على أن جميع الأطراف تنتظر الآن قرار الحكومة الاتحادية بالمصادقة على التفاهم المشترك الذي أبرم بين الجانبين في الأيام القليلة الماضية، بحضور ممثلي الشركات النفطية، وباستئناف عملية تصدير النفط، لن يبقى لدى وزارة المالية الاتحادية أي مسوغ لعدم صرف المستحقات المالية للإقليم، ولا سيّما مع تنفيذ جميع المسائل المتعلقة بقوائم الرواتب، والرقم الوظيفي، وميزان المراجعة الشهري، والتدقيق المشترك من قبل ديواني الرقابة الماليين الاتحادي والإقليمي، إضافة إلى توطين رواتب الإقليم وإرسال نسبة الخزينة الاتحادية من الإيرادات المحلية للإقليم.

وفي ضوء استمرار حكومة إقليم كردستان في تنفيذ هذه الالتزامات، يتحتم على بغداد وضع حد لسياسة حرمان مواطني كردستان من رواتبهم، التي تُعد حقاً طبيعياً وقانونياً ودستورياً لهم، ولا يجوز مطلقاً حرمانهم من حقوقهم تحت أي ذريعة كانت، وفقاً لجميع القوانين والأنظمة.



اشادات المانية بدور الرئيس مام جلال في بناء العراق الجديد

زار وفد عسكري الماني برئاسة الكولونيل بيتر كوبر قائد القوات الالمانية، مزار فقييد الامة الرئيس مام جلال في السليمانية.

وكان في استقبال الوفد العسكري الالمانى، السفير الدكتور محمد صابر رئيس مؤسسة الرئيس مام جلال وعدد من اعضاء سكرتارية الرئيس مام جلال.

وبعد وضع اكليل من الزهور على مزار فقييد الامة الرئيس مام جلال، كتب رئيس الوفد في دفتر الذكريات كلمات اشاد خلالها بالدور العظيم لفقييد الامة الرئيس مام جلال في بناء العراق الجديد، كما تحدث عن العلاقات الثنائية القوية بين المانيا وشعب كردستان.

من جانبهم شكر اعضاء سكرتارية الرئيس مام جلال، حكومة وشعب المانيا، واكدوا تقديرهم للتضحيات التي قدمتها المانيا في الحرب ضد الارهاب والمساعدات التي قدمتها لقوات البيشمركة.

أهمية "استمرار العلاقات بين ألمانيا وإقليم كردستان

الى ذلك عقد نائب رئيس إقليم كردستان جعفر الشيخ مصطفى، اجتماعاً مع العقيد بيتر كوبر، قائد القوات الألمانية في التحالف الدولي لمحاربة داعش. وقال مكتبه الإعلامي في بيان إن "نائب رئيس إقليم كردستان جعفر الشيخ مصطفى، استقبل، قائد القوات الألمانية ضمن التحالف الدولي لمحاربة داعش العقيد بيتر كوبر، والوفد المرافق له". وأضاف البيان أن "اللقاء بحث تطورات المشهد الأمني في العراق وإقليم كردستان بشكل عام، وتحركات خلايا داعش الإرهابية ومخاطرها على الأمن في المنطقة بشكل خاص".

وشدد الجانبان -بحسب البيان- على أهمية "استمرار العلاقات بين ألمانيا وإقليم كردستان وضرورة تطويرها"، مشيراً إلى "الدور الهام للقوات الألمانية ومساعداتها العسكرية للعراق وإقليم كردستان".

وتابع البيان أن "اللقاء بحث في جانب آخر منه، آخر التطورات وتوترات الشرق الأوسط وأهمية حماية الأمن والاستقرار في المنطقة، وعملية الإصلاحات في وزارة البيشمركة وتوحيد تلك القوات، وتشكيل حكومة الإقليم المقبلة، وحل الخلافات بين أربيل وبغداد ضمن الأطر الدستورية".



الاتحاد والبارتي:

ضرورة تعزيز العلاقات لخدمة مكونات كركوك والمناطق المتنازع عليها

استقبل آسو مامند المشرف على الاتحاد الوطني الكوردستاني في كركوك - صلاح الدين الإثنين ٢٠٢٥/٦/٣٠، بحضور عدد من أعضاء المجلس القيادي للاتحاد الوطني في مبنى المكتب السياسي بمدينة كركوك، وفدا رفيعا من مكتب تنظيمات كركوك - كرميان للحزب الديمقراطي الكوردستاني برئاسة هيوأ أحمد مسؤول مكتب تنظيمات كركوك - كرميان للحزب الديمقراطي الكوردستاني.

وأكد الجانبان على ضرورة تعزيز العلاقات الثنائية بينهما، بالشكل الذي يقدم خدمات أكثر للمكونات وجميع المواطنين في كركوك والمناطق المتنازع عليها، كما كانت مسألة الانتخابات وإدارة محافظة كركوك محورا آخر من اللقاء.



كتلة الاتحاد الوطني تدين الهجمات التي تعرضت لها كركوك والسليمانية

ادانت كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس النواب، الاربعاء ٢٠٢٥/٧/٢ ان الهجمات التي تعرضت لها محافظتي السليمانية وكركوك، داعية الى تشكيل لجنة تحقيق لكشف ملابسات هذه الهجمات.

وقالت كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في بيان: ندين العمل الاجرامي الذي استهدف منطقة طاسلوجه بمحافظة السليمانية.

واضاف البيان: ان الهدف من هذه الاعمال هو انتهاك سيادة أرض وسماء العراق واقليم كوردستان، تعريض امن المنطقة وحياة المواطنين المدنيين الى الخطر.

واوضح البيان: وقبل ذلك بيوم تم استهداف محافظة كركوك، لذا نحن نطالب رئيس الوزراء الاتحادي بتشكيل لجنة للتحقيق فوراً لاثبات الحقائق وتحديد مصدر اطلاق الصواريخ والطائرات المسييرة.



المكتب السياسي في بغداد : اهمية تعزيز مسار التجربة الديمقراطية الوطنية

عُقد يوم الثلاثاء الأول من تموز اجتماع في مقر المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني في بغداد، ترأسه السيد نزار أميدي، مسؤول المكتب، وبمشاركة السيد رزكار حاجي حمه ، عضو المكتب السياسي في السليمانية ومسؤول مكتب الانتخابات وبحضور عدد من أعضاء المكتب السياسي.

في بداية الاجتماع تم التأكيد على أهمية العمل بمستويات من أجل تحقيق الاهداف التي تعزز مسار التجربة الديمقراطية الوطنية وترسخ ثقة المواطن بآليات العمل الديمقراطي

وتم خلال الاجتماع بحث سبل تعزيز العمل التنظيمي وتوحيد الجهود لإنجاح الحملة الانتخابية المقبلة، كما جرى نقاش معمق حول وضع آلية واضحة ومتكاملة لإدارة الحملة، تضمن الوصول إلى الناخبين وتعزيز الحضور السياسي للحزب في مختلف مناطق العاصمة بغداد .

وأكد المجتمعون على أهمية التنسيق بين المكاتب والمؤسسات الحزبية كافة، وتفعيل الدور الإعلامي والتنظيمي لدعم المرشح في بغداد، إلى جانب التأكيد على ضرورة تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، باعتبارها شريكاً مهماً في نشر الوعي الانتخابي، وتعزيز ثقة المواطنين بالعملية الديمقراطية.

من جهة اخرى استقبل المهندس نزار أميدي، مسؤول المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، ببغداد، وزير البيئة في الحكومة الاتحادية الدكتور هلو العسكري.

وخلال اللقاء، قدّم الدكتور هلو العسكري «التعاني والتبريكات بمناسبة افتتاح المكتب السياسي في بغداد»، متمنياً «دوام التوفيق والنجاح في أداء المهام الوطنية وتعزيز الحضور السياسي للاتحاد الوطني من اجل الحوار البناء».

من جانبه، عبر المهندس نزار أميدي عن شكره وتقديره لوزير البيئة الاتحادي، مؤكداً «حرصه على أهمية التعاون والتنسيق بين مختلف مؤسسات الدولة والقوى السياسية لتعميق العلاقات مع الشركاء الوطنيين».



لطيف نروبي:

مقترح يواكب التغيرات الداخلية في الإتحاد الوطني الكردستاني

***الترجمة: نرمين عثمان محمد**

في الأيام الماضية وبالتزامن مع خبر نشر من قبل بعض الشخصيات و المواقع الإعلامية زاعمين بأن العشرات من قادة الأقليم قد غادروا الإقليم خوفا من الحرب الإيرانية - الإسرائيلية وفي نفس هذا التوقيت وتحديدًا في تلك الأيام كان المكتب السياسي للإتحاد الوطني الكردستاني منهمكا في عقد سلسلة من الإجتماعات بإشراف ورئاسة السيد بافل جلال طالباني في مدينة السليمانية، وقد تمحورت هذه الإجتماعات حول مناقشة بعض المسائل الآنية والتغيرات الداخلية في الإتحاد الوطني الكردستاني وأثمرت هذه الإجتماعات المهمة عن التوصل إلى ١٣ قرارا مهما وقد صدرت هذه القرارات رسميا في يوم ٢٠٢٥/٦/١٧ موقعة من قبل الرئيس بافل جلال طالباني.

تخصص (٤) من هذه القرارات الـ (١٣) بتشكيل (٤) هيئات جديدة كالآتي:

١. تشكيل مكتب الشؤون التنظيمية من الهيئات السابقة لكل من مكاتب)

التنظيمات، الشهداء و المناضلين، المنظمات الديمقراطية) ويتألف هذا المكتب الجديد من الهيئات التالية (التنظيمات، المنظمات، المكتب الإجتماعي، مكتب الشهداء، مكتب العلاقات الخارجية، هيئة الحكومة والبرلمان، ومجلس المنتخبين والمناضلين القدماء).

٢. تشكيل مؤسسة المتابعة والتقييم .

٣. تشكيل مؤسسة الشباب

٤. تشكيل هيئة خاصة بالمؤسسات الثقافية

تشكيل هذه الهيئات الجديدة جاء مستندا على الفقرة الثانية من المادة (٣٧) والفقرة الثالثة من المادة (٣٦) من قوانين تعديل النظام الداخلي و المتفق عليه بالإجماع من قبل مجلس قيادة الإتحاد الوطني الكردستاني في (٢٧/٤/٢٠٢٥).

٢. تشكيل لجنتان مؤلفتان من (١١) شخصا لإدلاء بعض المهام الحزبية المهمة .

٣. اجراء بعض التبديلات وإعطاء مهام جديدة لمجموعة من الرفاق أعضاء الحزب.

كل تلك القرارات الصادرة عن المكتب السياسي تؤكد قوة وحيوية الإتحاد الوطني الكردستاني مرة أخرى في ظل كل هذه الظروف الصعبة التي يمر بها الإقليم والعراق والمنطقة عموما، لكن مع كل هذه التغيرات الجريئة تطبيقا وتوقيتا هناك حقيقة يجب أن نقر بها الا وهي إنه من الضروري جدا إعطاء توضيحات أكثر للرفاق على الصعيد التنظيمي حول أهمية إجراء مثل هذه التغيرات لأنه في الآونة الأخيرة وأثناء قيامي بزيارة لثلاثة مراكز لتنظيمات الإتحاد الوطني الكردستاني وفي محاور مختلفة أيقنت بأن الرفاق يحتاجون إلى توضيحات أكثر ورؤى مشتركة حول هذه التغيرات لكي يتمكنوا هم أيضا من إيصال نفس محتوى التغيرات هذه الى الرفاق في القواعد السفلى لذا فإني أقترح عقد سلسلة من الاجتماعات الشاملة في حدود المراكز التنظيمية للإتحاد الوطني الكردستاني يوضح ويحلل فيها ضرورة وأهمية وأسباب هذه التغيرات وكذلك أقترح قيام الرفاق المختصين بتعريف الرأي العام وال جماهيري الداعم للإتحاد الوطني الكردستاني حول فحوى هذه التغيرات .

وأخيرا أنتهز فرصة خطابي الموجه والمقترح بتوجيه أصابع الإنتقاد نحونا نحن القياديين في الإتحاد الوطني الكردستاني حول إعطاء المعلومات وإيصال محتوى القرارات إلى المنصات الإعلامية الأخرى قبل نشرها في الإعلام الرسمي للإتحاد الوطني الكردستاني لأن هذا النموذج من إيصال ونشر المعلومات قد انتهى تماما منذ سنوات عديدة ويجب علينا أن لانحييها ثانية.

✽ نشر المقال في صحيفة «كوردستاني نوي»



في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في مدينة إشبيلية الإسبانية

رئيس الجمهورية: نطالب بنظام مالي عادل وتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية

وصل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، والسيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد، إلى إسبانيا، يوم الأحد ٢٩ حزيران ٢٠٢٥، للمشاركة في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية الذي يعقد في مدينة إشبيلية- إسبانيا يرافقه عدد من المستشارين والمسؤولين الحكوميين.

ولدى وصول السيد الرئيس والسيدة الأولى إلى موقع حفل الاستقبال كان في استقبالهما جلالة ملك إسبانيا فيليبي السادس وعقيلته الملكة ليتيثيا.

وأعرب فخامة الرئيس والسيدة الأولى عن تقديرهما لدعوة جلالتهم للمشاركة في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية وأمنيتهما للمؤتمر بالنجاح، مشيدا بموقف إسبانيا الداعم للقضية العادلة للشعب الفلسطيني وانتهاء القتال وحقه في تقرير مصيره.

وأكد رئيس الجمهورية الحرص على الارتقاء بالعلاقات الثنائية بين البلدين، وتعزيز سبل التعاون وبما يخدم المصالح المتبادلة للشعبين الصديقين، معربا فخامته عن أمله بأن يخرج المؤتمر بتوصيات تخدم تطلعات الشعوب في تحقيق الأمن والاستقرار والتقدم والازدهار.

هذا ووصل رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، إلى مكان انعقاد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل

التنمية، يوم الإثنين ٣٠ حزيران ٢٠٢٥، وتم استقبله من قبل الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيرش و رئيس الوزراء الأسباني بيدرو سانشيز.

وألقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، يوم الإثنين ٣٠ حزيران ٢٠٢٥، كلمة أكد من خلالها أن هذا المؤتمر يعقد في ظل ظروف دولية وإقليمية معقدة، حيث تشهد مناطق عديدة في العالم حروباً وصراعات وازمات سياسية واقتصادية واجتماعية، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، مشيراً إلى أن هذه الأزمات لها انعكاسات على مسار التنمية، وتعطيل الخطط الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً في الدول النامية.

وفيما يلي نص كلمة السيد رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد:

«بسم الله الرحمن الرحيم

اصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات والمنظمات الدولية

السيدات والسادة

السلام عليكم ..

بداية أتوجه بالشكر الى معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد انطونيو غوتيرش على الدعوة الكريمة للمشاركة في هذا المؤتمر المهم.

كما أتوجه بالشكر الى معالي رئيس وزراء دولة اسبانيا السيد بيدرو سانشيز على استضافة بلاده للمؤتمر وجهود اسبانيا المخلصة في انجازه.

السيدات والسادة

يعقد هذا المؤتمر في ظل أزمات دولية وإقليمية معقدة، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، وانعكاس هذه الأزمات على مسار التنمية، وتعطيل الخطط الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً في الدول النامية.

ويتطلع العراق بحماسة ويدعم بقوة، نجاح هذا المؤتمر المهم لتحقيق أهدافه في دفع مسيرة التنمية والإصلاح الاقتصادي، وبما ينعكس على شعوب العالم اجمع.

ونعتقد أن بلوغ هذه الغايات على المستوى الدولي، يسبقه انجاز هذه المهام على الصعيد الوطني، ومن ثم الانتقال إلى مرحلة دعم الدول الأقل نمواً من خلال بنوك التنمية متعددة الأطراف.

لقد واجه العراق ونتيجة للسياسات التي مارسها النظم الدكتاتورية المتعاقبة، وعلى مدى اكثر من نصف قرن من الزمان تحديات كبيرة تمثلت بحروب داخلية ودولية، وحصار اقتصادي، وسياسات اقتصادية ارتجالية غير مخطط لها، أدت الى تخلف الواقع الاقتصادي وتراجع عملية التنمية.

ينهض العراق في جانبه الاقتصادي على التخطيط والاقتصاد الحر والانفتاح على اقتصاديات العالم ويؤسس لشراكات اقتصادية دولية، شرع العراق بوضع الخطط التنموية القائمة على التنمية المتوازية للقطاعات المختلفة، بعد أن تركت سياسات النظم الديكتاتورية واقعا اقتصاديا متخلفا ومتهاكاً.

يشهد العراق اليوم استقراراً آمناً وتقدماً اقتصادياً واضحاً على مختلف الصعد، وهو بحاجة الى التعاون مع المجتمع الدولي للمضي في خطط الاعمار وتحسين الأوضاع المعيشية والخدمية للعراقيين.

وبعد تحرير العراق من تنظيم داعش الإرهابي أطلقت الحكومة العراقية خطة التنمية الخمسية ٢٠٢٤-٢٠٢٨ وتم ربطها مع اهداف التنمية المستدامة (SDGs / Sustainable Development Goals) بشكل مباشر، ونجحنا للمرة الأولى منذ ٣٧ عاماً في اجراء التعداد العام للسكان والمساكن في العام الماضي. كما باشرت الحكومة في تحسين البنية التحتية والخدمات العامة، ونفذت مشاريع حيوية في مختلف القطاعات. وعملت على تمكين مختلف الفئات في المجتمع واطلقت برامج لتمكين المرأة والشباب. أولى العراق موضوع البيئة والمناخ أهمية كبيرة، من خلال اعتماد سياسات لمواجهة آثار التغير المناخي، أبرزها ادخال الطاقة المتجددة ضمن مشاريع البنية التحتية وتشجيع الزراعة الذكية وإطلاق مبادرات التشجير ومكافحة التصحر والجفاف.

كما يواصل العراق ابرام المزيد من الشراكات مع المنظمات الدولية والتعاون الواسع مع وكالات الامم المتحدة لمختلف اختصاصاتها، وترأس العراق مؤخرًا مجموعة الـ ٧٧ والصين في العام ٢٠٢٤، ليؤكد عودته الى قيامه بدوره الدولي والاقليمي البارز في التنسيق حول قضايا التنمية. لقد عملت الحكومة العراقية على تعزيز الحوكمة والإصلاح الإداري من خلال دعم عمل المؤسسات الإحصائية وتفعيل نظام المتابعة والتقييم لتنفيذ الأهداف، اعتماداً على مبادئ الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد.

السيدات والسادة

ان امام العراق طريق طويل في سعيه لتحقيق اهداف التنمية المستدامة ضمن رؤيتنا لعام ٢٠٣٠، وهناك عدد من التحديات في هذا الصدد، منها الاعتماد الكبير على النفط كمصدر أساسي للدخل القومي ما يجعل الاقتصاد العراقي يواجه صعوبات امام تقلبات السوق العالمية، وضعف القطاعات غير النفطية كالزراعة والصناعة والسياحة امام قطاع النفط. كما يواجه العراق تحديات بيئية ومناخية خطيرة، متمثلة بشح المياه نتيجة تقلبات الطقس وارتفاع درجات الحرارة الى مستويات قياسية وتناقص مناسيب الامطار، وانخفاض الإيرادات المائية لنهري دجلة والفرات القادمة من دول المنبع، الى جانب التصحر وازدياد العواصف الترابية وضعف البنية التحتية للري. وتشكل العوامل السكانية والاجتماعية ضغوطاً اضافية على الملف الاقتصادي، حيث يواجه العراق نمواً سكانياً سريعاً يتطلب مواكبته من حيث تقديم الخدمات والسكن ومكافحة الفقر وخفض معدلات البطالة لدى الشباب. ولمواجهة هذه التحديات، أطلقت الحكومة مجموعة من الاصلاحات لتعزيز فرص النجاح في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، حيث تلتزم الحكومة بأجندة التنمية ٢٠٣٠ وتضمنها في الخطط التنموية الوطنية كالخطة الخمسية ٢٠٢٤ - ٢٠٢٨.

ختاماً ..

يتطلع العراق الى دعم المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات ذات العلاقة، لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية، وهو اليوم بيئة استثمارية واعدة للدول والشركات الراغبة للعمل فيه. نأمل لهذا المؤتمر النجاح وتحقيق أهدافه النبيلة خدمة لشعوب العالم اجمع. شكراً لكم».



رئيس الجمهورية يلقي كلمة المجموعة الـ 77 والصين: يجب أن تتحول الوعود إلى أفعال

المناقشة العامة للمؤتمر الدولي الرابع للتمويل من أجل التنمية

خلال مشاركته في المناقشة العامة للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية المنعقد في مدينة إشبيلية الإسبانية، ألقى السيد رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، اليوم الاثنين ٣٠ حزيران ٢٠٢٥، كلمة المجموعة الـ ٧٧ والصين، أكد فيها أهمية انعقاد المؤتمر في هذا الطرف الحساس الذي يمر به العالم، مشيراً إلى ترحيب مجموعة الـ ٧٧ والصين باعتماد الوثيقة الختامية الخاصة بهذا المؤتمر بالإجماع. و شدد رئيس الجمهورية على دعم المجموعة، للوثيقة بوصفها إطاراً متوازناً وبناءً واستشرافياً، يعكس التطلع إلى تكثيف الجهود المبذولة في حشد التمويل من أجل التنمية المستدامة، لا سيما لصالح الدول النامية. وفيما يأتي نص كلمة المجموعة الـ ٧٧ والصين، التي القاها رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد:

«السيد الرئيس،

يسرني أن ألقى هذه الكلمة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. في مستهل حديثي، أتقدم بخالص الشكر لجلالة الملك ولحكومة وشعب مملكة إسبانيا على استضافة هذا المؤتمر التاريخي في مدينة إشبيلية، وعلى كرم الضيافة الذي حظيت به وفودنا. إنه لشرفٌ عظيم أن نجتمع هنا لنجدد التزامنا

المتين بالتعددية والشراكة العالمية، لا سيما في هذا الموضوع المحوري المتعلق بتمويل التنمية المستدامة. تعرب مجموعة الـ ٧٧ والصين عن خالص تقديرها لرئيسي اللجنة التحضيرية والميسرين المشاركين، لما أظهره من قيادة خلال هذا المسار المعقد. كما نؤمن جهودهم كافة لضمان أن تبقى هذه العملية شاملة وشفافة.

السيد الرئيس،

ينعقد هذا المؤتمر في لحظة حاسمة. فمع تبقي أقل من خمس سنوات على موعد تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا يزال العالم بعيداً بشكل ملحوظ عن بلوغ هذه الأجندة الطموحة التي التزمنا بها في عام ٢٠١٥. ولا تزال الفجوة التمويلية آخذة في الاتساع، فيما أصبحت التحديات التي تواجه بلدان الجنوب أكثر إلحاحاً، الأمر الذي يتطلب استجابة دولية منسقة وإرادة سياسية متجددة.

وفي هذا السياق، ترحب مجموعة الـ ٧٧ والصين باعتماد الوثيقة الختامية الخاصة بهذا المؤتمر بالإجماع. إننا ندعم هذه الوثيقة بوصفها إطاراً متوازناً وبناءً واستشراقياً، يعكس تطلعا الجماعي إلى تكثيف الجهود المبذولة في حشد التمويل من أجل التنمية المستدامة، لا سيما لصالح الدول النامية. تعكس هذه المخرجات التزام المجموعة المشترك بالتضامن والتعاون. ويجب أن يشكل هذا الأساس لمعالجة الاختلالات الهيكلية في النظام الاقتصادي والمالي العالمي، وضمان سماع أصوات وأولويات الدول النامية.

السيد الرئيس،

تؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين على مركزية التعاون بين الشمال والجنوب باعتباره أساس التعاون الإنمائي الدولي. ونشدد على ضرورة الوفاء بكافة الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وتوفير التمويل الكافي للدول النامية، بما يتماشى مع أولوياتها الوطنية. وفي الوقت نفسه، نعيد التأكيد على أهمية التعاون بين بلدان الجنوب، بوصفه مكملًا للتعاون بين الشمال والجنوب، مسترشدين بمبادئ الاحترام المتبادل وعدم فرض الشروط.

نؤمن بأهمية تعزيز تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية المستدامة. وعلينا تحسين النظام الضريبي الدولي، وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخفض تكاليف التحويلات المالية، وتوجيه الاستثمارات الخاصة، وإصلاح الهيكل المالي الدولي، وضمان التمثيل العادل للدول النامية في المؤسسات المالية الدولية، والقضاء على كافة الإجراءات الاقتصادية أو المالية أو التجارية الأحادية الجانب التي تستهدف الدول النامية. كما يجب توسيع فرص الوصول إلى التكنولوجيا وبناء القدرات والتمويل طويل الأمد.

السيد الرئيس،

يمكن أن يشكل التزام إشبيلية قاعدة صلبة لنا لتوفير التمويل الكافي والجيد النوعية من أجل تسريع التنمية المستدامة. ويجب أن نستمر في التركيز على الأكثر تأخراً، وضمان الوفاء بالتزامنا بعدم ترك أي شخص أو دولة خلف الركب. فإذا فشل أحدها في تحقيق الأجندة، نفشل جميعاً.

في الماضي قدماً، يُعد التنفيذ الفعال للالتزامات أمراً أساسياً. ولنواصل العمل على تعزيز دور الأمم المتحدة في عمليات المتابعة والمراجعة، لضمان أن تكون أجندة تمويل التنمية عادلة وشاملة.

لنجعل من هذه المؤتمر فرصة لتجديد جهودنا المشتركة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، إذ

تتجاوز التحديات التي نواجهها الحدود الوطنية. فلا دولة بمفردها قادرة على تحقيق هذه الأهداف، بل يتطلب الأمر رؤية مشتركة، وعملاً موحداً، وتعاوناً عالمياً. يجب أن تتحول الوعود إلى أفعال. معاً يمكننا صياغة هيكل مالي عالمي يخدم مصالح الجميع، لا مصالح القلة. تقف مجموعة الـ ٧٧ والصين على أتم الاستعداد للتعاون مع جميع الشركاء لضمان أن يصبح تمويل التنمية محركاً حقيقياً للتقدم المستدام والعدل».

مباحثات مع رئيس الوزراء المصري

الى ذلك وعلى هامش مشاركته في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية المنعقد في مدينة اشبيلية الاسبانية، التقى السيد رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الاثنين ٣٠ حزيران ٢٠٢٥، رئيس الوزراء المصري السيد مصطفى مدبولي. وخلال اللقاء، أكد السيد رئيس الجمهورية، دعم العراق لجهود السلام وترسيخ الامن والاستقرار في المنطقة، ورفضه الواضح للانتهاكات الصهيونية المستمرة الرامية لزعزعة الأوضاع في المنطقة على المستويات الأمنية والسياسية والاقتصادية، داعياً الى ضرورة العمل على انهاء القتال وايصال المساعدات الإنسانية الى الشعب الفلسطيني. كما وأشار السيد الرئيس الى أهمية العمل على تعزيز التعاون والتنسيق في مختلف المجالات وبما يحقق المصالح المتبادلة، وتوحيد الرؤى والمواقف إزاء القضايا المصرية التي تهم شعوب المنطقة. ومن جانبه أعرب السيد مصطفى مدبولي عن مشاطرته لأراء السيد الرئيس ومواقفه إزاء القضايا ذات الاهتمام المشترك، مؤكداً دعم مصر الدائم لجهود العراق الرامية إلى ترسيخ أسس السلام والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي.

مباحثات مع الرئيس السوداني

ضمن مشاركة فخامته في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية المنعقد في مدينة إشبيلية الإسبانية، التقى السيد رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ٣٠ حزيران ٢٠٢٥، رئيس جمهورية السودان السيد عبد الفتاح البرهان. وجرى خلال اللقاء، بحث العلاقات الثنائية بين العراق والسودان في المجالات ذات الاهتمام المشترك، حيث أكد السيد الرئيس على ضرورة إنهاء القتال والمشاكل في جميع أنحاء السودان، و طلب السيد الرئيس، من الرئيس السوداني بذل الجهود من اجل ترسيخ الأمن والاستقرار في السودان، مشيراً إلى أهمية تعزيز العلاقات وتوسيع آفاقها وبما يدفع عجلة التنمية والازدهار في البلدين الصديقين. كما تطرق رئيس الجمهورية إلى الاستقرار الذي يشهده العراق على المستويات الأمنية والسياسية، فضلاً عن علاقاته مع دول الجوار والعالم الأمر الذي يساعد على توسيع آفاق التعاون في جميع المجالات . كما ناقش اللقاء أعمال المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية وأهدافه الرامية الى تنفيذ خطط التنمية المستدامة وتقليل الفقر . بدوره أكد الرئيس البرهان حرص بلاده على تمتين العلاقات مع العراق، وفتح آفاق جديدة لها في شتى الميادين، والتنسيق في جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك.



خلال حواراته مع وسائل الاعلام الاسبانية..

رئيس الجمهورية: نعمل على تحسين الاقتصاد وتقديم الخدمات للمواطنين

أبرز ما جاء في مقابلة فخامته مع وكالة الأنباء الإسبانية

□ الهجمات الإسرائيلية امتدت لتطال فلسطين ولبنان وسوريا واليمن ومناطق أخرى أيضاً. هذه الاعتداءات مستمرة منذ أكثر من عام، وقد أدت هذه الممارسات العدوانية إلى سقوط أعداد مأساوية من الضحايا، والأمر المؤلم أن هذه الهجمات لا تزال مستمرة يومياً في غزة.

□ قرار إنهاء هذه المأساة بيد السلطات الإسرائيلية. وحتى الآن، لم تظهر أية مؤشرات جدية على وجود نية حقيقية لوقف هذا العدوان، يجب أن تتوقف هذه الانتهاكات غير القانونية فوراً.

□ الخسائر لم تقتصر على الفلسطينيين فقط، بل موظفون من الأمم المتحدة فقدوا حياتهم، وتعرض صحفيون للاستهداف، وسقط العديد منهم قتلى. لم نشهد مثل هذه الجرائم في التاريخ الحديث، والمجتمع الدولي فشل في وضع حد لهذا العنف المتواصل. بل إن بعض الدول المؤثرة ما زالت تقدم الدعم، بل وتشجع هذه الأفعال.

□ ندين بشكل واضح وصريح الضربات التي استهدفت إيران. لقد كانت هذه التطورات مصدر قلق بالغ بالنسبة لنا، ويبدو أنها جزء من سياسة إسرائيلية ممنهجة تهدف إلى التصعيد وتوسيع نطاق العدوان.

□ نشعر بالارتياح لتوقف العمليات العسكرية ضد إيران، لكن جذور المشكلة ما زالت قائمة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية التي لا يمكن تجاهلها، الحل يبدأ بالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وبحقه المشروع في إقامة دولته، وضمان تمتعهم بكامل حقوقهم، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية والأمم المتحدة.

□ إيران لا تسعى إلى امتلاك أسلحة نووية، ويجب الاعتراف بهذه الحقيقة، ومن الضروري أن يتوصل المجتمع الدولي إلى تفاهم واضح مع إيران. لاتزال إيران تعاني من عقوبات تفرض عبئاً ثقيلاً على شعبها، لا يمكن فرض الشروط على أي دولة باستخدام القصف أو القوة، فلا توجد دولة تقبل بذلك.

□ علاقتنا مع إيران علاقة طيبة. فهي دولة جارة، ومرتبط معها بحدود تمتد لما يقارب ١,٤٠٠ كيلومتر. كما أن الشعوب على جانبي الحدود تنتمي إلى مكونات قومية ودينية متعددة، تجمع بينها صلات قرابة ومصالح مشتركة، وهو ما يجعل من تجاهل أحدها للآخر أمراً غير ممكن.

□ لا نزال نعتمد على استيراد كميات كبيرة من الغاز من إيران. غير أن العقوبات المفروضة تحول دون قدرتنا على دفع

المستحقات وفق ما تطلبه الحكومة الإيرانية، وهذه مسألة تتطلب حلاً جذرياً.

□ تربطنا علاقات تجارية قوية بتركيا، كما أن تعاوننا الاقتصادي مع المجتمع الدولي يشهد تطوراً إيجابياً. وقد بدأنا بالفعل في تحسين مستوى الخدمات وتطوير البنية التحتية داخل البلاد.

□ وجود قوات متعددة الجنسيات في العراق يستند إلى اتفاقيات رسمية بين الدول المعنية والحكومة العراقية. وبالطبع، هناك تواصل مستمر وحوار دائم بين الجانبين. سواء تعلّق الأمر ببقاء هذه القوات، أو تمديد مهامها، أو انسحابها، فإن القرار يُتخذ بالتوافق المشترك.

□ قواتنا الأمنية موجودة ومنتشرة، ونحن ممتنون لقوات التحالف متعددة الجنسيات التي قدمت لنا الدعم، ولا تزال تتابع الوضع عن كثب.

كل كردي يحلم بوحدة كردستان في المستقبل

□ يُطرح موضوع الوحدة الكردية بين الحين والآخر، لكنه حتى الآن بعيد كل البعد عن أن يصبح واقعاً ملموساً، وهو ليس موضوع نقاش جدي بقدر ما هو مجرد تصريحات وتصريحات. بطبيعة الحال، كل كردي يحلم بوحدة كردستان في المستقبل، لكن متى سيحدث ذلك؟ هذا أمر لا يزال غير محدد.

□ بالنسبة لحزب العمال الكردستاني وتركيا، فإن العراق يرفض بشكل قاطع أن تُستخدم أراضيها من قبل أي تنظيم، أو فرد، أو حزب سياسي، لشن هجمات ضد دول أخرى. أما اللاجئين على أراضيها، فهم مرحب بهم، بشرط ألا يقوموا بأي اعتداءات أو مضايقات على الحدود.

□ جوهر المشكلة يكمن في الهجمات، ولا سيما الهجمات التركية على الحزب التي شملت انتهاكات لحدودنا. لقد طالبنا تركيا مراراً وتكراراً بوقف هذه الانتهاكات ووقف هذه الهجمات. ومؤخراً أبدى حزب العمال استعداداً للتهدة والتوصل إلى اتفاق مع تركيا، شرط توقف القتال.

□ جميع العراقيين، وليس أنا وحدي، يعبرون عن امتنانهم العميق لموقف إسبانيا، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وكذلك سياستها الحكيمة والمتوازنة تجاه منطقة الشرق الأوسط. نحن نقدر ذلك تقديراً عميقاً.

□ نشمّن موقف رئيس الوزراء الإسباني خلال زيارته إلى بغداد، حيث ألقى خطاباً قوياً ومؤثراً لاقى ترحيباً واسعاً وما زالت كلماته محل نقاش وتداول في الأوساط المختلفة. ونحن ممتنون له وللشعب الإسباني، ونحن لجلالة الملك تقديراً واحتراماً بالغين، وهذا يعكس الصورة التي نرسمها لإسبانيا كشريك ودود وموثوق به.

أبرز ما جاء في مقابلة فخامته مع راديو إسبانيا الوطني

□ رئيس الجمهورية: الجميع في الشرق الأوسط قلقون مما يجري من هجمات إسرائيلية، سواء على الفلسطينيين أو على إيران أو لبنان أو اليمن وأماكن عديدة أخرى. ولا بد من وقف هذه الجرائم التي تُرتكب بحق شعوب المنطقة.

□ رئيس الجمهورية: نأمل أن يستمر وقف إطلاق النار بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وإسرائيل ليتحول إلى وقف دائم لإطلاق النار وألا تقع المزيد من الهجمات هناك، لكن القصف الإسرائيلي على غزة لا يزال مستمراً بشكل يومي، ويسفر كل يوم عن سقوط عشرات أو حتى مئات الضحايا من المدنيين والأطفال الأبرياء.

□ رئيس الجمهورية: الدول العربية وضعت شروطها من أجل وقف الصراع. أعتقد أن الأولوية الأولى يجب أن تكون وقف هذه الحرب العدوانية، ومنح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره، وتمكينه من إقامة دولته الخاصة والتمتع بحقوقه المشروعة، ووقف هذه المجازر.

رئيس الجمهورية: علاقاتنا مع إيران جيدة. إيران دولة جارة لنا، ونشترك معها في حدود تتجاوز ١٤٠٠ كيلومتر. وهذه العلاقات ليست جديدة، فهي ممتدة منذ زمن طويل، ولدينا اتصالات واسعة مع الجانب الإيراني.

رئيس الجمهورية: هناك حاجة ماسة لإيجاد حل شامل لمعالجة المشكلات التي تواجه إيران، فهي لا تزال تعاني من العقوبات ومن مظاهر العزلة التي تفرضها بعض الدول. أعتقد أنه من الأفضل بكثير انتهاج الحوار، والوصول إلى تفاهات مع إيران، حتى تصبح جزءاً من المجتمع الدولي.

رئيس الجمهورية: أتمنى للرئيس ترامب النجاح في مساعيه لتحقيق السلام في جميع أنحاء العالم. لأنه دون السلام، نعاني جميعاً — اقتصادياً، واجتماعياً، ودبلوماسياً.

رئيس الجمهورية: داعش كان تنظيمًا إرهابيًا. وقد خضنا حرباً طويلة ضده، لأنه كان يسيطر على مساحات واسعة من الأراضي العراقية. ولله الحمد، نجحنا في هزيمته عسكرياً، وأصبح الوضع الأمني في العراق اليوم أفضل بكثير، الوضع اليوم جيد، ولم يعد بإمكان داعش اختراق أمننا.

رئيس الجمهورية: من الناحية الفكرية، لا يزال داعش يشكل تهديداً. ومن واجب المجتمع الدولي بأسره أن يتصدى لهذه الأفكار. فلا يجوز أن يُسمح لداعش بالوجود أو بالنشاط بأي شكل من الأشكال. ومن الواضح أن بعض عناصر داعش ما زالوا على الحدود بين العراق وسوريا. ونحن نتعاون بشكل وثيق مع الحكومة السورية لمعالجة هذه المشكلة.

أبرز ما جاء في مقابلة فخامته مع صحيفة الموندو الاسبانية

موقفنا في العراق واضح تماماً بالوقوف مع القضية الفلسطينية، وما تعرضوا له في الحرب أعمال إجرامية ضد المدنيين خصوصاً الأطفال والنساء، ولن تحل الازمة الا بنيل الفلسطينيين حقوقهم المشروعة.

العديد من القرارات الأممية الصادرة من المجتمع الدولي لا يتم احترامها من العدوان، وللأسف العديد من الدول الغربية تدعم ذلك، ونشتم موقف اسبانيا بدعم حقوق الشعب الفلسطيني.

ندين خرق المجال الجوي العراقي خلال الحرب الأخيرة، وكنا نطلب شراء معدات لحماية اجواءنا، ولكن خضوع العراق للدكتاتورية لفترة طويلة أثر على ذلك. وكان على قوات التحالف اتخاذ إجراءات لحماية المجال الجوي.

سياسة الحكومة واضحة في ان يكون السلاح بيد الدولة عبر القوات الأمنية الرسمية بمختلف تشكيلاتها.

وجود قوات التحالف الدولي بموجب اتفاقات بينها وبين الحكومة العراقية، ومصير بقائها او مغادرتها يخضع لمفاوضات تسير بشكل جيد بين الحكومة وهذه القوات.

داعش يشكل تهديدا في كل مكان، ليس فقط في العراق، لكنه ليس التهديد الذي كنا نواجهه في الماضي لأنهم هُزموا، والجرائم التي ارتكبوها خصوصاً بحق الشعب الايزيدي لن ننساها.

هناك اتصالات يومية بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لبحث المسائل العالقة وهي طبيعية متعلقة بالواردات والإدارة، ونحن بحاجة الى إقرار قانون النفط والغاز لإنهاء هذه المسائل.

ادعو جميع القوى السياسية للمشاركة في الانتخابات المقبلة، بما فيها التي أعلنت مقاطعتها، ويجب ان نعمل سوياً على حل المشاكل ومكافحة الفساد وغيره، والمقاطعة امر طبيعي ديمقراطي يحدث في مختلف الدول.

اسقاط نظام صدام مهم، واغلب الشعب العراقي عانى كثيرا جراء سياساته، وادخل البلاد في عزلة دولية، واستخدم الأسلحة الكيميائية ضد الكرد في حلبجة، وعمليات القتل في الجنوب وغيرها.

ننعم اليوم بالأمن والسلام، ونعمل على تحسين الاقتصاد والبنية التحتية وتقديم الخدمات للمواطنين، وعلاقاتنا جيدة مع اغلب الدول، ولدينا حرية وديمقراطية.



مقتل عدد من سفاحي داعش في عملية بطولية للأسايش ومكافحة الارهاب العراقية

كشف مصدر أمني مطلع، الاثنين، عن تفاصيل جديدة حول عملية قتل سفاح داعش وناقل المسلحين في التنظيم، وأحد أخطر الإرهابيين.

وأعلنت المديرية العامة لعمليات الآسايش، يوم الأحد، عن تنفيذ عملية مسلحة بالتعاون مع جهاز مكافحة الإرهاب العراقي، مؤكدة أن العملية أسفرت عن مقتل ثلاثة إرهابيين بينهم آمر قاطع سليمان بك.

وقال المصدر إن "عملية أمس كانت مهمة وحساسة وكبيرة، حيث أدت إلى مقتل ثلاثة إرهابيين ومنهم أبو جابان الكردي أو الإيراني المسؤول عن قتل أسرى البيشمرکه، والعديد من الجرائم الأخرى ضد قوات البيشمرکه"، مبينا ان "العملية مثلت ضربة قاصمة للإرهابيين".

وأوضح أن "العملية نفذت مباشرة من قبل مفارز مديرية العمليات في جهاز الآسايش، وبإشراف مباشر من قبل سرخيل كمال مدير العمليات، سبقها تشكيل غرفة عمليات، عكفت من خلال مجموعة من الفرق الأمنية على متابعة الإرهابيين في مناطق طوزخورماتوو وزينانه وبلكانه وتاويركوه".

وأضاف أن "مفارز العمليات قضت عشرات الليالي في سهول وهضاب تلك المناطق لجمع المعلومات ومراقبة تحركات الإرهابيين"، مشددا أن "العملية تعد من أكبر العمليات وأكثرها اهمية في المجال الاستخباراتي والأمني والعسكري".

وكشف أنه "بالنظر لحساسية العملية وتضاريس المنطقة المعقدة، اضطرت المفارز الأمنية إلى التمرج والمشي لمدة ١٢ ساعة، سعيا وراء نجاح الخطة الأمنية من دون تسجيل خسائر في صفوف القوات الأمنية".



السوداني: ايران والولايات المتحدة يقدران اهمية استقرار العراق

فيما يأتي أبرز ما جاء في المقابلة التي أجراها رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني مع قناة بي بي سي الانكليزية:

العراق كان على استعداد لمواجهة تداعيات الحرب الاخيرة، وأدى دورا دبلوماسيا مهما لتوضيح اثار الحرب واهمية ايقافها واللجوء للحوار. خرق الاجواء العراقية من قبل الكيان الاسرائيلي تجاوز للسيادة ولميثاق الامم المتحدة، وقدمنا شكوى رسمية في مجلس الامن، وتحركنا دبلوماسيا لدعم موقفنا. لدينا تعاقدات لبناء منظومة دفاع جوي متكاملة، وسنبرم تعاقدات جديدة من اجل تأمين اجوائنا.

اعتمد العراق الدبلوماسية الهادئة المتوازنة، واصل رسائله للاصدقاء والشركاء عن خطورة الوضع بالمنطقة، وأن سيادتنا غير خاضعة للمساومة.

اتساع رقعة الحرب كان سيؤدي للاضرار بأمن واستقرار العراق، ويؤثر على امدادات الطاقة وتصدير النفط لدول المنطقة.

المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف اصدرت بيانا حذرت فيه من خطورة استمرار الحرب، والحكومة نجحت وبدعم من القوى السياسية الوطنية، في ابعاد العراق عن الحرب.

العراق مستمر بدعم القضية الفلسطينية، واستطعنا المحافظة على قرار السلم والحرب الذي تملكه الدولة ومؤسساتها الشرعية.

نمتلك علاقات جيدة مع ايران والولايات المتحدة، وكلاهما يقدران اهمية استقرار العراق، وعدم زجه في اي صراع ضمن التوتر بينهما.

العمل على انهيار النظام في ايران سيؤدي الى تداعيات خطيرة على عموم المنطقة.

وجود تننياهو في حكومة الكيان مبعث قلق للمنطقة، وسعيه المستمر لخلق المشاكل ونشوب الصراعات.

الاعلام يركز على الاحداث في العراق، بينما يتجاهل ما يجري في دول المنطقة.

مهمة التحالف الدولي بالعراق ستنتهي في ايلول ٢٠٢٦، ونجري حوارات مع دول التحالف للانتقال الى علاقات امنية ثنائية.

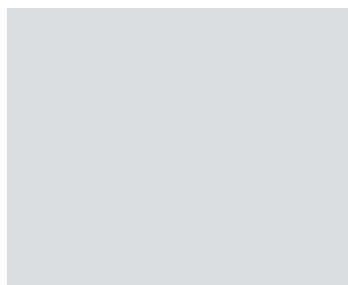
عقدنا جولتين من الحوار مع الولايات المتحدة في بغداد وواشنطن، وسن عقد الجولة الثالثة لصياغة شكل العلاقة الامنية، وفق الدستور والقانون.

الانتخابات تؤكد المسار الديمقراطي، وهي رسالة مهمة للداخل والخارج، والحكومة حريصة على اجرائها في موعدها وتهيئة متطلباتها كافة.

مشاركتنا بالانتخابات مسؤولية وطنية، ولدينا رؤية باستكمال مشروعنا على أسس تضع مصالح العراقيين في الاولوية.

حققنا انجازات ونسباً متقدمة في اعمال البناء والاعمار في بغداد والمحافظات، رغم كل التحديات.

هناك دور مهم وفاعل للقطاع الخاص، وحجم الاستثمارات العربية والاجنبية تجاوز ٨٨ مليار دولار خلال العامين الماضيين





وزير العدل يطلق الاستراتيجية الوطنية لدعم سيادة القانون وترسيخ العدالة

عُقد في بغداد، الأربعاء، مؤتمر إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتعزيز سيادة القانون وترسيخ العدالة (٢٠٢٥-٢٠٢٩) برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء الاتحادي، تحت شعار: «عراق يحكمه القانون، وتسوده العدالة، وتُصان فيه الكرامة» وذلك بحضور عدد من الوزراء، وأعضاء مجلس النواب، ومستشار الأمن القومي، وممثل عن حكومة إقليم كردستان، ورؤساء الهيئات والنيابات، والبعثات الدبلوماسية، إلى جانب عدد من الوكلاء والمديرين العاملين في الدوائر العدلية.

وخلال كلمته في المؤتمر، أكد الدكتور خالد الشواني وزير العدل ورئيس الفريق الوطني لإعداد الاستراتيجية: «أن الاستراتيجية الوطنية لدعم سيادة القانون تمثل خارطة طريق واضحة تُترجم توجهات الدولة العراقية للسير قُدماً نحو بناء مجتمع تسوده العدالة وتحقق فيه المساواة أمام القانون، بما ينسجم مع التزامات العراق الدولية، لا سيما ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وخاصة الهدف السادس عشر المعني بالسلام والعدل والمؤسسات القوية، وهو ما يعزز مكانة العراق على المستوى الدولي».

وأوضح وزير العدل أن «اعتماد هذه الاستراتيجية الممتدة لخمس سنوات يعكس التزام الحكومة

العراقية بالنهج الإصلاحية بقيادة دولة رئيس مجلس الوزراء، ويجسد إيمان الدولة العميق بحقوق الإنسان ومبدأ سيادة القانون، ويفتح آفاقاً واسعة لتطوير المؤسسات القانونية والقضائية، وتعزيز النزاهة والشفافية، ومكافحة الفساد، ونشر الثقافة القانونية، فضلاً عن صون الحريات العامة والحد من الإفلات من العقاب».

وبيّن وزير العدل «أن تنفيذ الاستراتيجية سيتم عبر مؤسسات الدولة الرسمية، كل حسب اختصاصه، وبالتعاون مع الجامعات والمجتمع المدني والنقابات المهنية، مع الاستفادة من خبرات المنظمات الدولية في دعم المبادرات ذات الصلة».

وأضاف «أن إعداد هذه الاستراتيجية جرى وفق أفضل الممارسات الدولية في مجال سيادة القانون، ما يجعلها خطوة نوعية تُضاف إلى الإنجازات المتحققة في مجالات إعادة الإعمار، وتعزيز الديمقراطية، وبناء المؤسسات، وتحقيق الاستقرار، وترسيخ أسس الحكم الرشيد، بما يعزز مرتكزات النظام السياسي القائم على العدالة واحترام القانون».

وأشار إلى أن «إعداد الاستراتيجية جاء ضمن جهود الحكومة لتحسين مؤشرات الأداء الدولي، وتفعيل العمل المشترك لتحقيق الأهداف الوطنية، حيث تم إعدادها بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة، من خلال إصدار قرارات ومشاريع تدعم تلك الأهداف، إلى جانب تعديل عدد من النصوص القانونية ذات العلاقة».

كما لفت إلى «وجود جهود موازية لإطلاق استراتيجية وطنية رابعة لتعزيز سيادة القانون، إلى جانب اعتماد استراتيجية الأمن القومي ٢٠٢٥-٢٠٣٠، لتكونا الذراع الداعمة لترسيخ سيادة القانون، ومواجهة الظواهر السلبية، بالتعاون مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة، في إطار يؤكد جدية الدولة في تنفيذ تعهداتها الدولية».

وأكد «أن ما يُميز هذه الاستراتيجية أنها نُفذت بجهود مشتركة من جميع مؤسسات الدولة، بما فيها حكومة إقليم كردستان، مع الاستفادة من خبرات المؤسسات المحلية والدولية، لتلبية متطلبات المرحلة المقبلة».

وختم كلمته بالتأكيد على أهمية الانتقال إلى مرحلة تنفيذية جديدة، تتطلب التزاماً جاداً من جميع الجهات ذات العلاقة، ضمن إطار زمني واضح، وخطط وأنشطة مبرمجة، بما يضمن تحقيق الأهداف المرسومة، وتعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية، من خلال لجنة تنفيذية رفيعة المستوى تُعنى بمتابعة مراحل الإنجاز والتقييم.

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



عدالت عبدالله:

العراق وضرورة إحتواء الصراع الداخلي

خلال العقود الثلاثة الماضية، تُعدُّ خير شاهد على ما نذهب إليه. لا سيما أن ما دمر البلاد وشلَّ قدراتها البشرية والعمرانية هو الصراعات بين القوى السياسية، أو بين من يعتبرون أنفسهم ممثلين لمكوّن من مكونات المجتمع ضد الآخرين من

في الحالة العراقية، أجد أننا لسنا بحاجة إلى استدعاء نظريات سياسية أو اجتماعية محددة لبيان مدى خطورة الصراعات الداخلية الخائفة على استقرار البلاد والعباد، وعلى مشاريع البناء والتنمية. فالحالة العراقية، وما شهدته من تجارب مريرة

يجب أن نطمئن المواطن في كردستان بأنه لا خوف على حقوقه

كل ذلك أنها تفتح الباب أمام التدخلات الخارجية، خاصة أن الصراعات السياسية الداخلية، كما يُقال، تجعل المجتمع هشاً وسهل الاختراق من قبل قوى خارجية تسعى لخدمة مصالحها بدعم طرف على حساب آخر.

لذلك، ينبغي علينا، نحن أبناء هذا الوطن الواحد، أن نعي جيداً مخاطر هذه الأنماط من الصراعات، وأن نعمل على الحدّ من حدّتها، بل ونسعى إلى استثمار الخلافات الداخلية لتوسيع آفاق التفكير وإيجاد حلول جذرية للأزمات، لا لزيادتها وتعميقها. أما الوضع الراهن بين بغداد وإقليم كردستان، فيما يتعلق برواتب موظفي الإقليم، فيُعدّ أحد أبرز الأمثلة الحية التي ينبغي أن نتعامل معها بحكمة واحتواء، وبأي ثمن.

ويجب أن نطمئن المواطن في كردستان بأنه لا خوف على حقوقه، طالما أن هناك إرادة حقيقية لعدم تأزيم الموقف، وأن الجميع يعمل على إيجاد حلول قانونية وإدارية ودستورية، دون أن يكون ذلك على حساب لقمة عيش أي مواطن، فهو في النهاية عراقي الهوية، حتى وإن أقرّ الدستور بخصوصيات سياسية وإدارية وثقافية وجغرافية، وشكّل له هويات فرعية أخرى.

*صحيفة «الزمان» - الطبعة اللندنية-

أبناء البلد.

والصراع، في حد ذاته، لا يعني بالضرورة التفهق أو الفشل دوماً. فهناك نظريات فلسفية عديدة، مبنية على تجارب حيّة، ترى أن الصراع حالة إنسانية ومجتمعية ضرورية للتطور والتحول والتغيير. الفيلسوف الألماني الشهير فريدريش هيغل (١٧٧٠-١٨٣١م) يؤكد أن «الصراع ضروري للتطور التاريخي والوعي الإنساني».

لكن الصراع الذي نعيشه هنا هو ذلك الذي يخرق قواعد اللعبة السياسية ويتحكم به منطق الغاب، مما يؤدي إلى اللاعادل والاستياء وخرق الحقوق، وبالتالي إلى تداعيات سلبية أخرى، خصوصاً إذا كانت هذه الصراعات تدور في حقل السياسة وإدارة الدولة.

انعدام ثقة

فالصراعات في هذا الحقل الاجتماعي، حين تقوم على منطق فرض الوقائع بالقوة المعنوية أو المادية، فإنها تؤدي لا محالة إلى تمزّق المجتمع، وانعدام الثقة بين الأفراد والمؤسسات، وتفشي خطاب الحقد والكراهية، وتعطيل مسارات التنمية، بل وقد تصل إلى هجرة العقول والكفاءات، كما كان الحال في عراق ما بعد النظام البائد و قبله. والأسوأ من



د. حيدر البرزنجي:

الثابت والمتغير في السياسة العراقية

مشاركة مختلف المكونات في السلطة. وهنا يجب التأكيد أن الهويات الفرعية والمكونات الاجتماعية ليست في ذاتها موطن ضعف أو عيب، بل هي مصدر اعتزاز وثراء حضاري وثقافي.

فالعراق بلد متعدد القوميات والمذاهب والأديان، وهذا التعدد إذا أحسن توظيفه في إطار وطني جامع، يمكن أن يكون عنصراً من عناصر قوته، لا سبباً لضعفه. لكن الإشكالية تبدأ حين تتحول الهويات إلى معيار وحيد في بناء التحالفات السياسية، أو تصبح بديلاً عن الهوية الوطنية الجامعة. وهنا تغيب إمكانية بناء استراتيجيات طويلة المدى، لأن كل تحالف أو قرار سياسي يصبح مشروطاً بحسابات الهوية، لا بحسابات

تشكل الحالة العراقية نموذجاً سياسياً استثنائياً في مجال الفكر السياسي، إذ ينقلب فيها المفهوم الكلاسيكي للثابت والمتغير رأساً على عقب.

ففي الدول المستقرة، ينظر إلى الثابت بوصفه منظومة قواعد راسخة، وقيم دستورية أو وطنية لا تتبدل أمام الأزمات أو المتغيرات الطارئة. أما في العراق، فقد أضحى المتغير هو الأصل، بينما تحول الثابت إلى مجرد خطاب إعلامي أو أمنية بعيدة المنال.

ويعود هذا الوضع إلى عدة أسباب بنيوية وسياقية متشابكة. أولها، الطابع الهوياتي للنظام السياسي العراقي، الذي تأسس بعد ٢٠٠٣ على قاعدة المحاصصة الطائفية والعرقية، كآلية مرحلية لإدارة التعددية وضمان

وهكذا يجد
السياسي العراقي
نفسه محاصراً بتوازنات
خارجية، تجبره أحياناً
على تغيير موقفه
أو التحالفات التي
يعقدها، مثلما رأينا في
مواقف بعض الكتل من

تشكل الحالة العراقية نموذجاً سياسياً استثنائياً في مجال الفكر السياسي

قانون إخراج القوات الأجنبية، أو في إدارة العلاقة مع
التحالف الدولي، أو حتى في المواقف من ملفات مثل
التطبيع أو التعامل مع أزمة غزة أو الأزمة السورية.
أما العامل الثالث، فهو ضعف الدولة العراقية
كمؤسسة جامعة. الدولة ما زالت تعاني من ضعف
القدرة على فرض المعادلة الثابتة من إدارة الموارد
بعدالة. غياب هذه الدولة القوية جعل السياسة أسيرة
الإرادات الشخصية أو الزعاماتية، بدلاً من أن تكون
مؤسسية تحكمها القوانين والدستور.

ومن هنا نجد السياسة العراقية تتحرك في دائرة
ردود الأفعال، حيث يغيب الفعل الاستراتيجي الطويل
المدى. وفي خضم هذا المشهد المعقد، يبرز خطاب
المرجعية الدينية العليا بوصفه خطاباً إصلاحياً عميقاً،
يسعى إلى إعادة توجيه بوصلة العمل السياسي نحو
الثابت الوطني.

ففي خطابها الأخير، طرحت المرجعية ثلاثة محاور
بالغة الأهمية:

١ - ضرورة حساب الاحتمالات وصناعة الممكنات:

أي ضرورة التفكير السياسي العميق في كافة
السيناريوهات والاحتمالات، ووضع خطط واقعية
تستوعب تعقيد المشهد العراقي والإقليمي والدولي.
فالسياسة ليست مجرد رد فعل أو ارتجال، بل هي
فن تقدير المواقف واستشراف ما هو قادم، وصناعة

المصلحة الوطنية.

وأمثلة ذلك حاضرة
بوضوح في السنوات
الأخيرة: ورأينا كيف أن
تشكيل الحكومات بعد
كل انتخابات يتحوّل إلى
عملية شاقة ومعقدة،
إذ تدخل فيها حسابات

التوازن الهوياتي قبل أية اعتبارات برامجية أو وطنية.
مثلما حدث بعد انتخابات ٢٠١٨ و ٢٠٢١، حين
استغرقت مفاوضات تشكيل الحكومة أشهراً طويلة،
تخللتها انسحابات وتبدل مواقف، وانقسامات حتى
داخل المكوّن الواحد. وفي أزمة حكومة عادل عبد
المهدي (٢٠١٩)، انهارت حكومة بدت مستقرة بسبب
الاحتجاجات الشعبية، لكن أيضاً بسبب غياب رؤية
موحدة بين القوى السياسية لكيفية إدارة الأزمة، إذ
كان لكل طرف حساباته الهوياتية والخارجية التي حالت
دون صياغة مشروع إصلاحية مشترك.

وأخيراً، رأينا كيف انعكست الأزمة الإقليمية بين
إيران وأمريكا على الساحة العراقية مباشرة، فصارت
المواقف السياسية داخل العراق تنقسم بين محورين،
وتتأرجح الخطابات السياسية بين الانحياز لمحور
المقاومة أو دعوات النأي بالنفس، دون وجود رؤية
وطنية صلبة تستند إلى مصلحة العراق كمعيار أوحده.
إن العامل الثاني الذي يعمق من حضور المتغير
هو العراق كفضاء جيوسياسي مفتوح أمام الصراعات
الإقليمية والدولية.

فالقرار السياسي العراقي، مهما بدا محلياً، غالباً ما
يتأثر بإرادات القوى الإقليمية والدولية. وأصبح العراق
ميداناً لتنافس مشاريع كبرى: مشروع امريكي، مشروع
إيراني، مشاريع تركية وخليجية، فضلاً عن الفاعلين
الدوليين.

وفي لحظات الأزمات الأمنية، مثل ما حدث في اقتحام المنطقة الخضراء أو أحداث العنف في بغداد والبصرة، دعت المرجعية السياسيين إلى تحديد موقف واضح، لأن التردد أو الحياد قد

وهكذا يجد السياسي العراقي نفسه محاصراً بتوازنات خارجية

يكون سبباً في تفاقم الأزمة. وفي موضوع السيادة، ترى المرجعية أن العراق يجب أن يحدد موقعه بوضوح بين مشاريع الحق والباطل، فلا يقبل أن يكون أداة في صراعات الآخرين، ولا يتنازل عن استقلال قراره الوطني. إن خطاب المرجعية ليس مجرد وعظ ديني، بل هو خطاب سياسي عميق، يقدم مرتكزاً نظرياً يمكن البناء عليه لصياغة ثابت سياسي عراقي. فهو يؤكد أن الهويات الفرعية عنصر قوة وثروة اجتماعية يجب احترامها، لكن ينبغي ألا تتحول إلى معيار وحيد لبناء النظام السياسي أو تحديد السياسات.

إن الخروج من أسر المتغير يتطلب إرادة سياسية حقيقية لبناء دولة وطنية قوية، تحترم هويات مكوناتها لكنها تؤطرها ضمن عقد اجتماعي واحد، وتكون قادرة على صياغة استراتيجيات وطنية بعيدة المدى، تقف بوضوح في محور الحق، وتدير مصالحها العليا وفق حساب دقيق للمحتملات وصناعة الممكنات، لا عبر ردود الفعل أو الارتهاق لإرادات الخارج.

ذلك وحده هو الطريق نحو بناء عراق مستقر، متماسك، يستطيع تحويل تنوعه إلى مصدر قوة حقيقية، وصناعة مستقبل يتجاوز أزمات المتغير، ويجعل الثابت السياسي واقعاً محسوساً لا مجرد خطاب أو أمنية.

*صحيفة «الصباح»

الممكن من داخل الممكنات الواقعية. هذا الخطاب يمثل نداءً مباشراً إلى الطبقة السياسية بأن تكف عن إدارة الأزمات بمنطق اللحظة وأن تبدأ في صناعة استراتيجيات قابلة للصمود أمام التحولات.

٢ - رفض الحياد في اللحظات المصيرية، وضرورة

تحديد الموقف بين محور الحق ومحور الباطل:

وهو طرح يحمل أبعاداً أخلاقية وسياسية في آن معاً. فالمرجعية ترى أن السياسة ليست مجالاً رمادياً مطلقاً، بل هناك مواقف تُصنّف بوضوح في سياق الحق أو الباطل، ولا يجوز التذرع بالحياد حين تكون مصالح الوطن أو كرامته أو وحدته على المحك. وهنا نجد خطاب المرجعية يلتقي مع أرقى المفاهيم السياسية التي ترى أن جوهر السياسة هو حماية الصالح العام والانحياز إلى العدالة والحق، مهما كانت الكلفة.

٣ - استعادة الثقة بين الشعب والدولة:

حيث أكدت المرجعية أن تكرار الأزمات سببه غياب مشروع وطني جامع، وضعف الالتزام بالمعايير الأخلاقية والوطنية. فلا يمكن بناء استراتيجيات دون استعادة هذه الثقة المفقودة بين الدولة ومواطنيها. وتتضح أهمية هذا الخطاب حين نربطه بالأمثلة السياسية الواقعية: حين تتعالى الأصوات المنادية بإصلاح النظام الانتخابي أو تغيير المفوضية، فإن المرجعية تدعو إلى حلول مدروسة، تراعي حساب الاحتمالات حتى لا يتحول الإصلاح نفسه إلى سبب لأزمة أكبر.



العراق و «صراع أجنحة» داخل السلطة القضائية

يتم اختيارهم من بين قضاة الصنف الأول المستمرين بالخدمة، ممن لا تقل خدمتهم الفعلية في القضاء عن ١٥ سنة.

وتنص المادة في بندها الثاني، على أن يتولى رئيس مجلس القضاء الأعلى، ورئيس المحكمة الاتحادية العليا، ورئيس جهاز الادعاء العام، ورئيس جهاز الإشراف القضائي، اختيار رئيس المحكمة ونائبه والأعضاء من بين القضاة المرشحين مع تمثيل إقليمي (كردستان) في تكوين المحكمة.

وبعد عملية الاختيار ترفع الأسماء إلى رئيس الجمهورية لإصدار المرسوم الجمهوري بالتعيين خلال مدة أقصاها ١٥ يوماً من تاريخ اختيارهم.

وطبقاً لبيان مجلس القضاء، فإن المرشح الجديد لمنصب رئيس المحكمة الاتحادية، القاضي منذر إبراهيم حسين، من مواليد بغداد (١٩٦٣) وحاصل على شهادة القانون من كلية القانون في «جامعة بغداد» سنة ١٩٨٩، ومتخرج من المعهد القضائي سنة ١٩٩٨، وعمل في محكمة التمييز الاتحادية منذ عام ٢٠١٨، ويشغل حالياً

الشرق الاوسط- فاضل النشمي: أصدر مجلس القضاء الأعلى العراقي، الأحد، بياناً شرح فيه تفاصيل ترشيح القاضي منذر إبراهيم حسين لرئاسة المحكمة الاتحادية، على خلفية استقالة رئيسها جاسم العميري.

و«الاتحادية» هي أرفع محكمة مهمتها «فحص دستورية القوانين والأنظمة النافذة في العراق، وإلغاء ما يتعارض منها مع أحكام الدستور».

وطبقاً لبيان المجلس، فإن «اللجنة المختصة لاختيار رئيس المحكمة المنصوص عليها في المادة (٣) - أولاً وثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا وافقت على إحالة رئيس المحكمة الاتحادية العليا الحالي القاضي جاسم محمد عبود للتقاعد لأسباب صحية، وترشيح نائب رئيس محكمة التمييز الاتحادية القاضي منذر إبراهيم حسين بدلاً منه. وتمت مفاتحة السيد رئيس الجمهورية (عبد اللطيف رشيد) لإصدار المرسوم الجمهوري بالتعيين».

وتتكون المحكمة الاتحادية العليا، طبقاً للمادة ٣ - أولاً، من رئيس ونائب للرئيس وسبعة أعضاء أصليين،

تفجر بين فائق زيدان وجاسم العميري وانتهى بخروج الأخير من الحلبة

وقرارات محكمة التمييز الاتحادية، ودعوة خبراء دستوريين وقانونيين لحضور الاجتماع وإبداء الرأي بهذا الشأن». لكن طلبه قوبل بالرفض من قبل الرئيسين، وجاء في رد رئيس الجمهورية عبد اللطيف رشيد على طلب العميري، أن «هذا التوجه (الطلب) يتعارض ومبدأ استقلال السلطة القضائية الوارد في المادة ٨٧ من الدستور التي تنص على أن السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكاماً وفقاً للقانون».

وحتى مع الطابع القطعي وغير القابل للنقض بالنسبة لقرارات المحكمة الاتحادية، فإن محكمة التمييز الاتحادية التي يرأسها رئيس مجلس القضاء فائق زيدان، قامت بوقت سابق بتجاهل الأمر الولائي الذي أصدرته المحكمة الاتحادية مطلع أبريل (نيسان) الماضي، المتعلق بالإيقاف المؤقت لتنفيذ قانون العفو العام، وباشرت التمييز بإجراءات إطلاق سراح المشمولين في العفو بعد التصويت عليه في البرلمان من دون أن تأخذ بنظر الاعتبار أوامر المحكمة الاتحادية.

ورفضت محكمة التمييز كذلك، مطلع شهر يونيو الحالي، حكماً صادراً عن المحكمة الاتحادية، ويتعلق بعدم دستورية المادة ٣٥ بقانون التقاعد الموحد، الأمر الذي يكشف عن حجم الصراع القائم بين أجنحة السلطة القضائية. ويعتقد مهتمون في الشأن القضائي، أن القاضي فائق زيدان كسب جولة الصراع الحالية، وتمكن من إزاحة خصمه رئيس المحكمة السابق.

منصب نائب رئيس محكمة التمييز الاتحادية، ورئيس الهيئة الجزائية فيها، كما أنه عضو احتياطي في المحكمة الاتحادية العليا.

ورغم حديث بيان مجلس القضاء عن الأسباب «الصحية» التي أدت إلى إحالة رئيس المحكمة السابق جاسم العميري إلى التقاعد، فإن صراعاً كان محتتماً بين العميري ورئيس مجلس القضاء فائق زيدان، انتهى بنجاح الأخير في إزاحة العميري وترشيح نائبه في محكمة التمييز القاضي منذر إبراهيم حسين، ليشغل منصب رئاسة المحكمة الاتحادية.

ويشغل زيدان إلى جانب رئاسة مجلس القضاء الأعلى، منصب رئيس محكمة التمييز.

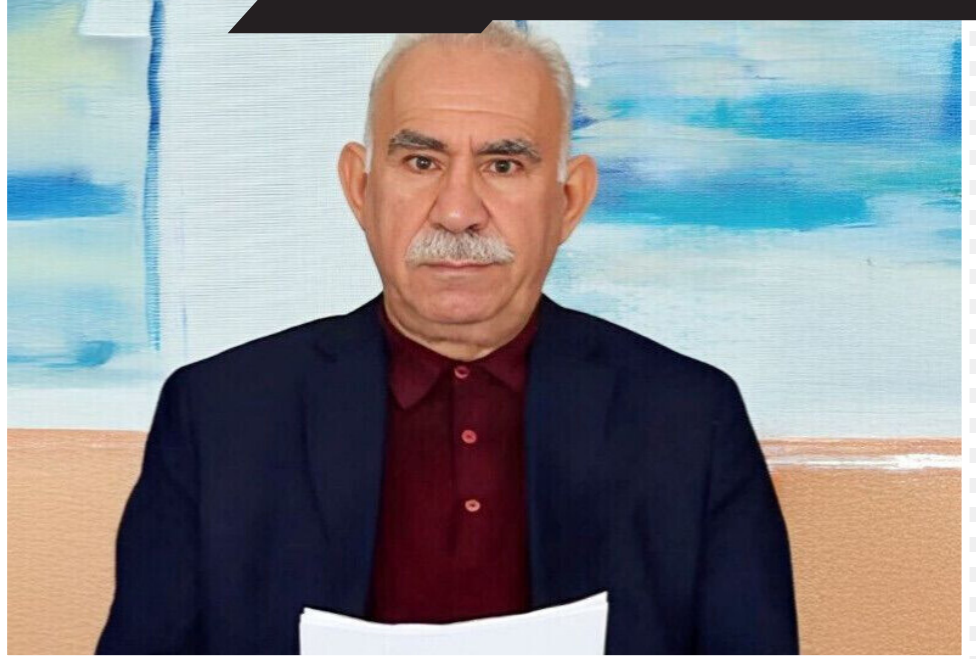
وتتحدث مصادر قضائية عن «صراع الأجنحة» داخل السلطة القضائية، وقد تفجر أكثر من صراع خلال الأشهر الماضية بين فائق زيدان وجاسم العميري، وانتهى بخروج الأخير من حلبة الصراع.

وقدّم الأعضاء التسعة في المحكمة الاتحادية وضمنهم الرئيس جاسم العميري استقالة جماعية في ١٩ يونيو (حزيران) الحالي، نتيجة الصراع المتفاقم بين مجلس القضاء والمحكمة الاتحادية، لكن الاستقالة أدت عملياً إلى إزاحة الرئيس من منصبه وبقاء بقية الأعضاء، ما يمهّد الطريق أمام عودتهم إلى المحكمة بعد اختيار الرئيس الجديد للمحكمة.

ورغم الجهود الحثيثة التي بذلها العميري خلال الأيام العشرة الأخيرة لاحتواء الصراع بين المحكمة ومجلس القضاء ومحكمة التمييز، فإن مساعيه لم يكتب لها النجاح نتيجة الرفض الذي قوبل به من قبل رئيس مجلس النواب محمود المشهداني ورئيس الجمهورية عبد اللطيف رشيد. وكان العميري قد تقدم بطلبين إلى الرئيسين المشهداني ورشيد يطلب فيهما، دعوة ائتلاف «إدارة الدولة» المهيمن على الحكومة، للانعتاق من أجل التداول بشأن «التنازع بين قرارات المحكمة الاتحادية العليا

المرصد التركي و الملف الكردي

رسالة أوجلان إلى الوفد الأوروبي



والحل الديمقراطي وإرادة الشعوب في العيش معًا بحرية. لم أعتبر حريتي الشخصية يومًا مستقلة عن الحرية الاجتماعية. علاوة على ذلك، لطالما أكدت أن الحريات الفردية لا تجد معناها الحقيقي في ظل ظروف لا تُبنى فيها الحرية الاجتماعية. لذلك، أرى خطوتكم في هذا الاتجاه مساهمة قيّمة ودعوة شجاعة من أجل مستقبل ديمقراطي مشترك لشعبنا. لقد أبلغت بطلبكم للقاء. آمل أن تُهيأ الظروف لمثل هذا اللقاء في الفترة القادمة. في هذا الصدد، أعرب عن تحياتي واحترامي لكل من ساهم - ليس فقط أنا، بل لكل من ساهم في الإرادة الديمقراطية لشعبنا وفي السعي وراء الحرية. أن نتمكن من الالتقاء وجهًا لوجه في أيام حرة، في بيئة يُبنى فيها مجتمع ديمقراطي برغبة.

عبد الله أوجلان

٢ يوليو، ٢٠٢٥

وجّه عبد الله أوجلان، رسالة مكتوبة إلى الوفد الأوروبي الذي ضم ٣٩ شخصية من أكاديميين وبرلمانيين ومحامين وصحفيين، والذين جاؤوا من أوروبا إلى إسطنبول بطلب زيارة ولقاء معه. وتحمل الرسالة إشارات واضحة إلى ارتباط حرية الفرد بحرية المجتمع، وإلى أهمية بناء مستقبل ديمقراطي مشترك لشعوب المنطقة. كما عبّر القائد أوجلان عن أمله في تحقيق اللقاء المباشر مع الوفد في ظروف أكثر حرية.

وجاء في نص الرسالة:

إلى أصدقائي الأعزاء...

بعد هذا الطريق الطويل، فإن جهودكم المبذولة لإدراج البحث عن الحرية الذي أصبح ملموسًا في جدول الأعمال، وفي الوقت نفسه طلبكم للقاء بي، لهو أمر ذو معنى وقيمة كبيرة من وجهة نظري. أولاً، أرى هذا الجهد ليس مجرد تضامن فردي أو سعيًا وراء الحرية الشخصية؛ بل جزءًا من السلام الاجتماعي



الوفد الأوروبي: يجب إطلاق سراح أوجلان دون قيد أو شروط

وحضر الاجتماع عدد كبير من الشخصيات، منهم المتحدثة باسم مؤتمر الشعوب الديمقراطي ميرال دانيش بيشتاش، والرئيس المشترك لحزب الأقاليم الديمقراطية كسكين بايندير، وصباحات تونجل من حركة المرأة الحرة، وبعد الاجتماع، تمّ قراءة النص المشترك، حيث قرأ عضو البرلمان الاتحادي عن حزب اليسار الألماني، فرحات كوجاك، النص باللغة التركية، وقرأت مسؤولة العلاقات الخارجية في

وكالة فرات للأنباء: وصل ٣٩ شخصاً من مختلف الدول الأوروبية يوم الثلاثاء في إطار حملة «أريد أن ألتقي بالسيد عبد الله أوجلان» إلى إسطنبول، وعقد الوفد، الذي ضم صحفيين وكتاباً وأكاديميين ونقابيين وبرلمانيين ومحامين، اجتماعاً في فندق تقسيم بعنوان «الطاولة المستديرة» وعُلمت لافتة «اللقاء العالمي من أجل حل سلمي للقضية الكردية وإنهاء نظام الإبادة والتعذيب» على شرفة الاجتماع.

ندعو السلطات التركية إلى اتخاذ خطوات ملموسة لبدء حوار بناء وصادق

أجل حلٍ سلميٍّ وديمقراطي للصراعات المستمرة منذ أكثر من ٤٠ عاماً.

وفي استمرارية حديثه أوضح كوجاك بأن فكرة أبو عن «الكونفدرالية الديمقراطية» تُعدّ نموذجاً يُحتذى به ليس لتركيا فحسب، بل للمنطقة بأسرها، وأضاف «لكي تبلغ العملية الديمقراطية كامل إمكاناتها، يجب ضمان الحرية الجسدية للسيد عبدالله أوجلان وإطلاق جميع المعتقلين السياسيين الآخرين الذين تُنتهك حقوقهم على الفور ودون قيد أو شرط.

أن استمرار احتجازهم يثير مخاوف جدية، ومن أهم القضايا التي تُطرح خلال فترة الاحتجاز احترام حقوق الإنسان، وخاصة السيد عبدالله أوجلان الذي يعيش في ظل نظام الإبادة والتعذيب في سجن جزيرة إمرالي منذ ٢٦ عاماً، ويتم حرمانه بشكل غير قانوني من حقوقه الأساسية، وهذا انتهاك واضح للمعايير القانونية الوطنية والدولية».

وأضاف كوجاك قائلاً «ندعو الحكومة التركية إلى العمل وفقاً لمبادئ العدالة والديمقراطية والسلام، وسنتابع خطواتها، على أمل أن تدخل تركيا في العملية الديمقراطية وأن تصبح مجتمعاً شاملاً للجميع».

حزب الاتحاد الكتالوني، أولاليا ريغوانت كورا، النص باللغة الإنجليزية.

وأعرب فرحات كوجاك عن دعمه للشعب الكردي، وقال «ندعو السلطات التركية إلى اتخاذ خطوات ملموسة لبدء حوار بناء وصادق ومفاوضات سلام مع جميع مكونات وأطياف المجتمع الكردي. وندعو مجدداً جميع الحركات والأحزاب التقدمية والشعب التركي إلى العمل معاً لإنجاح هذه العملية، ومن خلال هذه المشاركات والالتزامات فقط يُمكن تحقيق تغيير دائم ومستدام، وتمهيد الطريق نحو تركيا الديمقراطية».

وأكد كوجاك باستمرار على ضرورة احترام تركيا لحقوق الإنسان والوفاء بمسؤولياتها الدولية، وتابع حديثه «في ظل أجواء دولية مشحونة بشكل متزايد بالعداء والعدوان، لا تزال هنالك فرصة تاريخية لحل القضية الكردية عبر الحوار والمفاوضات، فهذان العنصران هما العنصران الأساسيان لبناء المجتمع الديمقراطي، وفي وقتٍ يشتعل فيه الشرق الأوسط، وتنغمس فيه دولٌ عديدة في سباق تسلح لا نهاية له، يُعد السيد عبدالله أوجلان من أقوى الأصوات الداعية إلى السلام ونزع السلاح، وفي الوقت نفسه أطلق السيد أوجلان دعوةً شجاعةً لإلقاء السلاح من



الأسبوع الحاسم.. دعوة من اوجلان وخطوة جديدة متوقعة من «الكرديستاني»

مباشرة إلى مقاتلي الكريلا وفي إطار هذه الدعوة، ستلقي مجموعة من أعضاء حزب العمال الكرديستاني أسلحتهم في مراسم رمزية، ومن المتوقع أن يكون من بينهم قادة بارزين.

والتقى رئيس البرلمان نعمان كورتولموش بممثلي الأحزاب السياسية الأسبوع الماضي لمناقشة تشكيل اللجنة، ومن المتوقع أن يقدم جميع الأحزاب مقترحاتها الكتابية هذا الأسبوع، وتهدف «لجنة السلم الاجتماعي والديمقراطية» إلى بناء الأرضية القانونية لعملية «إلقاء السلاح» والتركيز على اتخاذ الخطوات اللازمة نحو الديمقراطية.

وكالة فرات للأنباء:نحن على أعقاب أسبوع حاسم في عملية «السلام والمجتمع الديمقراطي» ومن المتوقع هذا الأسبوع تشكيل لجنة في البرلمان، وسيحدد الدعوة الجديدة التي سيطلقها القائد أبو مسار العملية.

وبحسب وكالة ميزوبوتاميا للأنباء، من جهة، تجري الاستعدادات لتشكيل لجنة تحت إشراف ورعاية البرلمان لحل القضية الكردية، ومن جهة أخرى، هناك أمل في أن يتخذ حزب العمال الكرديستاني خطوات عملية لإلقاء السلاح.

وبحسب الأنباء، من المتوقع أن يوجه أبو دعوة

استعدادات لتشكيل لجنة تحت إشراف ورعاية البرلمان لحل القضية الكردية

وبحسب المخطط له، من المقرر أن تُقيم مجموعة تابعة لحزب العمال الكردستاني مراسم «إلقاء السلاح» في إقليم كردستان، تعبيراً أو كبادرة حسن النية، وسيتم نقل المراسم على شكل «بث مباشر» أمام الرأي العام، وتقرر دعوة ممثلي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام لحضور المراسم، وسيتم توجيه رسالة «نحن مستعدون للمشاركة في الحياة السياسية الديمقراطية».

ومن المراحل الحاسمة الأخرى في هذه العملية، لقاء وفد حزب المساواة وديمقراطية الشعوب في إمرالي مع الرئيس أردوغان، والذي يرجح عقده خلال الأيام المقبلة، وسيُناقش خلاله الوضع الراهن ومستقبل العملية.

تستند هذه العملية إلى دعوة القرن التاريخية «السلام والمجتمع الديمقراطي» التي أعلنها القائد أبو في ٢٧ شباط، والتي اقترحت إنهاء الكفاح المسلح لحزب العمال الكردستاني، واستجابةً لهذه الدعوة التاريخية، قرر حزب العمال الكردستاني حل التنظيم وإلقاء السلاح في المؤتمر الثاني عشر الذي عقده في شهر أيار الماضي، وقد وجهت انتقادات للحكومة لعدم اتخاذها خطوات ملموسة بخصوص العملية.

وأشار حزب المساواة وديمقراطية الشعوب بأن اللجنة يجب أن تعمل على أساس توافق اجتماعي واسع، وأن العملية ستستمر بقيادة القائد أبو، كما يتبنى حزب الشعب الجمهوري موقفاً إيجابياً تجاه العملية، ويُعتبر دعم المعارضة للعملية على أساس البرلمان على أنه أملٌ واعد. ومن المتوقع في الأيام المقبلة، أن تنقل الدعوة المرتقبة من القائد أبو والخطوات العملية التي سيتخذها حزب العمال الكردستاني، هذه العملية إلى مرحلة جديدة، ويعتمد الاستجابة لهذه الخطوة على الخطوات القانونية والسياسية الملموسة التي ستتخذها الحكومة.



ضمان الأمن بالمساواة والعدالة وليس بمزيد من التسلح

الموقع الرسمي لحزب (DEM Parti) / الترجمة والتحرير : محمد شيخ عثمان

الضغوط. شكرًا لجهود أصدقائنا. أمل أن يسهموا في نمو دنيزلي أكثر في الأيام القادمة، وأن يضمّنوا تمثيلها في البرلمان. حاولت النيران في ماديماك إحراق أمل العيش معًا في هذه الأرض. غدًا ذكرى مذبحه ماديماك. شهدنا مجزرة مؤلمة، حيث أحرقت الساز والكلمات والأغاني الشعبية. كما أحرقت الأفكار، وشهدنا ذلك. أحرقت القصاصد والأقلام. ورأينا أيضًا الساز يُحرق. لقد رأينا أشياء كثيرة، لكننا شهدناها أيضًا. شهدت تركيا مجزرة لم تُسجل في أي كتاب أو عقيدة أو فلسفة. أظهرت لنا هذه المجزرة مجددًا النتائج المؤلمة للتمييز والإنكار. لم تُحرق النيران في فندق ماديماك مبنى

قدّم الرئيس المشارك لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب تونجر بكرهان، تقييمًا للتطورات الراهنة خلال اجتماعنا الأسبوعي للمجموعة البرلمانية. وقال بكرهان: مرحبًا، لديّ الكثير من الأسلحة، وأنا جندي فخور. أنا صديق عزيز، ورفيق عزيز، وممثل عن المؤسسات، أحبيكم جميعًا بكل احترام. أهلاً بكم. تواجدنا هنا من منظماتنا في محافظة دنيزلي ومقاطعاتها. أحبيهم أيضًا. لقد جاؤوا من رحلة تستغرق ٧-٨ ساعات. تبدو دنيزلي بعيدة بعض الشيء عنا، لكن كونوا على ثقة، إنها المدينة الأكثر صمودًا وعنادًا في نضالنا. إنها المدينة التي تُبقي حزبنا حيًا فيها رغم كل

لا يمكننا فهم التطورات في العالم والشرق الأوسط دون فهم مشروع ممر الطاقة الهندي الأوروبي.

الإجمالي على التسلح.

نكرر: إن سبيل ضمان الأمن لا يكمن في مزيد من التسلح، بل في مزيد من المساواة والعدالة. لا يكمن في مزيد من القنابل والمدافع والبنادق، بل في مزيد من الحرية والمساواة. نرى آثار الحرب العالمية بوضوح في الشرق الأوسط. إن الخط الممتد من نهاية الحرب الباردة إلى حرب الخليج، ومن ثم إلى يومنا هذا، يفرض نظامًا جديدًا في الشرق الأوسط. هذه النيران التي تستمر من غزة إلى طهران، ومن كيبف إلى دمشق، ليست مصادفة.

إن الحادثة الرأسمالية تعبر عن أزمته الخاصة بالقنابل والصواريخ والطائرات الحربية. إن أقسى خطوات البحث عن التغيير في النظام العالمي تتردد في الشرق الأوسط. لا يمكننا التفكير في كل تطور بمعزل عن الصراع على الهيمنة العالمية والإقليمية. إن التوتر بين إيران وإسرائيل يعيد كتابة اصطفا القوي الإقليمية.

إن الاضطرابات في سوريا، وعدم الاستقرار في العراق، والتنافس على ممرات الطاقة هي ديناميكيات تغذي بعضها البعض.

لا يمكننا فهم التطورات في العالم والشرق الأوسط دون فهم مشروع ممر الطاقة الهندي الأوروبي. هذا المشروع مشروع طاقة إمبراطوري متكامل، يهدف إلى تلبية احتياجات الغرب.

ولهذا المشروع يُنفَّذون اضطرابات جيوسياسية و في كل اضطرابات جيوسياسية، يعاني ملايين البشر، ويُجبرون على الهجرة، ويعانون من الفقر.

فحسب، بل حاولت في الواقع إحراق أمل العيش معًا في هذه الأرض. غداً، ستكون رئيستنا المشاركة، تولاي حاتم أوغلاري، في ماديماك وستحضر مراسم إحياء الذكرى. نأمل ألا تتكرر مثل هذه الحوادث.

بالأمس، جرت محاولة استفزاز خطيرة ومحاولة إعدام خارج نطاق القانون ضد مبنى المجلة وبعض الشركات على خلفية رسم كاريكاتوري نُشر في مجلة ليمان استهدف النبي محمد. أولاً، النبيين محمد ومحمد.

لا نرى من الصواب نشر رسم كاريكاتوري يُذكرنا بمحمد، ومحاولة إعدامه دون محاكمة باستخدام هذا الرسم كذريعة. على الجميع توخي الحذر بشأن القيم المقدسة والحساسيات في المجتمع. من ناحية أخرى، لا يحق لأحد محاولة إعدامه دون محاكمة في هذا البلد. لذلك، ندعو الجميع إلى عدم تجاوز القانون. في حين تسعى تركيا إلى السلام الاجتماعي، تُلحق مثل هذه الحوادث الضرر بإمكانية تحقيق ذلك.

التسلح، أم المساواة والعدالة؟

إن ضمان الأمن لا يكمن في مزيد من التسلح، بل في مزيد من المساواة والعدالة. أصدقائي الأعزاء، يمر العالم بتحول كبير. لطالما قلنا إن الحرب العالمية الثالثة آتية. والآن بدأ العالم أجمع يناقش هذا الواقع. إن الدولة القومية والصناعة والرأسمالية، التي تقوم عليها الحادثة الرأسمالية، في طريق مسدود. تبحث الحادثة الرأسمالية عن حل في الحرب. إنها مهتمة بتراكم رأس المال من خلال مبيعات الأسلحة ونشر الحروب في كل مكان.

إنها تحاول إحياء هذا النظام المغلق من خلال مصادر الطاقة. عندما ننظر إلى نتائج اجتماع حلف شمال الأطلسي لعام ٢٠٢٥، نسمع بالفعل خطوات حرب عالمية. بينما يعاني ملايين البشر من الجوع والبطالة، وتُعطل الحقوق والقانون في كل مكان، وقّعت دول حلف شمال الأطلسي قرارًا جديدًا من شأنه أن يعمق جمود مشاكل العالم. يقولون إن الميزانية التي خصصناها للنفقات العسكرية حتى الآن غير كافية، فلننق الآن ٥% من الناتج المحلي

لا تنسوا هذه التواريخ

٢٢ أكتوبر، ٢٧ فبراير، ١٢ مايو، هي الأيام التي نحمل فيها على عاتقنا مصائرنا مع تراكم السنين.

٧ أكتوبر، ٢٢ أكتوبر، ٢٧ فبراير، ١٢ مايو. هذه التواريخ تمثل معالم التحول الاستراتيجي لتركيا. لا تنسوا هذه التواريخ. لقد حركت الحرب بين إسرائيل وحماس التي اندلعت في ٧ أكتوبر خطوط الصدع الجيوسياسية.

كانوا يقولون: عندما يسقط حجر في الشرق الأوسط، تُعاد اللعبة. أُلقي ذلك الحجر في ٧ أكتوبر. تُحدد دول المنطقة، وخاصة تركيا، خطوطها وفقاً لهذا الواقع الجديد. وكما هو الحال في الشرق الأوسط، تمر تركيا أيضاً بجسر من الصمت. يمكن لتركيا أن تعبر هذا الجسر من الصمت معززة بالتخلص من جنون العظمة ومخاوف الماضي.

يُعدّ بيان بهجلي في ٢٢ أكتوبر أول انعكاس للعاصفة الإقليمية في أنقرة. وأصبحت دعوة السيد أوجلان في ٢٧ فبراير معلماً بارزاً في التحول الاستراتيجي. مع إعلان قرارات المؤتمر في ١٢ مايو، تتخذ تركيا وحزب العمال الكردستاني مواقفهما.

بهذا التسلسل الزمني، تستطيع تركيا حماية نفسها من المخاطر في الشرق الأوسط وإحياء سلامها الداخلي. ووفقاً لفهم ابن خلدون للتاريخ، فإن المجتمعات تكتب تاريخها بعقولها وإرادتها، بينما القدر هو نتيجة اختياراتها.

٢٢ أكتوبر و٢٧ فبراير و١٢ مايو؛ هذه التواريخ هي الأيام التي نحمل فيها مصائرنا على عاتقنا مع تراكم السنين.

الآن، الكلمة والقرار ملك لهذه الأراضي، في هذه الأراضي. سنحدد مصيرنا معاً في هذه الأراضي. ٢٢ أكتوبر و٢٧ فبراير و١٢ مايو هي تواريخ كتابة مصيركم.

إن التوازنات الإقليمية المتغيرة تتخلص من النماذج القديمة وتفرض حلولاً جديدة. يجب على الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية أن تتغير. يجب أن تتغير الأيديولوجيات والمنظمات والهياكل السياسية في المنطقة.

من لا يتغير يبقى على الطريق، ومن يبقى على الطريق يفقد اتجاهه. لم يعد بإمكان أحد أن يخوض عملية بمُجرد

أوجلان سلط الضوء على التحول الديمقراطي في المنطقة الممتدة من سوريا إلى العراق

اهمية تشكيل حكومة الاقليم

تُظهر تحركات إسرائيل بعد ٧ أكتوبر بوضوح بُعد خطوط الطاقة في صراع الهيمنة العالمية. تتوالى التدخلات في مناطق تُعتبر إشكالية.

لم تُحقق هذه التدخلات السلام للشعوب منذ مئات السنين، ونحن على يقين من أنها لن تفعل ذلك في المستقبل. هناك مفترق طرق بين الحروب التي لا تنتهي والتوترات العرقية والدينية في الشرق الأوسط، ووحدة شرق أوسطية ديمقراطية وحرية.

نريد بناء حياة ديمقراطية وحرية في الشرق الأوسط. لا بد من اتباع نهج ثالث بدلاً من النهج القومي-الدولي الجامد الذي مضى عليه مئة عام. إن الطريق إلى حرية الشعب وأمنه لا يمر عبر سيادة الدولة القومية، بل عبر بناء حياة مشتركة. وفي هذا الصدد، نولي أهمية بالغة لكل خطوة.

على سبيل المثال، نأمل أن تُستكمل جهود تشكيل الحكومة في حكومة إقليم كردستان العراق في أقرب وقت ممكن. لقد أُجريت انتخابات، لكن لم تُشكل حكومة منذ أشهر. في حين أن الشعب الكردي هو محور جميع السيناريوهات في الشرق الأوسط، فإن تشكيل حكومة إقليم أمر بالغ الأهمية. إن ضمان الاستقرار الداخلي والديمقراطية لشعوب المنطقة، وخاصة الكرد، يمكن أن يُهيئ أرضية مهمة. إن فكرة دولة ديمقراطية تتعايش فيها جميع الشعوب مع اختلافاتها يمكن أن تُنهي التوترات العرقية والطائفية في الشرق الأوسط. نحن نؤمن بهذا، ونعمل وفقاً له، وسنواصل نضالنا على هذا المنوال.

لا يمكننا التفكير في كل تطور بمعزل عن الصراع على الهيمنة العالمية والإقليمية

سيزيف الأساطير اليونانية

من الضروري أن نتذكر سيزيف في الأساطير اليونانية القديمة في هذه المرحلة تحديداً. لعنته الآلهة اليونانية، وعاقبته رفع صخرة ضخمة إلى قمة الجبل. لكن في كل مرة يحاول فيها سيزيف رفع الصخرة، تتدحرج، ويواصل كفاحه لحملها إلى القمة.

يتعلم سيزيف شيئاً جديداً في كل مرة تسقط فيها الصخرة. يتعلم أي مسار يسلك، وأين يتوقف، وأين يكون أسهل. لقد تعلمنا أيضاً دروساً من مبادرات السلام السابقة، فنحن أكثر خبرةً وعزيمةً.

والأهم من ذلك، أننا نخوض صراعاً لاهئاً، كإصرارنا على رفع الصخرة في كل مرة.

وجد سيزيف إيقاعاً لنفسه وهو يدفع الصخرة. لعملية السلام إيقاعها الخاص، ومن يحاول تعطيل هذا الإيقاع سيفشل. سواصل بناء السلام بإيقاع يليق به. سبني السلام على أسس راسخة، بنضوج وعزيمة وصبر.

آمالنا في لقاء اردوغان

نأمل أن تبرز في لقاءنا مع السيد أردوغان خارطة طريق تُرسي دعائم الديمقراطية والقانون والسلام الداخلي. أصدقائي الأعزاء، بصفتنا حزب الديمقراطية، نتصرف بجدية هذه العملية، كما ترون. ننسج دبلوماسية السلام من أمريكا إلى ألمانيا، ومن إنجلترا إلى جميع أنحاء العالم.

نجتمع مع جميع الأحزاب السياسية، والمنظمات العمالية والمهنية، ومؤسسات أصحاب العمل، وممثلي

العباء تكتيكية ومُشتتات. إنَّ عبء الماضي الممتدَّ على مدى مئة عامٍ يقعُ على عاتقنا، ومسؤوليةُ بناءٍ مستقبله تقعُ على عاتقنا. إذا أُعيدت كتابةُ مصير المنطقة، فلا بدَّ من إعادة صياغة استراتيجية تركيا.

إنَّ ما يُعطي هذه الاستراتيجية روحاً هو الأساس الديمقراطي للعلاقات التركية والكردية. الديمقراطية هي قلب هذه الأراضي، والسلام هو نَفْس الحياة. بإذن الله، سنتنفس جميعاً معاً، ونكون أقوىاء معاً، ونُنشئ تركيا ديمقراطية.

أوجلان وبوصلة السلام

يرسم السيد أوجلان بشجاعة بوصلة السلام في البنية المُعقَّدة للشرق الأوسط. إنه يتصرَّف بمنظورٍ واسعٍ يمتدُّ من حلِّ القضية الكردية إلى التوازن الإقليمي.

لم يعد أحدٌ يُنكر أنَّ السيد أوجلان هو أستاذ السلام. ندعو الجميع إلى الجدِّ والتأمل. أظهر السيد أوجلان إرادته لإنهاء الصراع الذي دام ٥٢ عاماً بدعوة واحدة ومهد الطريق للسلام الاجتماعي من خلال كسب دعم ملايين الأشخاص. إنه يسلط الضوء ليس فقط على السلام الداخلي في تركيا ولكن أيضاً على التحول الديمقراطي في المنطقة الممتدة من سوريا إلى العراق. قضى نيلسون مانديلا ٢٧ عاماً في السجن. كان ملخص ٢٧ عاماً كلمات مانديلا، «السلام بأيدينا».

في إمرالي، كان النداء بأن السلام ممكن في هذه الأراضي يتردد ويجري منذ حوالي ٢٧ عاماً. يكشف الثراء الفكري في إمرالي عن نموذج الأمة الديمقراطية حيث سيتم استبدال الصراعات العرقية والطائفية بالتعددية الديمقراطية. يفتح هذا النموذج أفقاً سياسياً ثورياً لجميع شعوب المنطقة حيث يمكنهم أن يعيشوا هوياتهم.

إنه يقدم عقدًا اجتماعيًا جديدًا في مثلث حرية المرأة والحياة البيئية والديمقراطية. على الرغم من كل العقبات، فإننا نكافح من أجل تحقيق ذلك وسنواصل القيام بذلك. سنواصل بناء السلام بإيقاع يليق به. ناضج، حازم، صبور.

التوتر بين إيران وإسرائيل يعيد كتابة اصطفا القوى الإقليمية

مختلف الشعوب والمعتقدات في تركيا.

نناقش هذه العملية ونؤكد على ضرورة أن يكون للجميع نصيب من السلام. سيلتقي وفد حزبنا أيضًا بالسيد الرئيس في الأيام المقبلة. كما نولي أهمية كبيرة لهذا اللقاء. في ظل تصاعد الفوضى الإقليمية، علينا أن نتحاور أكثر ونتكاتف لتعزيز سلامنا الداخلي.

نأمل أن تبرز في لقائنا مع السيد أردوغان خارطة طريق تُرسي دعائم الديمقراطية والقانون والسلام الداخلي الذي يشمل الجميع. نعتقد أننا سندخل مرحلة تُنعش تركيا بعد اجتماعات وفودنا.

في هذا السياق، نتوقع أن تتحقق التطورات التي ستشعر مناخ السلام في الحياة العملية في أقرب وقت ممكن. أمنيته في هذا الاتجاه. إن شاء الله، سنشهد جميعًا تطورات وتحركات جديدة في الأيام القادمة. إن إرساء السلام الداخلي يتطلب تعزيز القنوات السياسية الديمقراطية.

٣٥ ألف كذبة في قضية مؤامرة كوباني.

أعلن مؤخرًا عن القرار المُبرر في قضية كوباني. والحمد لله، لم يتبقَّ أي ورق A٤ في المكتبات، أي ٣٣ ألف صفحة بالضبط. لو لصقنا هذه الصفحات معًا، لأمكن الانتقال من أنقرة إلى موش، ولوصل إلى ملاذكرد، وربما يُسهّم ذلك في السلام. لطالما كانت قضية كوباني الرمز الرئيسي للهجمات على السياسة الديمقراطية لمدة تسع سنوات. والآن أعلن عن القرار المُبرر.

سواءً كان ٣٣ ألف صفحة أو مئة ألف صفحة، فهو مؤامرة سياسية واسم للتدخل في السياسة الديمقراطية. يجب التخلي عن عقلية صنع السياسة من خلال القضايا السياسية. يجب إطلاق سراح أصدقائنا فورًا. ينبغي لأصدقائنا الذين يحاكمون في قضية مؤامرة كوباني أن يكونوا معنا في الخارج للمساهمة في هذه العملية.

وبعبارة أخرى، الكذب هو عدو الله. جوتينيكي ببس راست ه. زرع الفضول يقطع مسافة ٣٣ مترًا في ديرو نيفيساندين كيوت شيرم نيكير.

يسعدني أن أعرف أنك على نفس الصفحة. بين الحين والآخر تقبله. فانتظروا سنة وأنتجوا ٣٥ ألف كذبة في ٣٣ ألف صفحة. إذا كنا معًا، وإذا أظهرنا التضامن، وإذا قمنا بتوسيع نطاق نضالنا، فسوف نترك هذه الأيام خلفنا. إذا تبيننا هذه العملية، فلن نرى حالات المؤامرة هذه مرة أخرى. لقد عمل تونج سوير بكل طاقته لبناء السلام والنظام الديمقراطي.

مشكلة الديمقراطية

وهناك أيضًا تدخلات ضد حزب الشعب الجمهوري. تكشف هذه التدخلات في الواقع عن مشكلة ديمقراطية شاملة في تركيا. كانت آخر قضية عُرضت تتعلق بالمؤتمر العادي الثامن والثلاثين لحزب الشعب الجمهوري، وقد أُجِّل إلى ٨ سبتمبر.

يجب الآن شطب قضية كوباني، وقضية مؤتمر حزب الشعب الجمهوري، وعشرات القضايا السياسية الجارية من جدول أعمال هذا البلد. هذا الفهم الذي يُعمّق الجمود في المشاكل في تركيا يُلحق ضررًا بالغًا ليس فقط بالكرد والعليويين والمعارضة، بل بالجميع، بتركيا بأكملها.

يجب أن نرى هذا الآن. في الساعات الأولى من صباح اليوم، نُقِذت عملية اعتقال ضد رئيس بلدية إزمير السابق، تونج سوير، وموظفي البلدية، وسياسيين. نرفض هذه العمليات السياسية التي يقوم بها القضاء. وسنواصل قولنا هذا. لا ينبغي للقضاء أن يُصمّم السياسة.

إذا كان لديك شيء، فستُحاسب عليه في صناديق

نأمل أن تبرز في لقائنا مع أردوغان خارطة طريق ترسي دعائم الديمقراطية

الأوسط. يقدم نهجنا «الطريق الثالث» بديلاً ديمقراطياً يكسر نموذج الدولة القومية التقليدي.

ندعو إلى وحدة ديمقراطية حيث تكون الاختلافات مصدر ثراء. حيث تُعترف باختلافات الكرد وحقوق العلويين في المعتقد؛ نقترح على تركيا وحدة تُعترف فيها بهويات الشعوب والمعتقدات المختلفة. الطريق الثالث بوصلة، وليس مجرد كلمة. إنه ملتقى وطريق لبلد ديمقراطي وسياسة حرة ووحدة اجتماعية.

الطريق الثالث لا يعني التصفيق عندما يطالب الناتو بزيادة الموارد، أو اختلاق ذريعة «اقتصاد البلاد» عندما يطالب ملايين العمال والمتقاعدين بزيادة رواتبهم. الطريق الثالث هو ضمان أن يكون شعر الجميع كثيفاً.

الطريق الثالث يوفر أرضاً خالية من البطالة والظلم والفوضى؛ حيث يعيش المتقاعدون وأصحاب الحد الأدنى للأجور حياة كريمة. الطريق الثالث هو خارطة طريقنا التي تقترح أن نعيش بإنسانية وأخوة في أرض ديمقراطية لا يتقاتل فيها الكرد والأتراك، ولا تُذبح النساء، ولا توجد استفزازات أو أعمال تخريب. الطريق الثالث هو الطريق لبناء مجتمع ديمقراطي، حياة متساوية وعادلة. لقد سلكنا جميعاً هذا الطريق ممّلاً. سواصل الحديث والإنتاج والعمل والنضال حتى لا تعاني شعوب تركيا والشرق الأوسط لقرن آخر.

حزب الديمقراطية ينمو على جذوره.

حزب الديمقراطية يكتب التاريخ بين أبناء شعبه.

حزب الديمقراطية ينمو على خط السلام.

بالتوفيق لنا جميعاً. تحياتي لكم.

الاقتراع. إن الشعب التركي يعرف من هو الصحيح ومن هو المخطئ، وما هو الصحيح من الخاطئ، أكثر ممن سجنوا الناس بهذه القرارات القضائية والتأمرية. هذه القرارات لا تنفيذ أحداً. لقد عمل تونج سوير بكل قوته لبناء السلام والنظام الديمقراطي. وقد شهدنا ذلك. إن محاكمة سوير وغيره من السياسيين الذين تنبض قلوبهم بالسلام لن يحل مشاكلنا، بل سيعمقها.

يجب وضع حد لهذا الكسوف الذهني الآن. لن نُحل المشاكل بقضية مؤامرة كوباني، أو بالبحث عن شيء في مؤتمر حزب آخر، أو باعتقال رؤساء بلديات شاركوا في مؤامرة. لقد جُرِّبت هذه الأمور مراراً وتكراراً، ولكن دون جدوى. لو كانت قد تحققت نتائج، لما كنا في هذه القاعات بعد قضية مؤامرة كوباني، ولما كنا في نوروز مع الملايين. لذا، فإن قضايا المؤامرة هذه لا تُسفر عن نتائج. وخير دليل على ذلك هو نضالنا الدؤوب بعد العمليات ضد حزب الديمقراطية والأحزاب التي تنتمي إليه. يجب استخلاص الدروس من هذا. يجب إطلاق سراح سوير على الفور.

بوصلة الطريق الثالث

الطريق الثالث بوصلة، خارطة طريق لحياة خالية من الظلم والفوضى، حيث لا يتقاتل الكرد والأتراك. إذا عملت اللجنة بطريقة مثمرة، وتم تأسيسها بمضمون مناسب، فكن على يقين بأن الطريق سيكون ممهداً للديمقراطية في تركيا.

لأن أنقرة هي وجهة الحلول الديمقراطية والسلام، ومقرها البرلمان، ومخاطبها ٨٦ مليون نسمة. ولجعل تركيا المسالمة ضماناً لاستقرار الشرق الأوسط، ندعو الجميع للانخراط في السياسة وتعزيز السلام.

وفي مقدمتهم البرلمان ورئاسة البرلمان. أعتقد أننا، كحزب الديمقراطية الديمقراطية، من أكثر الهياكل في تركيا دراية بدناميكيات وسياسات الشرق الأوسط. في هذا السياق، يُعد الكرد من أنشط القوى وأكثرها تأثيراً في المرحلة الجديدة، فكرياً وسياسياً، فيما يتعلق بالشرق

المرصد السوري و الملف الكردي

إنهاء برنامج العقوبات المفروضة على سوريا لصالح الشعب السوري



الإرهابية الأجنبية، ومراجعة تصنيف هيئة تحرير الشام والرئيس الشرع على قائمة الإرهابيين الدوليين المحددين بشكل خاص، وتصنيف سوريا كدولة راعية للإرهاب. وسأبحث أيضا سبلا في الأمم المتحدة تتيح التخفيف من العقوبات بشكل أكبر.

وتمثل الإجراءات التي يتم اتخاذها اليوم بداية لفصل جديد للشعب السوري فيما يسعى إلى بناء مستقبل آمن ومستقر وناجح.

يرجى الرجوع إلى مستند الحقائق الصادر عن البيت الأبيض ومستند الحقائق "إنهاء العقوبات المفروضة على سوريا" الصادر عن وزارة الخارجية.

ويتم اتخاذ الإجراءات اليوم بموجب الأمر التنفيذي "النص على إلغاء العقوبات المفروضة على سوريا" بصيغته المعدلة.

وزارة الخارجية الأمريكية

بيان لوزير الخارجية ماركو روبيو

٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٢٥

أصدر الرئيس ترامب اليوم أمرا تنفيذيا جديدا يقضي بإنهاء برنامج العقوبات المفروضة على سوريا وحالة الطوارئ الوطنية بشأن سوريا ابتداء من أول تموز/يوليو.

وبينما يتم إنهاء برنامج العقوبات، تبقى العقوبات سارية بالنسبة إلى الأفراد والكيانات المرتبطة ببشار الأسد والمقربين منه، ومنتهكي حقوق الإنسان، وتجار الكبتاجون، والمرتبطين بأنشطة الانتشار السابقة في سوريا، والمرتبطين بتنظيمي الدولة الإسلامية والقاعدة، وإيران ووكلائها الإرهابيين.

ويسمح الأمر التنفيذي أيضا بالتخفيف من بعض القيود المفروضة على الصادرات إلى سوريا. وتعكس هذه التدابير رؤية الرئيس ترامب للعلاقات الجديدة بين الولايات المتحدة وسوريا المستقرة والموحدة والتي تعيش بسلام مع نفسها ومع جيرانها.

وبالإضافة إلى هذه التدابير، سأنظر في التعليق الكامل المحتمل لقانون قيصر، واتخاذ كافة الخطوات المناسبة بشأن إدراج هيئة تحرير الشام على قائمة المنظمات



فتح الله حسيني:

آن الأوان لـ «الليل» التركي الطويل أن ينجلي

أنها مبادرات هشة، غير متوازنة بحسب تقلبات الوضع السوري، فلم يهدأ الساحل السوري بعد، ذلك الساحل الذي دفع الكثير من أبنائه أيضاً الضريبة رغم أن الحكم كان في يد طائفتهم، إذ عانوا المرات وسواد السجون وبرودة الزنازين جراء رفضهم لسياسات البعث وسطوة آل الأسد من الأب إلى الابن، والآن يدفعون ضريبة مضافة لكونهم «كانوا» في مرحلة ما مقربين طائفيين من السلطة وبعيدين كل البعد عن بذخ السلطة ذاته، في الجانب الثاني هناك الدروز المهمشين، وباتت المساجد مدارس لتلقين الفكر الراديكالي بينما تتحول الكنائس، رويداً رويداً، إلى خراب ودمار وأطلال جراء سطوة الفكر السلفي،

لم تستعد سوريا عافيتها، حتى جزئياً، إلى الآن، رغم سقوط نظام الأسد أحد أقطاب الصراع، وانتهاء سطوة وحكم حزب البعث، وسيطرة مجموعات لها باغراوند سلفي - جهادي على سدة الحكم في قصر المالكي بدمشق، ويبدو أن استعادة العافية السورية تستلزم وتستوجب خرائط طرق كثيرة لا خارطة طريق واحدة لرسم ملاح مستقبل سوريا المنشود، ذلك المستقبل الذي يتطلع إليه الشعب السوري كحزمة واحدة، سوريا ديمقراطية تعددية لا مركزية، تبرز فيها الفسيفساء السوري الجميل لا طغيان اللون الواحد، الذي لا طعم ديمقراطي له.

رغم أن هنالك مبادرات دولية ضبابية للحل، إلا

خارطة طريق واحدة تكفي لأن تستعيد سوريا جزءاً يسيراً من عافيتها

على حافة الانهيار البنيوي والشلل الاقتصادي. وسط كل تلك المشاكل التي تعترض طريق السوريين في رسم ملامح بلادهم، سوريا الجديدة، التي نعول عليها في أن تستعيد عافيتها دون تدخل إقليمي وخاصة تركي، ها هو وزير الدفاع التركي يشار غولر وفي تصريح استفزازي «يحشر» أنفه وأنف حكومته في الشأن العسكري السوري وأن بلاده تقدم التدريب والمشورة للقوات المسلحة السورية وتسهم كذلك في تعزيز دفاعاتها، وأبداً ليس لديهم خطط لسحب قواتهم المتمركزة هناك.

تركيا لن تتعظ، لا من الدرس العراقي ولا من الدرس الإيراني، وما زالت مصرّة على عنادها في تخريب ما تبقى، وباتت تتحدث بلغة القوة، كان كل الدول المجاورة محميات للطورانية.

أعجبني تصريح مسؤول إسرائيلي رفيع: بأنه ستكون مباراتهم النهائية مع تركيا، ويا سيدي سنستمتع باللعبة حتى لو وصولاً إلى ضربات الترجيح. تركيا بلد مستفز، خطر، والوكر الأكثر بذاً للراديكاليين، ويبدو أن ليلها الطويل سينجلي، ولكن نتمنى أن لا يطول هذا الليل المعتم الذي خنق شعوب المنطقة في أزمت كثيرة.

*طريق الشعب/الحزب اليساري الكردي في سوريا:

وريادته في تحويل أماكن العبادة إلى جهنم معلن في الدنيا دون انتظار الآخرة.

سوريا تتجه نحو الخراب، هذه حقيقة لا بد من تأملها، وسلطة دمشق هي المسؤول الأول عن كل ذلك الخراب، طالما أنها لا تملك زمام المبادرة في التهدة ووقف التصعيد الديني الخطير ووأد الفكر المتطرف في بلد علماني متنوع الطوائف والقوميات. سوريا تتجه نحو التقسيم، أيضاً، أو بالأحرى هي بلاد مقسمة، وربما سلطة الشرع ترسخ ذلك التقسيم باستقباله بحميمية واحداً تلو الآخر، لرؤساء الدبلوماسية والاستخبارات والعسكريات التركية في دمشق كل يوم، وكأن دمشق ليس لها خصوصيتها أو أنه الجانب الآسيوي من استانبول التركية.

خارطة طريق واحدة تكفي لأن تستعيد سوريا جزءاً يسيراً من عافيتها في المرحلة الراهنة وهي تنفيذ بنود الاتفاق الذي وقعه الجنرال مظلوم عبيد قائد قوات سوريا الديمقراطية مع الرئيس السوري المؤقت أحمد الشرع وتطبيق بنوده بدقة، واعتبار الكرد الشركاء الأساس والأصلاء في إنعاش البلاد بعد أغلب مناطق نفوذ «الآخرين» بينما بقيت مناطق الكرد والإدارة الذاتية، رغم الليل التركي الطويل المخيم على تضاريسها، مناطق هدوء واستقرار وانتعاش اقتصادي رغم أن البلاد برمتها كانت ومازالت، وسط رهانات،



كنان السيد:

الإدارة الذاتية... الطريق الواقعي لبناء سوريا الجديدة

مدنية ديمقراطية تؤمن بالشراكة الحقيقية لا بسيطرة مكون واحد. قامت الإدارة الذاتية على مبدأ الشراكة المجتمعية والتمثيل العادل، فأتاحت المجال أمام جميع القوميات والطوائف والأديان للمشاركة في صناعة القرار، سياسياً وإدارياً وعسكرياً.

المكونات التي تعيش في هذه المناطق من عرب وكرد وآشوريين وسريان وكلدان وتركمان وشركس وأرمن، إضافة إلى المسلمين بمذاهبهم والإيزيديين وغيرهم. إذ أثبت هذا التنوع أنه أرضية متينة لبناء السلام والتآخي، وجعل من مناطق الإدارة الذاتية أكثر المناطق السورية أمناً واستقراراً.

على الصعيد الأمني، لعبت قوات سوريا الديمقراطية

منذ اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١، دخلت البلاد في دوامة من التغييرات الجذرية التي أثرت بشكل عميق على مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي خضم هذا الدمار والانهدام المؤسساتي، برزت تجربة الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا كنموذج متماسك وفعل لإدارة المناطق، في وقت انهارت فيه مؤسسات الدولة في معظم أنحاء البلاد.

هذا النموذج لم يأت بالصدفة، بل كان ثمرة نضال شعبي وتكاتف مجتمعي، استطاع أن يحافظ على الأمن والاستقرار، ويحقق التعايش السلمي بين مختلف مكونات المجتمع، ويؤسس لمؤسسات

تجربة الإدارة الذاتية، رغم صعوباتها، تمثل بارقة أمل حقيقية

تحتزم تنوعها وتمنح الشعوب حقها في تقرير مصيرها بنفسها، وتقطع الطريق على الاستبداد والتهميش الذين عانوا منهما لسنوات طويلة.

ومن هنا، فإن أي حكومة سورية مستقبلية سواء كانت انتقالية أو دائمة لا يمكن أن تتجاهل هذا النموذج. بل يجب أن تستفيد منه وتطوره وتوسعه ليشمل باقي المناطق السورية. فقد أثبتت تجربة الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، وسط أزمات وصراعات معقدة، أنها نموذج قابل للحياة، بل وربما هو الخيار الواقعي الوحيد لبناء سوريا جديدة.

سوريا ليست دولة موحدة الثقافة أو القومية أو الدين، بل هي نسيج فسيفسائي غني. وأي نظام سياسي لا يعترف بهذا الواقع ولا يضمن التمثيل العادل لكل المكونات، فهو مشروع فاشل منذ ولادته. في المقابل، أثبتت الإدارة الذاتية أن التشاركية والعدالة المجتمعية هما الأساس الحقيقي لبناء دولة مستقرة وآمنة.

تجربة الإدارة الذاتية لم تعد مجرد مشروع محلي، بل تحولت إلى مشروع وطني شامل يؤسس لسوريا جديدة عادلة، يتساوى فيها المواطنون دون تمييز، وتُبنى فيها الدولة على أسس ديمقراطية حقيقية، خالية من الإقصاء والهيمنة، وتفتح الباب أمام مستقبل يشارك فيه جميع السوريين، من دون استثناء.

PYD*

(قسد) ووحدات حماية المرأة (YPJ) – المؤلفتان من أبناء وبنات المنطقة دوراً حاسماً في مواجهة الإرهاب. فقد تصدّت هذه القوات ببسالة لهجمات تنظيم “داعش” الإرهابي، الذي لم يكن يشكل تهديداً محلياً فقط، بل تهديداً عالمياً. في الوقت الذي كانت فيه مناطق واسعة من سوريا تحت رحمة التنظيمات المتطرفة، وقفت “قسد” كجدار منيع، ودافعت عن المدنيين، وحمت النساء والأطفال والشيوخ من مجازر مروعة، وكبحت محاولات زرع الفتنة بين مكونات المنطقة.

قاومت “قسد” تلك التنظيمات الإرهابية دفاعاً عن قيم العيش المشترك، وحافظت على الأرواح والعلاقات بين الطوائف. وكانت هذه القوات حائط الصد الأول في معركة بقاء المنطقة حرة وآمنة.

سياسياً، أرست الإدارة الذاتية نظاماً ديمقراطياً لا مركزياً، قائماً على المجالس المحلية والهيئات التنفيذية، يمنح سلطات حقيقية للإدارات القاعدية. هذا النهج سمح للسكان بإدارة شؤونهم بأنفسهم، ورشّح مبدأ “الإدارة من قبل الشعب ولصالح الشعب”. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة كالحصار الاقتصادي وقلة الموارد، فقد تمكنت الإدارة من بناء مؤسسات خدمية تلبي احتياجات الناس وتعمل على تطوير المجتمع.

إن تجربة الإدارة الذاتية، رغم صعوباتها، تمثل بارقة أمل حقيقية لسوريا المستقبل سوريا ديمقراطية تعددية،

المرصد الايراني



قلق اممي من تعليق إيران تعاونها مع وكالة الطاقة الذرية

للطاقة الذرية، مع مصادقة الرئيس مسعود بزشكيان على قانون أقره البرلمان في ضوء الضربات الأمريكية والإسرائيلية على منشآت نووية خلال الحرب مع الدولة العبرية. وأقر البرلمان الإيراني في ٢٥ حزيران/يونيو، غداة بدء تنفيذ وقف إطلاق النار، مشروع قانون يقضي بتعليق التعاون مع الوكالة التي كان مفتشوها يراقبون مختلف الأوجه المعلنة لأنشطة البرنامج النووي في إيران. ولم

اعتبر المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك الأربعاء أن تعليق إيران تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية "يثير القلق بالتأكيد". وصرح دوجاريك للصحافيين "لقد رأينا القرار الرسمي الذي يثير القلق بالتأكيد. الأمين العام (انطونيو غوتيريش) كان ثابتاً في دعوته إيران إلى التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية". وعلّقت إيران رسمياً الأربعاء تعاونها مع الوكالة الدولية

يؤشر القرار على أن إيران لم تعد ترى في الوكالة الدولية جهة محايدة

يحدد القانون الخطوات الاجرائية لذلك.

وصادق مجلس صيانة الدستور، الهيئة المعنية بمراجعة التشريعات في إيران، على مشروع القانون، وأحاله على السلطة التنفيذية المعنية بتنفيذه.

وأورد التلفزيون الرسمي أن بزشكيان "صادق على قانون تعليق التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية"

وجاء في النص الذي نشرته وسائل إعلام إيرانية أن التشريع يهدف إلى "ضمان الدعم الكامل للحقوق الجوهرية للجمهورية الإسلامية الإيرانية" بموجب معاهدة منع الانتشار النووي، "وخصوصا تخصيص اليورانيوم".

ولا يعني تعليق التعاون فقط منع المفتشين الدوليين من دخول منشآت حساسة مثل فوردو ونطنز، بل يشكل عملياً شطباً لأحد أهم أدوات الشفافية التي كانت تسمح للمجتمع الدولي بمراقبة تخصيب اليورانيوم، وعدد أجهزة الطرد المركزي، وتحركات المواد الانشطارية.

ويؤشر القرار على أن إيران لم تعد ترى في الوكالة الدولية جهة محايدة. ففي التصريحات الرسمية، تتهم طهران الوكالة بالتواطؤ، بل وتبوير غطاء سياسي للهجمات العسكرية، وهي اتهامات تعكس حجم الغضب الإيراني من دور الوكالة أو صمتها إزاء الغارات التي نفذتها إسرائيل وبدعم غير مباشر من الولايات المتحدة.

وتعقيباً على الإعلان الإيراني، دعا وزير الخارجية الإسرائيلي جلعون ساعر المجتمع الدولي إلى "التحرك بحزم" لوقف البرنامج النووي الإيراني.

وحتّى ساعر ألمانيا وفرنسا وبريطانيا على "إعادة فرض جميع العقوبات على إيران". وأضاف "يجب على المجتمع الدولي أن يتحرك بحزم الآن ويستخدم جميع الوسائل المتاحة له لوقف الطموحات النووية الإيرانية".

الى ذلك اعتبرت الولايات المتحدة أن قرار إيران تعليق تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية «غير مقبول»، وصرحت المتحدثة باسم الخارجية الأميركية تامي بروس للصحفيين: «سنستخدم كلمة غير مقبول، (لوصف) خيار إيران تعليق تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في وقت لديها فرصة لتبديل مسارها واختيار طريق السلام والازدهار».

وأضافت: «على إيران التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشكل كامل وبدون أي تأخير».

وكان الأوروبيون هم من أطلقوا العملية الدبلوماسية بشأن البرنامج النووي الإيراني قبل حوالى عشرين عاماً، وكانوا في صدارتها. والورقة الوحيدة المتبقية لديهم باعتراف دبلوماسيين أوروبيين أنفسهم، هي إمكان تفعيل "آلية الزناد" التي نص عليها الاتفاق النووي مع إيران المبرم في ٢٠١٥ والذي انسحب منه الرئيس الامريكى دونالد ترامب في ٢٠١٨.

وتسمح هذه الآلية بإعادة فرض عقوبات دولية على الجمهورية الإسلامية، ما يمنح الأوروبيين وسيلة ضغط عليها.

من جانبه، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الألمانية مارتن غيژه، إنّ خطوة إيران بتعليق التعاون مع الوكالة الذرية تعدّ "إشارة كارثية".

وقال الباحث في "مبادرة الخطر النووي" إريك بروير تعقيباً على إعلان طهران "بعد عقود من النفاذ الصارم للوكالة الدولية للطاقة الذرية الى برنامج إيران النووية، ندخل الآن مرحلة جديدة أخطر".

وتابع في منشور عبر منصة إكس "مهمة فهم ما يحصل في المواقع النووية الإيرانية، الجديدة والقديمة، ستصبح بالكامل على عاتق أجهزة الاستخبارات".

وسبق لمسؤولين إيرانيين أن دانوا بشدّة "صمت" الوكالة الدولية إزاء الضربات الإسرائيلية والأمريكية.

وانتقدت إيران الوكالة لمصادقتها في ١٢ حزيران/يونيو على قرار يدين "عدم امتثال" طهران لالتزاماتها النووية. وقال مسؤولون إيرانيون إنّ هذا القرار كان أحد "الأعذار" للهجوم الإسرائيلي.

والأربعاء، قال المسؤول القضائي علي مظفري إنّ مدير عام الوكالة الدولية رافايل غروسي "يجب أن يحاسب" على ما وصفه بـ"الإعداد للجريمة" ضد إيران، متهما إياه بالقيام بـ"أفعال خادعة وتقارير احتيالية"، بحسب وكالة تسنيم.



والي نصر:

آية الله الخامنئي لديه خطة

صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

في عهد آية الله خامنئي، الذي شغل منصب الرئيس من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٨ وأصبح المرشد الأعلى لإيران عام ١٩٨٩، أصبحت دروس ذلك الصراع الوحشي أساساً لرؤية النظام العالمية - وسياسته الأمنية القومية.

يرى آية الله خامنئي أن إيران عالققة في صراع من أجل البقاء مع الولايات المتحدة وحلفائها، بمن فيهم إسرائيل. إن السياسات التي انتهجها على مدى عقود منذ توليه السلطة - القمع الداخلي، والتوسع النووي، ودعم الميليشيات التابعة له، بما في ذلك حماس وحزب الله - كانت جميعها في خدمة الفوز في هذا الصراع. وقد تعمق انعدام ثقته بواشنطن منذ انسحاب دونالد ترامب عام ٢٠١٨ من الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ الذي تفاوضت عليه طهران مع إدارة أوباما.

تدرك الجمهورية الإسلامية حدودها في هذا الصراع. فجيشها عاجز تماماً أمام الأسلحة الأمريكية الأكثر تطوراً. واقتصادها مقيد بشدة بالعقوبات الدولية. وفي السنوات

شكل الهجوم الأمريكي على المواقع النووية الإيرانية نهاية الأسبوع الماضي، بعد حملة قصف إسرائيلية استمرت أسبوعاً، نقطة تحول بالنسبة لإيران.

يُمثل تدخّل واشنطن في الصراع أحد أكبر التحديات التي تواجه الجمهورية الإسلامية منذ تأسيسها عام ١٩٧٩، وهو لحظة حاسمة للمرشد الأعلى للبلاد، آية الله علي خامنئي، الذي حافظ على عداء إيران للغرب طوال ٣٦ عاماً في السلطة.

الآن، أصبح مستقبل البرنامج النووي للبلاد، ومصير وقف إطلاق النار الهش مع إسرائيل، بين يديه - وحتى في مواجهة تهديد خطير، من غير المرجح أن يتراجع.

حكام إيران ليسوا غرباء عن الحروب. فالكثير من كبار قادة البلاد، بمن فيهم الرئيس ووزير الخارجية وشخصيات عسكرية بارزة، من قدامى المحاربين في حرب إيران الطويلة مع العراق في ثمانينيات القرن الماضي، وهو صراع طاحن كلف إيران مليارات الدولارات ومئات الآلاف من الأرواح.

تدرك الجمهورية الإسلامية حدودها في هذا الصراع

هذا الهدف في الوقت المناسب. فإذا ثابرت طهران، كما يعتقد، فإنها ستصمد أمام رغبة واشنطن وإسرائيل في القتال. لعقود، بنى نظامه استراتيجيته العسكرية على الصبر والتحمل، انعكاساً لدروس حكامه من الحرب الإيرانية العراقية. في عام ١٩٨٠، شنّ العراق هجوماً مفاجئاً على جاره، واستولى على آلاف الأميال المربعة من جنوب غرب إيران.

بعد عامين، تمكّنت إيران من التفوق على الجيش العراقي الأفضل تسليحاً من خلال استخدام قوات حرب العصابات وما يُسمى بهجمات الموجات البشرية، مما سمح لها باستعادة جزء كبير من الأراضي التي خسرتها. كان الدرس، لآية الله خامنئي ونظرائه، أن إيران قادرة على إنهاء أعدائها الأكثر تسليحاً - حتى عندما تكون الظروف ضدها. كان هذا الدرس بمثابة دليل على رد فعل إيران على الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣. مقتنعا بأن إيران هي التالية على قائمة واشنطن، كلف آية الله خامنئي الجنرال قاسم سليمان - الذي قُتل في غارة أمريكية بطائرة مسيرة عام ٢٠٢٠ - باستغلال الفوضى والتمرد العراقي المتصاعد لإغراق الولايات المتحدة في مستنقع.

شرع الجنرال سليمان في بناء شبكة نفوذ إيراني في جميع أنحاء العراق، متعاوناً مع السياسيين العراقيين وحشد الميليشيات الشيعية لمهاجمة القوات الأمريكية. نجحت الاستراتيجية؛ بحلول عام ٢٠١١، سحبت الولايات المتحدة معظم قواتها بعد تمرد طويل ومرهق.

في السنوات الأخيرة، كان لدى إيران متسع من الوقت للاستعداد لهجوم أمريكي أو إسرائيلي. على سبيل المثال، ربما يكون دفنها العميق لموقع تخصيب فوردو قد نجا من الدمار الكامل بالقنابل الأمريكية الخارقة للتحصينات.

إن صراعاً أوسع نطاقاً سيشكل تهديداً أكبر، لا سيما في وقتٍ يعاني فيه الاقتصاد الإيراني من الضعف ويسود فيه التوتر بين السكان. في الوقت الحالي، ربما تكون طهران قد استنتجت أنها قادرة على تحمل المصاعب الاقتصادية

الأخيرة، ثار الإيرانيون على سياسة النظام المتمثلة في المقاومة الدائمة للغرب، وكذلك على سياساته الداخلية القمعية. كما حافظت الولايات المتحدة على وجود قوي في المنطقة، حيث يتمركز عشرات الآلاف من الجنود عبر شبكة من القواعد.

وإذا كان هذا التاريخ دليلاً على شيء، فإن آية الله خامنئي لن يتراجع، ناهيك عن الاستسلام. لقد قبل، حتى الآن، وقف إطلاق النار مع إسرائيل - ولكن فقط لثقلته بأن إيران صامدة في وجه الضربات الأمريكية والإسرائيلية. وفي الماضي أيضاً، قدم تنازلات عند الضرورة. دخلت طهران في الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ وفي أحدث جولة من المفاوضات النووية مع الولايات المتحدة بهدف تخفيف الضغط الاقتصادي.

لا يرغب آية الله خامنئي في تقديم تنازلات قد تُغير مسار إيران جذرياً. بل إنه يحذر من مجرد الظهور بمظهر منفتح على التنازلات، وهو ما يعتقد أن الولايات المتحدة ستفسره على أنه ضعف. قال لمستشاريه في اجتماع عُقد قبل أكثر من عقد: «أمريكا كالكلب. إذا تراجعت، ستنقض عليك، وإذا انقضضت عليها، ستراجع وتراجع».

بدلاً من ذلك، سعى المرشد الأعلى لإيران إلى توازن يمكن تلخيصه في «لا حرب ولا سلام». فهو لا يريد المواجهة ولا التطبيع مع الولايات المتحدة. ما يريده هو أن تتوقف واشنطن عن احتواء إيران، وأن تُحرر اقتصادها، وأن تسمح لإيران بأن تتبوأ مكانة قوة إقليمية عظمى.

يعتقد آية الله خامنئي أن إيران قادرة على تحقيق

لا يرغب آية الله خامنئي في تقديم تنازلات قد تغير مسار إيران جذريا

- خاصة إذا تمكنت من إعادة بناء بنيته التحتية النووية في هذه الأثناء، وحتى تجميع ترسانة نووية. ستعتمد حسابات إيران بشكل كبير على تقييمها لمدى صمود برنامجها النووي في وجه القصف الأمريكي، وما إذا كان بإمكانها تحويل مخزونها الحالي من اليورانيوم عالي التخصيب إلى أسلحة نووية. قد تُغلق قريبا برنامجها النووي أمام التفتيش الخارجي، وحتى لو بقيت طرفا في معاهدة حظر الانتشار النووي، ستُبقى العالم في حيرة بشأن أهدافها. قد تحاول الولايات المتحدة عرقلة تقدم إيران، ولكن ما لم تُرسل قوات برية، فقد يكون هناك حدٌ لما تستطيع فعله. وهذا ما يُرجّح أن يُعوّل عليه آية الله خامنئي: أن احتمال اندلاع «حرب أبدية» أخرى في الشرق الأوسط مُخيفٌ بما يكفي لإبقاء الولايات المتحدة بعيدة المنال. يبدو بالفعل أن طهران قد أقنعت السيد ترامب بتبني وقف إطلاق النار بحماس. حتى الآن، كانت إيران تأمل أن تكون طموحاتها النووية كافية لإنهاء الاحتواء الأمريكي والفوز بتخفيف العقوبات على طاولة المفاوضات. الآن، قد يتوصل آية الله خامنئي إلى أن السبيل الوحيد لتحقيق أهدافه هو تجاوز الخط النووي نهائيا.

*** أستاذ الشؤون الدولية ودراسات الشرق الأوسط في كلية جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة، ومؤلف كتاب «استراتيجية إيران الكبرى: تاريخ سياسي».**

في زمن الحرب، وأن الشعب سيلتئم ويوجه غضبه نحو المهاجمين الأجانب.

مع وضع هذه الحسابات في الاعتبار، شعر آية الله خامنئي بوضوح بأنه مضطر للرد لإظهار أنه لم يُهزم. كما يسعى إلى إثبات أن واشنطن لا تستطيع تحقيق أهدافها بالقوة، سواء أكانت تغيير النظام أم تفكيك البرنامج النووي الإيراني. تسعى إيران إلى الردع، لا إلى التصعيد.

ويبدو أن نطاق وتوقيت إطلاق الصواريخ الذي استهدف قاعدة العديد الجوية في قطر كانا مدروسين بعناية، حيث أبلغ المسؤولون الإيرانيون مسبقا بقرب وقوع الضربة.

إذا انهار وقف إطلاق النار واستؤنفت الحرب، فقد تختار إيران مهاجمة السفن أو القواعد الأمريكية في الخليج العربي أو إغلاق مضيق هرمز. وسواء فعلت ذلك أم لا، فإن المهم هو قدرتها على إبقاء العالم في حالة تأهب، مستغلة حالة عدم اليقين لزعزعة أسعار الطاقة والأعمال التجارية العالمية.

إذا هاجمت إيران، فمن المرجح أن تهدف ضرباتها إلى إجبار إسرائيل والولايات المتحدة على القبول بحرب استنزاف.

تعتقد إيران أن النضال الطويل سيُحبط الخطط الأمريكية والإسرائيلية لتحقيق نصر حاسم، ويُجبرهما على تقديم تنازلات في مواجهة التكاليف المتزايدة وردود الفعل الداخلية.

لن ترى إيران في دعوة الرئيس ترامب للسلام مخرجا دبلوماسيا مرحبا به. فقط بعد أن تستعيد قدرا من الردع، ربما بامتلاك سلاح نووي، قد تكون مستعدة للتفاوض.

هل يمتلك نظام آية الله خامنئي القدرة العسكرية والقوة المحلية والصمود السياسي اللازمين لخوض حرب استنزاف؟ هذا الغموض جزء من خطة المرشد الأعلى. ما قد يهم أكثر ليس ما إذا كانت إيران تمتلك القدرة على القتال إلى أجل غير مسمى، بل قدرتها على الاستمرار في ذلك لفترة أطول مما ترغب واشنطن أو إسرائيل في تحمله



عباس عراقجي:

غرب آسيا في ملتقى الردع الذكي والدبلوماسية الحكيمة

منظمة التعاون الإسلامي، والذي أقرّ بإجماع كافة الدول الأعضاء، مُشكّلاً بذلك موقفاً موحدًا وتوافقاً جماعياً. وقد اعتبر أعضاء منظمة التعاون الإسلامي أنّ العمليات العسكرية الموجهة ضدّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية تشكّل «عدواناً»، وفقاً للمادة ٢ (٤) من ميثاق الأمم المتحدة، وأكدوا أنّ ما اقترفه الكيان الصهيوني يُعدّ - بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني - «جريمة حرب». وفي جزء آخر من هذا القرار، طلبت سبع وخمسون دولة إسلامية من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تُدين الهجوم على المنشآت النووية الإيرانية من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الإسرائيلي، وأن ترفع تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن هذا الانتهاك الصارخ والفاضح للمعايير الدولية. ما يميّز واقع الأمة الإسلامية ومنطقتنا اليوم عمّا مضى، هو أنّ مشهد التلاحم والوحدة الوطنية الذي شهده المجتمع الإيراني بعد هذه الاعتداءات قد امتدّ إلى الساحتين الإقليمية والإسلامية. ولا نجد مثيلاً لهذه الحالة إلا في عام ١٩٦٩، حينما أقدم الصهاينة على اقتحام المسجد الأقصى

قبل عقود، حينما طُرِحت قضية فلسطين كـ «مسألة مركزية» في العالم الإسلامي والفضاء العربي، قلّ من كان يتخيّل أن إيران ستغدو يوماً ما في صميم هذه المسألة، تمارس فيها دوراً حاسماً وفعالاً. أما اليوم، وبعد أيام من طلب الكيان الصهيوني وقفاً مؤقتاً للحرب، فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لم تؤكّد فقط موقعها المؤثر، بل أثبتت أنّ تغييراً ملحوظاً طرأ على ميزان القوى في المنطقة. في ما يتعلق بهذا التحول، لا بدّ من التوقف عند نقطتين مفصليتين:

أولاً: إنّ المقاومة المقتدرة التي خاضتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية دفاعاً عن سيادتها ووحدة أراضيها، وردّها الحاسم على العدوان الإسرائيلي في عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة، قد أسفر عن انهيار صورة القوة المصطنعة للكيان الصهيوني الذي طالما استند إلى دعم مطلق من الولايات المتحدة الأمريكية وسائر حلفائها.

ثانياً: لقد جاء الردّ الإيراني مستنداً إلى القرار رقم ٥١/٦٩ الصادر عن الاجتماع الحادي والخمسين لوزراء خارجية

مبدأ حماية الحقوق الجماعية لشعوب ودول المنطقة أضحى محورا مشتركا

الدبلوماسية.

إن استجابة الجمهورية الإسلامية الإيرانية لطلب وقف الحرب تفتح نافذة جديدة للدبلوماسية الشاملة، تمنح جميع الأطراف الراغبة في السلام فرصة لإعادة تقييم مقارباتها. غير أن الدخول في المفاوضات ونجاح الدبلوماسية يتطلبان مراعاة شروط أساسية.

أولى الخطوات في هذا المسار تتمثل في متابعة قضيتي «ضمان الأمن» و«تحقيق العدالة». أما ضمان الأمن، فلا يتحقق إلا بإضفاء طابع قانوني على طلب وقف الحرب، وتقديم المعتدي ل ضمانات بعدم اللجوء إلى العنف مستقبلا؛ وهو أمر كان غائبا في ملفي غزة ولبنان، ما أدى إلى استمرار الكيان الصهيوني في انتهاك وقف إطلاق النار المتفق عليه، والاستهزاء بالاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

هنا، ينبغي على مجلس الأمن أن ينهض بمسؤولياتوفقا لما يفرضه ميثاق الأمم المتحدة، وأن يتحرك بخطى عاجلة وفورية لانتزاع الضمانات اللازمة من الطرف المعتدي. ولا ريب في أن الأعضاء المؤثرين في مجلس الأمن، كالصين وروسيا وأوروبا إلى جانب دول كالبرازيل واليابان، التي تعتبر حماية السلام الدولي من مسؤولياتها، يستطيعون الإسهام بدور بناء في تحقيق هذا الهدف.

يجب أن أشير إلى أن بلادي، إيران، دأبت على مدى عقود على الدعوة إلى شرق أوسط خالٍ من الأسلحة النووية بغية ضمان الأمن الإقليمي، وأظهرت التزامها بهذا التوجه. وبالتوازي مع هذه الرؤية، من الضروري التركيز على

وأضرمو النيران في أجزاء من «أولى القبلتين».

ورغم أن مجلس الأمن حينها أصدر القرار ٢٧١ مدينا بشدة ما ارتكبه الكيان الإسرائيلي، فإن ما كان له وقع أعمق هو قرار «منظمة المؤتمر الإسلامي» بعقد أول قمة إسلامية بشأن فلسطين.

من وجهة نظري، فإن ما رسّخته قمة الرباط في سبتمبر ١٩٦٩ من اعتبار قضية فلسطين نقطة انطلاق للعمل الإسلامي المشترك، يُعاد تجسيده اليوم من خلال الاجتماع الأخير لوزراء خارجية الدول الإسلامية، بما أتاح إدراكا متقاربا بعد عقود، لتؤسس الدول الإسلامية أسسا لحوار جديد وواقعي، يعكس تطلعات شعوبها؛ حوار لا تغطي عليه الانتماءات القومية والطائفية واللغوية، والخلافات السياسية والتنافسات التقليدية والجيوستراتيجية.

إن مبدأ «حماية الحقوق الجماعية لشعوب ودول المنطقة» أضحى محورا مشتركا في مواقف الدول خلال الأسبوعين الماضيين، وهو ما يطرح تساؤلات جديدة: هل اقتنع العالم الإسلامي بأن يتولّى دورا فعّالا في لحظة ظهور نظام عالمي جديد ومتعدد الأقطاب وأكثر استقلالا؟ ألم تصبح قضايا فلسطين والكرامة والتنمية في صدارة الاهتمام الجماعي لدول المنطقة والمجتمعات الإسلامية؟ الأيام الخمسة عشر الأخيرة، أو «أيام الاقتدار»، كانت من جهة، اختبارا ل تماسك استراتيجية الردع والدبلوماسية الإقليمية الإيرانية، ومن جهة أخرى، امتحانا لمدى جدية العالم الإسلامي في التصدي للتهديدات المشتركة. وللمرة الأولى منذ قمة منظمة التعاون الإسلامي في الرباط، يشكل العالم الإسلامي خطابا إسلاميا جديدا يتسم بالواقعية والقوة، لم تتخلّف عنه أي دولة عضو.

إنّ الركيزة الأساسية للردع بات يتجسّد في التعاون بين دول المنطقة. إن التوافق في مواجهة التهديدات المشتركة، والتفاهم بشأن الاستقرار الإقليمي، والأمن الاقتصادي، ومحاربة الإرهاب بصورة كافة هي المرتكزات الأربعة التي تشكل أركان الطاولة التي ينبغي أن تُدار حولها المفاوضات

إيران دأبت على مدى عقود على الدعوة إلى شرق أوسط خال من الأسلحة النووية

العدوان والقتل والاحتلال المنظم خلال العام ونصف العام المنصرم، باهتمام خاص من جميع الأطراف. ترى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كما سائر الدول الإسلامية، أن الشرط الأساسي لإدارة النزاع هو الوقف الفوري للعدوان والاحتلال ضد غزة ولبنان، وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة، والمشاركة الجدية من المجتمع الدولي في إعادة إعمار هاتين المنطقتين.

إلى جانب الخطوات التنفيذية البناءة المشار إليها، لا بدّ من أخذ مسألة إنشاء وصياغة إطار أو منصّة تنفيذية بعين الاعتبار. إنّ تأسيس هيئة قانونية وحقوقية، مثل «محكمة حقوق الإنسان الإسلامية»، استناداً إلى المبادئ القانونية المعتمدة في العالم الإسلامي، كإعلان القاهرة لعام ١٩٩٠، يمكن أن يكون مطلباً مكملاً في هذا السياق.

وينبغي أن تحظى هذه المحكمة، على غرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بدعم دولي واسع النطاق. وإنّ إنشاء مثل هذه الآلية من شأنه أن يُمكن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من الاضطلاع بدور أكثر فاعلية في مسار التضامن والعمل المشترك.

إنّ تولّي تركيا حالياً رئاسة منظمة التعاون الإسلامي يُتيح الفرصة لتشكيل لجنة تمهيدية لصياغة النظام الأساسي في أقرب وقت ممكن، وإكساب مسار التعاون بين العالم الإسلامي والمؤسسات الدولية، كالمحكمة الجنائية الدولية، طابعاً منظماً ومؤسسياً من خلال التركيز على ملفات محددة كقضية غزة.

من منظور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فإنّ السلام والاستقرار الجماعي في غرب آسيا – المنطقة الخالية من الأسلحة النووية – ليس فقط ممكناً وفي متناول اليد من خلال التعاون المشترك في سياق الاهتمام بالمصير الجماعي، بل هو أمر ضروري.

*وزير الخارجية الإيراني

*صحيفة «النهار» اللبنانية

التوافق الجماعي بين الدول الإسلامية، والعمل على صياغة نماذج للتنمية الاقتصادية، من خلال أفكار مثل الاستثمار واتفاقيات التجارة الإقليمية، باعتبارها أدوات لتخفيف التوتر في الظروف الراهنة.

فيما يتعلق بتحقيق العدالة، فإن الفكرة الواردة في الفقرة ٢ من القرار ٥١/٦٩ الصادر عن منظمة التعاون الإسلامي تُعدّ مجدية؛ إن الإدانة الصريحة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية للهجمات التي شنها الكيان الإسرائيلي والولايات المتحدة على المنشآت النووية السلمية في إيران – كمنشآت نظنز وفردو وأصفهان – ينبغي أن تتخذ بُعداً عملياً وتنفيذياً. ولا ينبغي أن يُنسى أن المطالبة بصدور هذه الإدانة تأتي في سياق اعتداءات استهدفت منشآت خاضعة بكاملها لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يمكن النظر إلى ضمان الأمن وتحقيق العدالة في الخطوة الأولى، كمرحلة انطلاق في مسارٍ طويل من شأنه أن يربط بين لحظة وقف الحرب و أفق السلام المستدام. ولا شك في أن منطقة غرب آسيا تقف اليوم عند مفترق تاريخي حاسم: إما الاستمرار في دوامة عنف لا نهاية لها، أو التوجّه نحو سلام راسخ البنين. لقد آن الأوان لأن يفكر العالم الإسلامي في مستقبل أكثر استقراراً واستدامة، بدلاً من اعتماد سياسات قصيرة الأمد.

في السياق ذاته، فإن الخطوة الثانية على طريق السلام ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالموقع المحوري للبنان وفلسطين، كدولتين في العالم الإسلامي. ويتطلب هذا التوجه أن تحظى منطقتا غزة ولبنان، اللتان كانتا الأكثر تضرراً من

رؤى و قضايا عالمية



الموقف الرسمي لمجموعة السبع بشأن إيران والشرق الأوسط

المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية)، والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي، في لاهاي في ٢٥ يونيو/حزيران ٢٠٢٥، حيث ناقشنا الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط.

ونؤكد مجددا دعمنا لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وإيران الذي أعلنه الرئيس الأمريكي ترامب،

صدر نص البيان التالي عن وزراء خارجية مجموعة السبع كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي في ١ يوليو ٢٠٢٥:

اجتمعنا نحن وزراء خارجية مجموعة السبع (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة

نعرب عن تضامننا الكامل مع قطر والعراق

ونحث جميع الأطراف على تجنب الإجراءات التي من شأنها أن تزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة. نُقدّر دور قطر المهم في تسهيل وقف إطلاق النار، ونُعرب عن تضامننا الكامل مع قطر والعراق في أعقاب الهجمات الأخيرة التي شنتها إيران ووكلاؤها وشركاؤها على أراضييهما. ونُرحّب بجميع الجهود المبذولة في المنطقة لتحقيق الاستقرار وخفض التصعيد.

نؤكد مجدداً أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لا يمكن أن تمتلك أسلحة نووية، ونحثها على الامتناع عن استئناف أنشطة التخصيب غير المبررة. وندعو إلى استئناف المفاوضات، بما يُفضي إلى اتفاق شامل وقابل للتحقق ودائم يتناول البرنامج النووي الإيراني.

من أجل التوصل إلى حل مستدام وموثوق، ندعو إيران إلى استئناف التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشكل عاجل، وفقاً لالتزاماتها بموجب الضمانات، وتزويد الوكالة بمعلومات قابلة للتحقق حول جميع المواد النووية في إيران، بما في ذلك إتاحة الوصول لمفتشي الوكالة. وندين الدعوات في إيران لاعتقال وإعدام المدير العام للوكالة، غروسي.

نؤكد على مركزية معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT) باعتبارها حجر الزاوية في نظام منع انتشار الأسلحة النووية العالمي. ومن الضروري أن تظل إيران طرفاً في المعاهدة وأن تنفذ التزاماتها بموجبها تنفيذاً كاملاً.

نؤكد مجدداً التزامنا بالسلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، نؤكد مجدداً حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. ونؤكد مجدداً دعمنا لأمن إسرائيل.



د.نادية حلمي:

الصين و تصاعد انتشار القواعد الأمريكية في الخليج والشرق الأوسط

مؤسسة «موديرن دبلوماسي»/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

في الوقت نفسه، ترى الولايات المتحدة أن هذا النشاط الصيني يمثل تحدياً لنفوذها في المنطقة. كما تسعى الصين إلى المشاركة في جهود حفظ السلام والأمن في المنطقة، مما قد يؤدي إلى منافسة عسكرية قوية مع الولايات المتحدة في هذا السياق.

تلعب استثمارات الصين في البنية التحتية الحيوية دوراً رئيسياً في تعزيز حضورها الأمني في الخليج والشرق الأوسط حيث تشترط الصين على الشركات التي تسيطر عليها الدولة في قطاعات معينة أن تكون قادرة على خدمة الأصول العسكرية الصينية، مما يؤدي إلى جدل حول الخط الفاصل بين الوجود التجاري والعسكري للصين لخدمة شبكة مصالحها في الخارج.

هذا المزج المتزامن بين الشركات التجارية التي تسيطر عليها الدولة والوجود والنفوذ العسكري للصين، والذي يشار إليه باسم «الاندماج العسكري المدني»، يخلق معضلة في الشرق الأوسط. تخشى الولايات

تُبدي الأوساط السياسية والاستخباراتية والأمنية في بكين قلقها من انتشار القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج والشرق الأوسط، لا سيما في ظل الوجود العسكري الأمريكي القوي في المنطقة، مع وجود عدد كبير من القواعد العسكرية المنتشرة في عدد من دول الخليج، مثل قطر والبحرين والكويت.

وترى الأوساط العسكرية الصينية أن التنافس العسكري الصيني الأمريكي في الخليج والشرق الأوسط قد يؤدي إلى زيادة التوترات مع واشنطن في المنطقة، لا سيما مع سعي الصين إلى تعزيز نفوذها العسكري بين عدد من الدول العربية والإسلامية والخليجية.

سعت الصين مؤخراً إلى إنشاء عدد من القواعد العسكرية في الشرق الأوسط لحماية مصالحها الاقتصادية الواسعة في المنطقة. وتسعى الصين إلى تعزيز نفوذها في المنطقة من خلال مبادرة الحزام والطريق، التي تشمل استثمارات في البنية التحتية والطاقة.

قلق صيني من انتشار القواعد العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط

العسكري مع بعض دول الشرق الأوسط من خلال تحدي النفوذ العسكري الأمريكي في الخليج والشرق الأوسط وبيع مقاتلات الشبح الصينية من الجيل الخامس، والمعروفة باسم J-٢٠، لعدد من دول الخليج. يأتي ذلك بعد أن رفضت الولايات المتحدة بيع مقاتلاتها الشبح من الجيل الخامس، والمعروفة باسم F-٣٥، وخاصة إلى الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر والبحرين. جاء ذلك على الرغم من اتفاقيات إبراهيم مع الإمارات، بحجة الحفاظ على التفوق العسكري النوعي لإسرائيل في الشرق الأوسط.

ولتحقيق هذه الغاية، استغلت الصين هذه الثغرات الأمريكية لزيادة مبيعات طائراتها المقاتلة الشبحية إلى العديد من الدول العربية والخليجية، وأبرزها الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، من خلال بيعها أسلحة صينية متطورة وتدريب القوات الإماراتية والسعودية ثم المصرية.

وتُعد مبيعات الأسلحة الصينية إلى دول الخليج والمنطقة سمة أخرى من سمات التقدم الأمني الصيني في المنطقة.

لقد نجحت بكين في استهداف سوق الطائرات بدون طيار المسلحة ومقاتلات الشبح من الجيل الخامس، والتي باعها وصدرتها إلى الإمارات العربية المتحدة والعراق والأردن والمملكة العربية السعودية ومصر والمغرب، وكذلك إلى حليفتها باكستان، التي استخدمتها في حربها الأخيرة ضد الهند.

فيما يتعلق بتأثير الوجود العسكري الأمريكي المتزايد على النفوذ الصيني في الخليج والشرق الأوسط، تزعم الولايات المتحدة أن هذا الوجود العسكري الأمريكي يحمي مصالح بعض دول المنطقة من التهديدات الأمنية ويساهم في الاستقرار الإقليمي.

في المقابل، يُمثل الوجود العسكري الأمريكي مصدر قلق لكل من الصين وحليفتها إيران، التي تعتبره تدخلاً في الشؤون الداخلية لهذه الدول من خلال فرض الوصاية الأمريكية.

المتحدة من أن الاستثمار الصيني المتزايد في الموانئ والمجمعات الصناعية، والذي يهدف في المقام الأول إلى تعزيز التجارة بين الصين وشركائها في المنطقة وحول العالم، سيدعم في الوقت نفسه الأصول البحرية الصينية ويساعد الصين على توسيع وجودها العسكري في المنطقة.

ضع في اعتبارك أن الصين أنشأت أول منشأة وقاعدة عسكرية خارجية لها في جيبوتي في عام ٢٠١٧. تتمتع هذه القاعدة العسكرية الصينية بموقع استراتيجي على بعد ١١٠ كيلومترات فقط من مضيق باب المندب، بجوار قناة السويس، وهي شريان شحن رئيسي للبضائع بين أوروبا وآسيا. حتى قبل أن تعلن الصين رسميًا عن افتتاح قاعدتها العسكرية في جيبوتي، كانت الشركات الصينية قد ضخّت مليارات الدولارات في جيبوتي لتطوير الموانئ وبناء السكك الحديدية والمطارات وإنشاء منطقة تجارة حرة مترامية الأطراف.

وهذا يعني أن نهج الصين تجاه جيبوتي يتميز بما وصفه عدد من الخبراء العسكريين الصينيين ومراكز الفكر بأنه «المدني أولاً، ثم العسكري ثانيًا». وبموجب هذه الاستراتيجية الصينية، استثمرت الصين في البنية التحتية لأغراض تجارية وحولتها لاحقًا لدعم القواعد العسكرية الصينية حول العالم.

يصف الخبراء العسكريون الصينيون قاعدة جيبوتي بأنها معقل استراتيجي يساعد في تأمين طرق التجارة المهمة. وفي الصين، يُعرف باسم «المحور الاستراتيجي». من ناحية أخرى، تعمل الصين على توسيع تعاونها

على القاعدة الجوية القطرية ردًا على استخدامها من قبل الولايات المتحدة لشن ضربات عسكرية ضد إيران. تتجلى المعارضة الصينية والإيرانية الشديدة للوجود الأمريكي في الخليج في العديد من التصريحات والتصريحات الصادرة عن مسؤولين سياسيين وعسكريين إيرانيين وصينيين.

فمع كل حادثة أو تصعيد أو أزمة في المنطقة، تبرز تصريحات إيرانية، بدعم صيني مباشر. تشير هذه التصريحات، صراحةً أو ضمناً، إلى الوجود العسكري الأمريكي كعامل زعزعة للاستقرار في منطقة الخليج، وتؤكد أن دول الخليج قادرة على الحفاظ على أمنها، وأن إيران ستزد على أي تهديد يُشكله هذا الوجود، وأن الصين ستحمي مصالح شريكها الإيراني.

في أعقاب الغارات الأمريكية على عدة منشآت نووية إيرانية، أصدر علي أكبر ولايتي، مستشار المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي، عدة تهديدات، قائلاً إن «إيران ستعتبر القواعد التي تستخدمها الولايات المتحدة لضرب المنشآت النووية أهدافاً مشروعة، وأنه لم يعد هناك مكان للولايات المتحدة في الشرق الأوسط».

وبشكل عام، يعود تاريخ الوجود

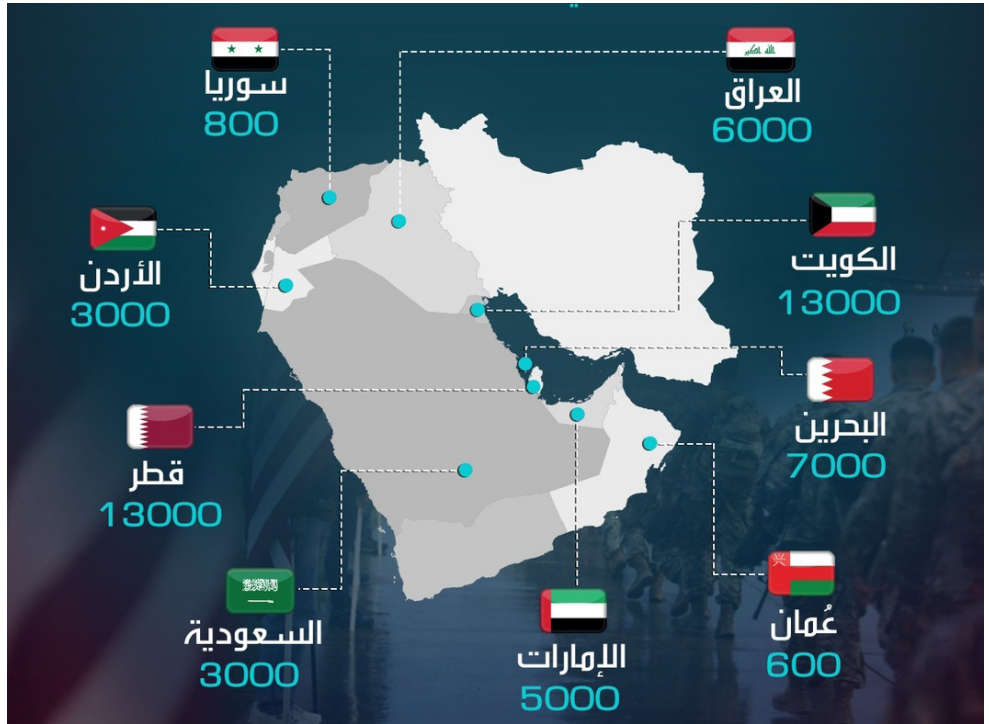
العسكري الأمريكي، من خلال قواعده المنتشرة في عدد من دول الخليج، إلى الشراكات الاستراتيجية التي أعقبت حرب الخليج عام ١٩٩١، المعروفة باسم «عاصفة الصحراء».

عندما قادت الولايات المتحدة تحالفاً دولياً لطرد القوات العراقية التي غزت الكويت، وقّعت عدة دول خليجية اتفاقيات دفاعية مع واشنطن أثناء الحرب وبعدها.

من الصعب رصد الوجود الأمريكي في الخليج بدقة،

قد يؤدي تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة والصين إلى تعقيد المشهد الأمني في المنطقة، خاصة مع سعي كل دولة إلى تعزيز نفوذها ضد الأخرى. باختصار، تتشابه المصالح الصينية والأمريكية في الشرق الأوسط، وتتجلى في التنافس الاقتصادي والتعاون العسكري مع بعض الدول، وسعي كل دولة إلى زيادة نفوذها في المنطقة.

على الجانب الإيراني، جاء هجوم إيران على قاعدة العديد الجوية القطرية، ردًا على استهداف الجيش الأمريكي لعدة منشآت نووية إيرانية بعد بدء إسرائيل



عدوانها على قطاع غزة، مفاجئاً لكثير من المراقبين، وخاصة القطريين.

تُعد قاعدة العديد الجوية القطرية واحدة من أبرز القواعد الأمريكية في الشرق الأوسط، وتقع جنوب غرب الدوحة، حيث يتمركز فيها أكثر من ١١ ألف جندي أمريكي. تكمن أهمية قاعدة العديد الجوية القطرية في كونها أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في الشرق الأوسط، واستضافة مقر القيادة المركزية الأمريكية والقوات الجوية الأمريكية المركزية. لهذه الأسباب، جاء الهجوم الإيراني

مراقبة عالية الدقة لرصد التحركات حول القاعدة، بالإضافة إلى أجهزة تصوير في محيطها.

يُذكر أن القواعد العسكرية الأمريكية في ريف دير الزور شرقي سوريا تعرضت لهجمات متكررة من قبل حركة المقاومة الإسلامية في العراق، والتي أعلنت مسؤوليتها عن معظم هذه الهجمات، والتي تأتي ردًا على الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.

حتى قبل بدء المواجهة الأمريكية مع المنشآت النووية الإيرانية، كانت التصريحات الإيرانية، المدعومة بالدعم الاستخباراتي والعسكري والأمني من الصين، تهدف جميعها إلى التهديد باستهداف القواعد الأمريكية في المنطقة إذا تدخلت واشنطن عسكريًا عقب انهيار محتمل للمحادثات النووية بين الجانبين.

وصرح وزير الدفاع الإيراني عزيز ناصر زاده بأن «طهران لديها القدرة على الوصول إلى جميع القواعد الأمريكية في الدول المضيفة لها في المنطقة، وإذا استهدفت هذه القواعد، فستضطّر الولايات المتحدة إلى مغادرة المنطقة». وحتى قبل التدخل الأمريكي ضد إيران، تعهد المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي بالرد على الولايات المتحدة إذا دخلت الحرب، قائلاً: «يجب أن يعلم الأمريكيون أن أي تدخل عسكري أمريكي سيصاحبه حتماً ضرر لا يمكن إصلاحه».

وبناء على التحليل أعلاه، نجد أنه مع تصاعد التنافس بين الولايات المتحدة والصين على الصعيدين العالمي والإقليمي، فإن تداعيات هذا التنافس وصلت إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث ترفض الصين بشكل متزايد الاعتماد حصرياً على المظلة الأمنية الأميركية في المنطقة.

د. نادية حلمي: أستاذ مشارك في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر. خبير في السياسة الصينية، والعلاقات الصينية الإسرائيلية، والشؤون الآسيوية. باحث أول زائر في مركز دراسات الشرق الأوسط (CMES) بجامعة لوند، السويد. مدير وحدة دراسات جنوب وشرق آسيا.

ترفض الصين الاعتماد حصرياً على المظلة الأمنية الأميركية في المنطقة

إذ لا يقتصر هذا الوجود على القواعد العسكرية الثابتة، بل يشمل أيضاً السفن الحربية وحاملات الطائرات وغيرها من الأصول. علاوة على ذلك، يتغير عدد القوات ومهامها باستمرار.

تعرضت القواعد العسكرية الأمريكية في أنحاء الشرق الأوسط لخطر شديد ومحدد منذ اندلاع الحرب على قطاع غزة. وتعرضت قواعد أمريكية في العراق وسوريا لقصف بطائرات مسيرة، أعلنت عدة فصائل عراقية مسلحة مدعومة من إيران مسؤوليتها عنه.

ويتهم البنتاغون هذه الجماعات بالتقرب من الحرس الثوري الإيراني. كما استهدفت قاعدة أمريكية قرب مطار أربيل شمال العراق بطائرات مسيرة فور انتهاء حرب غزة. وأعلنت حركة المقاومة الإسلامية في العراق في بيان لها أنه «استمراراً لنهجنا في مقاومة قوات الاحتلال الأمريكي في العراق والمنطقة، ورداً على المجازر التي ارتكبتها الكيان الصهيوني بحق شعبنا في قطاع غزة، هاجم مجاهدو المقاومة الإسلامية في العراق قاعدة الاحتلال الأمريكي قرب مطار أربيل شمال العراق بطائرات مسيرة». ولحماية المصالح العسكرية الأمريكية، عززت قوات الجيش الأمريكي شبكة دفاعها الجوي حول حقل العمر النفطي وحقل كونوكو للغاز الطبيعي في العراق، إضافة منطاد مراقبة فوق حقل العمر النفطي، ونشر صواريخ مضادة للطائرات حول قاعدة كونوكو.

في محافظة دير الزور، أطلقت القوات الأمريكية، التي تتخذ من حقل العمر النفطي أكبر قاعدة عسكرية غير شرعية لها في ريف دير الزور، منطاد مراقبة مزوداً بتقنية

أهم القواعد الأمريكية بالشرق الأوسط



قطر

■ قاعدة "العديد" تتسع لأكثر من 10 آلاف جندي أمريكي.

السعودية

■ قاعدة "الأمير سلطان الجوية"، القاعدة الجوية في "قرية إسكان".
■ أكثر من 2700 فرد عسكري أمريكي بالسعودية.

سلطنة عُمان

■ تضم 600 جندي أمريكي.
■ ليس للقوات الأمريكية قاعدة في السلطنة ولها حق استخدام 24 مرفقاً عسكرياً في البلاد.

سوريا

■ 20 قاعدة، أبرزها: "كوباني" و"تل أبيض" و"رميلان" و"عين عيسى" و"المبروكية" و"التنف".
■ يوجد 900 عنصر عسكري أمريكي في سوريا.

مصر

■ يوجد 600 عسكري أمريكي ضمن القوة الدولية المتعددة الجنسيات.
■ لا يوجد للجيش الأمريكي قاعدة عسكرية في مصر.

البحرين

■ مقر الأسطول الخامس الأمريكي يضم 8 آلاف موظف عسكري ومدني أمريكي.

الكويت

■ قاعدتا "علي السالم" و"أحمد الجابر" الجويتان، و"عريفجان" و"بويرينغ" و"معسكر الدوحة".
■ يوجد نحو 13 ألفاً و500 جندي أمريكي بالكويت.

الإمارات

■ قاعدة "الظفرة الجوية".
■ تستضيف 5000 جندي أمريكي.

الأردن

■ قاعدة "البرج 22".
■ تضم 350 من أفراد الجيش الأمريكي.

العراق

■ 9 مواقع عسكرية تضم 2500 جندي أمريكي.

تركيا

■ قاعدة "إنجربليك" تضم 4000 جندي أمريكي.
■ فيها 50 قنبلة نووية من طراز B61.

"إسرائيل"

■ "الموقع 512" يحتوي على نظام مراقبة بالرادار.
■ مخازن طوارئ عسكرية أمريكية.





غسان شربل:

دروس الزلزال والخرائط المعلقة

ظروفٍ أصعب وأن تحصلَ على ما هو أقلّ ممّا كان يمكن أن تحصلَ عليه لو انضمّ الأسدُ إلى السادات، والأمر نفسه بالنسبة إلى ياسر عرفات.

قالَ الباز إنَّ فكرة زيارة القدس لم تأتِ من الأميركيين بل من السادات وهي كانت نتيجة قراءته لأوضاع مصرٍ الاقتصادية وحاجتها إلى السلام وقراءته لميزان القوى وللعلاقة الاستراتيجية بين أميركا وإسرائيل وتساؤل ثقلٍ الاتحاد السوفياتي. وزاد أن السياسات المفتقرة إلى بعد النظر لا تساهم إلا في إطالة الآلام. على دولنا أن تلتحق بركب التّقدم والتنمية وأن تبحث عن استعادة حقوقها بغير المدافع والقتلى والجرحى.

تذكرت كلام الباز وأنا أتابع سلوك سوريا الحالية وقرارها الخروج من الشق العسكري على الأقل من هذا النزاع. تذكرته أيضاً وأنا أرى المقاتلات الإسرائيلية تنهال بالموت على حامي الطنّاجر الحالمين بإبعاد الجوع عن أطفالهم في غزة. واستوقفني سلوك الباز في نهاية الجلسة الثانية. شعر أنه ذهب بعيداً في امتداح السادات في ظلّ عهد مبارك. التفت إلى جدران مكتبه، وقال يمكن أن نقول

كانت الحرب الأخيرة في الشرق الأوسط زلزالاً بمجرياتها ونتائجها. زلزالٌ يضاف إلى زلازل سبقتة مثل حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ وزيارة السادات إلى القدس وانتصار الثورة الإيرانية والغزو الأميركي للعراق. ومن عادة الزلازل أن تترك بصماتها على مصائر الشعوب والخرائط خصوصاً في ضوء ما يستنتجته أهل القرار في مسرح الزلزال وعلى أطرافه.

كنت ذات يومٍ أراجع مع الدكتور أسامة الباز مدير مكتب الرئيس حسني مبارك صفحات من تجربته. وكان الموضوع الأول رحلة الرئيس أنور السادات إلى القدس وما تبعها. حكى لي قصة زيارة السادات إلى دمشق قبل الرحلة الشهيرة والانزعاج الذي بدا على وجه الرئيس حافظ الأسد حين أبلغه الزائر بقراره.

نقلَ عن السادات قوله لاحقاً إنَّ على القائد أن يغامر أحياناً بقرار صعبٍ وغير شعبي إذا استنتج أن القرار مصيري بالنسبة إلى مستقبل بلاده. وأضاف أنه يحترم قرار الأسد الذي أعطى الأولوية لسلامة نظامه وصورته، لكنّه أعرب عن خشيته من أن تضطر سوريا إلى سلوك طريق السلام في

طهران لطالباني : التفاهات لا تشمل الغدة السرطانية

التفاهات لا تشمل «الغدة السرطانية» التي كان المرشد علي خامنئي يشدد على وجوب استئصالها. نحن الآن أمام مشهد رهيب فعلاً. الآلة العسكرية الإسرائيلية في ذروة توخّشها وتفوقها. وإيران مجروحة من رؤية تشييع جنرالاتها وعلمائها بعد سيطرة المقاتلات الإسرائيلية على أجوائها على مدار أيام. والضربة الأميركية لمنشآتها النووية رسالة بالغة القوة والدلالات حتى ولو أعلنت طهران انتصارها في الحرب.

واضح أنّ أميركا هي حارسة وقف النار بين إيران وإسرائيل. وأنها الممر الإلزامي لإبرام اتفاق ينهي مذبحة غزة. وأنها الوحيدة القادرة على مساعدة لبنان إذا قرّرت لجم التّغول الإسرائيلي. والقادرة على إبقاء العراق خارج جاذبية النّار وترسيخ إقامة سوريا في موقعها الجديد. لكن السؤال هو هل تستنتج إدارة ترمب أنّه يجب إرغام إسرائيل على سلوك طريق السلام مع الفلسطينيين؟

مصير الخرائط معلّق أيضاً على ما يستنتجه نتنياهو من حروبه على الجبهات المتعددة. ومعلّق أيضاً على ما يستنتجه خامنئي بعد مشاهد التشييع والقصف الأميركي للمنشآت النووية. لا بدّ من فترة هدوء لاستكشاف ما إذا كانت المراجعة ممكنة. هل يمكن أن تقوم في إسرائيل حكومة قادرة على اتخاذ قرار صعب من قماشة التوجّه نحو حل الدولتين؟ وهل يمكن أن تبرز في إيران رغبة في العودة إلى سياسات أقل خطورة ومجازفة؟ مصير شعوب وخرائط معلّق على ما يستنتجه ترمب ونتنياهو وخامنئي.

✽ رئيس تحرير صحيفة «الشرق الأوسط»

أكثر في عشاء في أحد مطاعم القاهرة وكأنّه كان يلمّح إلى أنّ للجدران آذاناً في بلداننا.

استوقفني تلميحه إلى السياسات قصيرة النّظر. السياسات التي تفضّل تركّ الأزمات في عهدة طبيب اسمه الوقت أو تفضل الانتصار الحالي، على رغم تكاليفه، على الحلول الدائمة وعائداتها. بنيامين نتنياهو أستاذ في هذه السياسات التي أدمت المنطقة. في لقائه الأول مع عرفات قال له بصراحة تقترب من الفظاظه إنّّه ليس مؤيداً لاتفاق أوصلو. فعل لاحقاً كلّ ما في استطاعته لإسقاط الشريك الفلسطيني الشرعي متمسكاً بحلم شطب الشعب الفلسطيني والاستيلاء على ما تبقى من أرضه.

في المقابل يمكن الحديث عن الدّور الذي لعبته العمليات الانتحارية التي أطلقتها «حماس» و«الجهاد الإسلامي». أدّت العمليات الانتحارية إلى عسكرة الانتفاضة الفلسطينية ووقّع عرفات نفسه في إغراء العسكرة لمنع «حماس» و«الجهاد» من استقطاب الشارع الفلسطيني.

في هذا الوقت كان المجتمع الإسرائيلي ينطلق في رحلة الانحياز إلى اليمين وراح برنامج نتنياهو يتقدّم. حاول الرئيس محمود عباس إبقاء القرار الفلسطيني في عهدة السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير لكنّ انقلاب التوازنات بعد الغزو الأميركي للعراق قلّص تماماً قدرته بعدما تقدّمت إيران في برنامج الصواريخ والأنفاق ليصبح قرار الحرب مع إسرائيل في يدها. وهكذا صار مصير غزة والضفة والجولان ولبنان جزءاً من النزاع الإيراني - الإسرائيلي الذي دار بالواسطة لسنوات طويلة حتى انفجر أخيراً في مواجهة على مسرحه الفعلي أي على أراضي الطرفين.

في السنوات الأخيرة بدت جملة خرائط في المنطقة معلّقة على مصير النزاع بين إيران وإسرائيل وعلى مصير الخلاف المستحکم والطويل بين أميركا وإيران.

خلال هذه الفترة قالت طهران مراراً لزائرين بينهم الرئيس العراقي الراحل جلال طالباني إنّها مستعدة للتفاوض مع الأميركيين «من أفغانستان إلى لبنان» لكن



المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية ودعوات لتغيير المسار

*المرصد فريق الرصد والمتابعة

المحرك يتعثر». وتابع قائلا: «بينما نجتمع، فإن أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة - وعدنا العالمي بتحويل عالمنا نحو مستقبل أفضل وأكثر عدلا - في خطر». حوالي ثلثي أهداف التنمية المستدامة الطموحة المتفق عليها في عام ٢٠١٥ بعيدة بشكل كبير عن المسار الصحيح - ومن هنا تأتي الحاجة إلى استثمار هائل بقيمة ٤ تريليونات دولار لعكس هذا الوضع. وقال السيد غوتيريش: «نحن هنا في إشبيلية لتغيير المسار. لإصلاح وتسريع محرك التنمية لتسريع الاستثمار بالحجم والسرعة المطلوبين».

الالتزام إشبيلية

ووصف الوثيقة الختامية المعروفة باسم «الالتزام إشبيلية» التي تم اعتمادها يوم الاثنين - بدون مشاركة الولايات المتحدة التي انسحبت من العملية في وقت سابق من هذا الشهر - بأنها «وعد عالمي» للدول منخفضة الدخل لترقيتها في سلم التنمية.

دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش قادة العالم إلى اغتنام فرصة - لا تأتي سوى مرة واحدة كل عشر سنوات - من أجل سد فجوة تمويلية تبلغ ٤ تريليونات دولار تواجه البلدان النامية. الهدف: تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء عالم أفضل للجميع. وأطلق أنطونيو غوتيريش ندائه في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية (FFD٤) المنعقد في مدينة إشبيلية الإسبانية - التي تشهد ارتفاعا قياسيا في درجات الحرارة في حزيران/يونيو. وأشار إلى أن التنمية المستدامة، التي يدعمها التعاون الدولي، تواجه الآن «رياحا معاكسة عاصفة». وقال الأمين العام إن التعددية نفسها تعاني من الضغط، بينما تتآكل الثقة بين الأمم والمؤسسات. وشهد المؤتمر حضور أكثر من ٥٠ من قادة العالم، وأكثر من ١٥٠ دولة، وحوالي ١٥ ألف مندوب. وقال الأمين العام إن العالم يشتعل وتهزه التفاوتات وفوضى المناخ والصراعات المستعرة، مؤكدا أن «التمويل هو محرك التنمية، وفي الوقت الحالي، هذا

ثلاثة مجالات رئيسية للعمل

وحدد أمين عام الأمم المتحدة ثلاثة مجالات عمل رئيسية:

أولا، تأمين تدفق سريع للموارد محليا لتحفيز النمو المستدام، وعلى الدول الغنية أن تفي بتعهداتها بموجب الاتفاق بمضاعفة المساعدات للدول الفقيرة لتعزيز التنمية. وهذا يشمل مضاعفة القدرة الإقراضية لبنوك التنمية متعددة الأطراف بمعدل ثلاث مرات وتقديم حلول مبتكرة لفتح المجال أمام التمويل الخاص.

ثانيا، إصلاح نظام الديون العالمي «غير المستدام، غير العادل، وغير ميسور التكلفة». في الوقت الحالي، تنفق الدول الفقيرة

حوالي ١/٤ تريليون دولار فقط على خدمة ديونها الضخمة في شكل مدفوعات فوائد. ومن بين الابتكارات، سيعمل منتدى للمقترضين لضمان تسوية ديون أكثر عدلا وإجراءات فعالة.

ثالثا، إصلاح البنية المالية العالمية، مع قيام المساهمين الرئيسيين بدورهم، لتمكين كل بلد. «نحتاج إلى نظام ضريبي عالمي أكثر عدلا يشكله الجميع، وليس حفنة منهم».

وتابع غوتيريش أن الأزمة الحالية المتمثلة في عدم القدرة على تحمل التكاليف وتوقف التنمية هي «أزمة بشرية»، تترك العائلات جائعة، والأطفال غير محصنين، والفتيات محرومات من التعليم.

وأضاف: «هذا المؤتمر ليس عن الأعمال الخيرية. إنه عن استعادة العدالة وتسهيل قدرة جميع الناس على العيش بكرامة. هذا المؤتمر ليس عن المال – بل هو عن الاستثمار في المستقبل الذي نرغب في بنائه معا».

خريطة طريق ملموسة وعملية

تحدث الملك فيليبي السادس ملك إسبانيا قبل الافتتاح الرسمي للمؤتمر، قائلاً للمندوبين إن مدينة إشبيلية، متعددة الثقافات ترحب بالعالم «بأذرع مفتوحة». وأضاف أن خريطة طريق جديدة ستنبثق من المؤتمر، قائمة على ما هو «ملموس وعملي وقابل للتنفيذ».

وأكد على ضرورة نجاح المؤتمر، لأن التعاون هو أحد ركائزنا الأساسية في العالم متعدد الأطراف و«التجسيد الأسمى للقيم التي تدعمه – خاصة في هذه المرحلة بالذات من التاريخ حيث يتلاشى اليقين وتتشكل العديد من المخاوف والشكوك».

توصلت الدول إلى اتفاق على مسودة تطلق حزمة طموحة من الإصلاحات

«وقتنا الآن»

بدوره، قال رئيس الوزراء الإسباني، بيدرو سانشيز للمندوبين: «وقتنا الآن ومكاننا هنا»، مشيراً إلى أن

ملايين الأرواح ستعتمد على الخيارات التي سيتم اتخاذها في إشبيلية. وتابع قائلاً: «يجب أن نختار الطموح على الشلل، والتضامن على اللامبالاة، والشجاعة على الراحة»، مضيفاً أن «أنظار العالم موجهة نحو هذه القاعة، ليرى ما نحن مستعدون لفعله معا، وفي مواجهة هذا التحدي التاريخي يجب أن نثبت جدارتنا».

وقال إن إشبيلية كانت بمثابة نيويورك القرن السادس عشر دبلوماسيا – ومهدا للعولمة – «وعلينا جميعا أن نحقق هذا الإرث اليوم».

«إشبيلية ليست نقطة النهاية»

بدوره، قال لي جونوفا، وكيل الأمين العام للأمم

عليه هو طرح الطموح، وتعميق الانخراط بين المؤسسات المالية». وأضاف أن الأسبوع يمثل التزاما حقيقيا بالعمل. من جانبه، قال أجاي بانجا، رئيس مجموعة البنك الدولي إن إنهاء الفقر لا يزال مهمته الأساسية وأن الزيادة السكانية الجارية في البلدان النامية تتطلب موارد «بمقياس وسرعة غير مسبوقين».

وقال إن الجميع يعلم أن الحكومات والمؤسسات الخيرية والمؤسسات غير قادرة على الوفاء بكل التوقعات أو الوعود - ولهذا السبب يعتبر القطاع الخاص ضروريا لاتفاق إشبيلية كي يتسنى تدفق رأس المال.

وأضاف السيد بانجا أن إصلاحات البنك في السنوات الأخيرة تهدف إلى أن يكون شريكا أفضل للقطاع الخاص والعملاء الحكوميين. وأوضح أن تحسين وقت الاستجابة، وتعزيز رأس المال وأنظمة النمو أمران أساسيان - ولكن هناك حاجة إلى الكثير لتلبية احتياجات الجيل القادم.

صندوق النقد الدولي يدعو لتوسيع القاعدة الضريبية

نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي نايجل كلارك دعا إلى توسيع القاعدة الضريبية، وبناء أنظمة قوية للإدارة المالية، وتنسيق الدعم، ومعالجة الديون بشكل أكثر استدامة.

وقال إن «العديد من البلدان لا تزال تعاني من ارتفاع تكاليف الفائدة»، داعيا المجتمع الدولي إلى تحسين عمليات إعادة هيكلة الديون. وأضاف أن الصندوق، من خلال تنمية قدراته، يمكن الأعضاء من رسم مساراتهم الخاصة، كما يقدم الدعم المالي عندما يكونون في أمس الحاجة إليه.

دعوة عالمية: ضرائب أكثر عدلا على الأثرياء لكبح التفاوت

وأطلقت إسبانيا والبرازيل مبادرة مشتركة تهدف إلى

المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأمين العام للمؤتمر إن الأسبوع في إشبيلية هو لحظة أساسية لحشد الموارد اللازمة لبناء مستقبل عادل وشامل ومستدام. وأوضح أن جهود الأمم المتحدة لتمويل التنمية ارتكزت على التعددية والتضامن - لكن اليوم، يتعرض الإطار بأكمله «لضغط شديد».

وقال إن التنمية المستدامة لم تشهد اختبارا بهذا القدر من قبل، لكن الاتفاق الذي تم في إشبيلية يعيد وضع الناس في صميم الاهتمام. ومضى قائلا: «إشبيلية ليست نقطة نهاية، إنها نقطة انطلاق لعصر جديد من



التنفيذ والمساءلة والتضامن».

وأكد أن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة مستعدة لدعم جميع الدول لترجمة هذا الالتزام إلى عمل دولي.

رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة فيليمون يانغ قال للمندوبين إننا بحاجة إلى «قيادة توجه العالم نحو مستقبل أكثر إشراقا وازدهارا للجميع، في كل مكان». وقال إن إطار إشبيلية سيجدد الشراكة العالمية للعقد القادم وسيركز على عبء الديون الذي يشل العالم النامي. أما رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بوب راي فقال إن الثقة بين البلدان يجب أن تتعزز، لأن غيابها «يخلق الفوضى. أكثر ما أود تهنئة الدول

الوطنية لتحليل البيانات إدارات الضرائب على تحديد أين وكيف تتركز الثروة، وكم يتم دفعه حالياً، وما الذي يحتاج إلى التغيير. على الرغم من إحراز بعض التقدم بالفعل، تقول الدول إنه يتعين بذل المزيد من الجهد ويجب أن تنضم المزيد من الدول.

وقال السيد غاسكون: «هناك حاجة حقيقية لمعرفة من هم الملاك المستفيدون وراء الشركات والهيكل القانونية المستخدمة لإخفاء الثروة». تقترح المبادرة أيضاً التعاون الفني، والتدريب في تحليل البيانات، وآليات مراجعة الأقران لتعزيز الأنظمة الضريبية الوطنية.

سجل عالمي للثروات؟

تدرس إسبانيا والبرازيل حتى الآن خطوات نحو سجل عالمي للثروات - مع الإقرار بأن هذا سيتطلب وقتاً وإرادة سياسية

وجهوداً وطنية كبرى. لكن الهدف واضح: المزيد من الشفافية، والمزيد من المساءلة، ومساهمات أكثر عدلاً من الأثرياء.

الوزير البرازيلي، خوسيه غيلبرتو سكانتيتوتشي نفى أن تكون هذه المقترحات أجندة يسارية متطرفة: «لا يمكننا أن نتسامح مع شدة التفاوت، الذي ازداد في السنوات الأخيرة. هذه مبادرة معتدلة لمواجهة واقع راديكالي للغاية».

يشكل الاقتراح جزءاً من مناهج عمل إشبيلية، الذي يعمل على تعزيز الإجراءات الطوعية للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي لا تزال بعيدة عن المسار الصحيح لتحقيق الموعد النهائي لعام ٢٠٣٠.

تحصيل ضرائب أعلى من الأثرياء حول العالم. تهدف هذه المبادرة إلى معالجة التفاوت المتزايد عبر ضمان أن يدفع أصحاب الثروات الكبيرة نصيبهم العادل من الضرائب.

الاقتراح، الذي قُدِّم خلال المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، المنعقد هذا الأسبوع في إشبيلية، يسلط الضوء على مشكلة متنامية: غالباً ما يساهم الأفراد الأكثر ثراءً بنسبة أقل في الموارد المالية العامة مقارنة بدافعي الضرائب العاديين، وذلك بفضل معدلات الضرائب الفعلية المنخفضة والثغرات القانونية.

وقال وزير الدولة الإسباني للمالية، خيسوس غاسكون، خلال مؤتمر صحفي في مقر انعقاد المؤتمر: «نحتاج بلداناً إلى المزيد من الإيرادات العامة لتلبية احتياجاتها.

التفاوت مشكلة في كل مكان، والأثرياء يدفعون أقل من الطبقة الوسطى - وحتى أقل من دافعي الضرائب ذوي الدخل المنخفض».

تدعو الحكومتان

الآخرين للانضمام إلى حملة نحو نظام ضريبي عالمي أكثر عدلاً وتقدماً. وتشير إلى حقيقة صارخة: يمتلك أغنى واحد بالمائة من سكان العالم أكثر من ٩٥ بالمائة من ثروة البشرية مجتمعة.

تبادل المعرفة، سد الفجوات

في عالم اليوم المترابط، يعد الوصول إلى البيانات الموثوقة أمراً ضرورياً. تعطي المبادرة الأولوية لتبادل المعلومات - بين الحكومات والسلطات الضريبية - للمساعدة في كشف الثغرات في الأنظمة الضريبية، وسد الثغرات القانونية، ومكافحة التهرب الضريبي. سيساعد تحسين جودة البيانات وبناء القدرات

غوتيرش: القضاء على الفقر وعدم المساواة يتطلب أفكاراً عظيمة

مجموعة العشرين

يأتي ذلك أيضا في أعقاب اتفاق مجموعة العشرين للدول الصناعية لعام ٢٠٢٤ الذي وقعته في ريو دي جانيرو بالبرازيل العام الماضي - وهو أول اتفاق دولي يلتزم بأجندة ضريبية مشتركة للأفراد ذوي الثروات العالية. يتم الآن وضع خطة عمل لمدة ثلاثة أشهر، مع اجتماعات منتظمة مجدولة لتتبع التقدم. الهدف: إشراك المزيد من البلدان والمنظمات الدولية والمجتمع المدني لدفع الإصلاحات الضريبية التي تستهدف الأشخاص ذوي



الثراء الفاحش.

وأضاف السيد غاسكون: «إذا أردنا فرض ضرائب فعالة على الأثرياء جدا، ومكافحة التفاوت، وجعل أنظمتنا الضريبية أكثر عدلا وتقدمية، فنحن بحاجة إلى إرادة سياسية - ونحن بحاجة إلى العمل ضمن إمكانياتنا».

فرصة حاسمة لمعالجة فجوة التمويل العالمي

هذا ومرت ١٠ سنوات على وضع برنامج عمل أديس أبابا لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. اليوم، تعيق فجوة تمويلية تبلغ ٤ تريليونات دولار التقدم نحو

تحقيق هذه الأهداف بحلول نهاية هذا العقد. واستجابة لذلك، ستستضيف مدينة إشبيلية الإسبانية المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، ابتداءً من ٣٠ حزيران/يونيو الجاري، بهدف جمع أصحاب المصلحة لدفع عجلة الحلول للتحديات التمويلية التي تهدد التنمية المستدامة.

ويوم الأربعاء، قدمت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة أمينة محمد، إحاطة للصحفيين في نيويورك بشأن المؤتمر، برفقة السفير هيكتور غوميز هيرنانديز من إسبانيا، والسفير تشولا ميلامبو من زامبيا.

وقالت السيدة أمينة محمد: «شهدنا أعباء ديون متزايدة وتراجعا في الاستثمار والمساعدات وتزايدا في الحواجز التجارية. النظام الحالي بالتأكيد لا يلبي احتياجات الأشخاص الذين صُمم لدعمهم».

دور أصحاب المصلحة

سيحضر المؤتمر أكثر من ٧٠ رئيس دولة وحكومة، إلى جانب قادة المؤسسات المالية الدولية، والمجتمع المدني، والمؤسسات الخيرية، والقطاع الخاص، بمن فيهم ممثلون عن قطاعات الطاقة، وأنظمة الغذاء، والصناعات الرقمية. وقالت السيدة أمينة محمد: «أعتقد أن الحضور الجماعي وحده يرسل إشارة جيدة للتعددية في وقت نواجه فيه قدرا كبيرا من الرفض.»

التزام إشبيلية

في ١٧ حزيران/يونيو، اتفقت الدول الأعضاء على «التزام إشبيلية»، لاعتماده في المؤتمر. وشددت السيدة محمد على أن الالتزام يعالج أزمة الديون في البلدان النامية التي تعتبر عرضة بشكل خاص لنقص التمويل، حيث تنفق العديد منها على فوائد الديون أكثر مما تنفقه على الخدمات الأساسية، مما يحد من فرص التنمية المستدامة.

واختتمت حديثها بالإشارة إلى أن المناقشات الجارية بين الأمم المتحدة والمانحين بشأن سبل الاستفادة من الموارد بكفاءة أكبر، ستحقق تقدماً ملموساً، خاصةً في ضوء الاتفاق الأخير على الالتزام.

٥ حقائق يتعين معرفتها قبل مؤتمر إشبيلية

عدم وجود تمويل كاف ومستمر هو أحد الأسباب الرئيسية للتخلف عن الركب على طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٢٣، لاسيما أن العالم يحتاج إلى ٤ تريليونات دولار إضافية سنوياً لمواجهة بعض أكبر التحديات العالمية،

وهي القضاء على الفقر والجوع، ومكافحة تغير المناخ، والحد من عدم المساواة.

ومن أجل هذا الغرض، يجتمع قادة العالم والاقتصاديون وغيرهم من صناع القرار

في نهاية هذا الشهر في مدينة إشبيلية الإسبانية لحضور حدث كبير، وهو المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، والذي يُوصف بأنه «فرصة لا تتكرر إلا مرة واحدة كل عقد» لإعادة النظر في كيفية تمويل العالم للتنمية المستدامة.

ما هو تمويل التنمية؟

يهدف تمويل التنمية إلى الإجابة عن سؤال بسيط وهو كيف يمول العالم نظاماً أكثر عدلاً وتوازناً للمعونة والتجارة والتنمية؟

وكانت الإجابة من قبل المجتمع الدولي هي إنشاء نظام يحشد البنية المالية الدولية بأكملها بما في ذلك

وأوضح السفير الزامبي تشولا ميلامبو أن ذلك سيتم من خلال زيادة الشفافية، وسجل عالمي للديون، وتضخيم أصوات الدول التي ترزح تحت وطأة الديون.

كما يهدف الالتزام إلى تحفيز الاستثمار عن طريق مضاعفة إقراض بنوك التنمية متعددة الأطراف ثلاث مرات، ومضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية، والاستفادة من استثمارات القطاع الخاص، وضمان أن يكون نظام التمويل الدولي أكثر شمولية وفعالية.

وقالت السيدة محمد: «هذه أجندة يمكن لقادة العالم أن يفعلوا شيئاً حيالها. لديهم الأدوات – والنفوذ السياسي – لتحقيق ذلك.»

اختبار للتعددية

بدوره، أكد السفير الإسباني هيكتر غوميز هيرنانديز أن المؤتمر يأتي في وقت حرج للتعددية. وقال: «هذا

المؤتمر هو نداء للعمل، ولدينا فرصة استثنائية لإرسال رسالة قوية جداً للدفاع عن التزام المجتمع الدولي بالنظام التعددي.»

وأضاف السفير ميلامبو لاحقاً أن الإجماع على التزام إشبيلية «يرسل رسالة أمل حقيقية إلى العالم مفادها أننا نستطيع معالجة تحديات التمويل التي تعيق أهداف التنمية المستدامة وأن التعددية لا تزال فاعلة.»

على الرغم من الإجماع، أعلنت الولايات المتحدة مؤخراً أنها لن ترسل وفداً إلى المؤتمر. وقالت أمينة محمد: «إنه أمر مؤسف، لكنه لا يمنعنا من مواصلة الانخراط مع تلك الدولة العضو.»

المؤتمر فرصة فريدة لإصلاح نظام مالي دولي غير عادل عفا عليه الزمن

ما أهمية تمويل التنمية؟

من ارتفاع الديون وانخفاض الاستثمار إلى تقلص المساعدات وعدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يخيب النظام الحالي آمال الشعوب التي يُفترض أنه يخدمها.

الناس في كل مكان يدفعون الثمن:

الديون في ازدياد، والاستثمار يتراجع، ومساعدات المانحين تتقلص.

قد يظل ٦٠٠ مليون شخص يعيشون في فقر مدقع

بحلول عام ٢٠٣٠ إذا لم نغير

مسارنا، وسيستغرق الأمر عقوداً

طويلة أخرى لتحقيق أهداف

التنمية المستدامة.

يعيش اليوم ٣/٣ مليار

شخص في دول تنفق على سداد

ديونها أكثر مما تنفق على الصحة

أو التعليم.

علاوة على ذلك، سيظل

مليارات الأشخاص يعيشون

في دول تعطي الأولوية لسداد



الديون على التنمية.

هذا يعني أموالاً أقل للمدارس والمستشفيات والمياه

النظيفة والوظائف - وهي الأساسيات التي يحتاجها

الناس للازدهار.

وبالنسبة للناس الذين يواجهون عواقب تقاعس

العالم، يعد هذا الجدول الزمني غير مقبول.

ما هي التغييرات النظامية التي

ينبغي إجراؤها؟

مع تزايد الحواجز التجارية وتناقص المساعدات

الإنمائية الرسمية سنوياً، فإن اتباع نهج العمل المعتاد

الضرائب، والدعم، والتجارة، والسياسات المالية والنقدية، نحو أجندة التنمية.

ويطمح هذا النظام إلى أن يكون شاملاً قدر الإمكان،

من خلال إشراك مجموعة واسعة من مصادر التمويل،

مما يمكن البلدان من تحقيق اكتفاء ذاتي أكبر،

ليتمكن مواطنوها من عيش حياة صحية، ومنتجة،

ومزدهرة، وسلمية.

وفي حوار خاص مع أخبار الأمم المتحدة، قالت

شاري شبيغل، مديرة تمويل التنمية المستدامة في

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة

إن تمويل التنمية يتمحور في جوهره حول «تغيير آلية

عمل النظام لتمكين البلدان النامية من الاستثمار

الفعلي في مستقبلها».

ومن بين مصادر التمويل هذه بنوك التنمية

متعددة الأطراف التي تُقدم الدعم المالي والفني للدول

النامية. كما تسهم سياسات التجارة والضرائب الدولية

والوطنية المنقحة في إنعاش الاقتصادات النامية.

وتنشئ المساعدة الإنمائية الرسمية قناة تتدفق من

خلالها المساعدات من الدول المتقدمة مباشرة إلى

الدول النامية.

ما الذي يمكن توقعه من المؤتمر؟

قال الأمين العام إن العودة إلى مسار القضاء على الفقر والجوع وعدم المساواة تتطلب «أفكارا عظيمة» و«إصلاحات طموحة». وأضاف: «يُتيح المؤتمر فرصة فريدة لإصلاح نظام مالي دولي عفا عليه الزمن، وغير فعال، وغير عادل».

توصلت الدول الأعضاء إلى اتفاق على مسودة تطلق حزمة طموحة من الإصلاحات والإجراءات التي يتعين على الدول اتخاذها لسد فجوة التمويل البالغة ٤ تريليونات دولار. وانسحبت الولايات المتحدة من عملية المؤتمر يوم الثلاثاء خلال المفاوضات

النهائية حول الوثيقة الختامية، معلنة عدم موافقتها على المسودة.

سيتحقق الإصلاح جزئيا من خلال التعبئة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة - من القطاعين الخاص والعام، الرسمي

وغير الرسمي، النامي والمتقدم - ومواءمة حوافزهم والتزاماتهم نحو مستقبل مستدام. ويشمل ذلك التأكيد على تعددية الأطراف كأساس للتنمية، وزيادة الضرائب التي توجه الأموال العامة نحو أهداف التنمية الدولية، وخفض تكلفة رأس المال للدول النامية، وإعادة هيكلة الديون القائمة، والبحث عن أساليب تمويل أكثر ابتكارا. وقالت شاربي شبيغل، مديرة تمويل التنمية المستدامة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة: «إشبيلية لحظة فارقة. إنها في الحقيقة بداية العملية، وليست نهايتها. لذا، السؤال الآن هو: كيف ننفذ الالتزامات؟»

لتمويل التنمية أمر غير مستدام. يُتيح المؤتمر القادم في إشبيلية فرصة لتغيير المسار، وتعبئة التمويل على نطاق واسع، وإصلاح قواعد النظام لوضع احتياجات الناس في صميم الاهتمام.

سيجمع المؤتمر الدول وممثلي المجتمع المدني وخبراء ماليين لمناقشة مناهج جديدة لتمويل التنمية. والأهم من ذلك، أن هذا المؤتمر سيمنح الدول النامية مقعدا على طاولة النقاش، بحيث تلبى احتياجاتها في عملية صنع القرار المالي الدولي.

العمل على نظام نقل سريع يربط دلهي وميروت في الهند. © ADB/Eric Sales العمل على نظام نقل سريع يربط دلهي وميروت في الهند.

الديون في ازدياد، والاستثمار يتراجع، ومساعدات المانحين تتقلص.

ما دور الديون؟

في نظام التمويل الحالي، تواصل الدول النامية دفع مبالغ باهظة لخدمة ديونها،

بينما تواجه في الوقت نفسه تكاليف اقتراض قد تصل إلى ضعفي أو أربعة أضعاف تكاليف نظيراتها في الدول المتقدمة.

تميل هذه التكاليف إلى الارتفاع، لا سيما خلال فترات الأزمات أو بعدها مباشرة، مما يخلق حلقة مفرغة لا تستطيع الدول النامية من خلالها تحمل تكاليف تطوير الهياكل التي تمكنها من سداد هذه التكاليف.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش: «في مواجهة أعباء ديون باهظة وتكلفة رأس مال باهظة، تصبح فرص تمويل الدول النامية لأهداف التنمية المستدامة محدودة».

اصدارات آيار و حيران ٢٠٢٥
مجلة تحليلية توثيقة (١٦)

